

٣٦

كتاب
الاصطلاح

دليل الضرائب

الطبعة الثالثة

العدد ٣٦ - فبراير ١٩٩١ - المجلد ١

كتاب الأهرام الاقتصادية

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس التحرير :

□ رئيس مجلس الإدارة :

عصام رفعت

ابراهيم نافع

□ سكرتير التحرير :

شعبرة الرفاعي

اهداءات ٢٠٠١

□ الاخراج الفني والغلاف :

أ. صلاح راتب

فائزة فهمي

القاهرة

الاشتراكات السنوية

جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها - الأردن ٥٠٠ فلس - الكويت ٥٠٠ فلس - السعودية ٧ ريال - البحرين ٨٠٠ فلس - النوجة ٨ ريال - دبي ٨ درهم - أبوظبي ٨ درهم - قطر ٦٥ ريالاً - سلطنة عمان ٧ ريالاً - تونس ١١ ديناراً - المغرب ١٦٢ درهما - مقدشيو ١٦٢٠ شلناً - القدس أو الضفة وغزة ٤٠ دولاراً - لندن ١٤ جنيهاً استرلينياً - نيويورك ٦٠ دولاراً أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي .

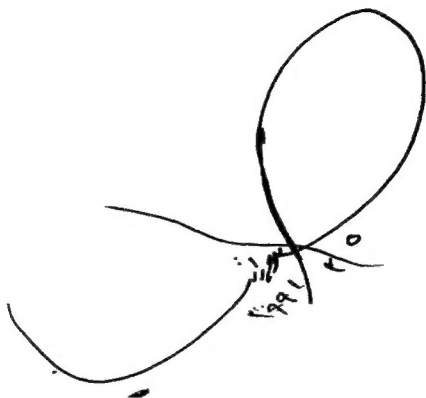
ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريمية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

□ تليفون : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

□ تليكس : ٢٠١٨٥ أهرام يوان

فاكس : ٧٤٥٨٨٨



دليل الضرائب

• الجزء الأول

١٩٩١

مقدمة

ها هو « دليل الضرائب » الثالث يصدره « الأهرام الاقتصادي » ضمن سلسلته الشهرية التي تثبت ستة بعد أخرى تميزها بما تطرحه وتقرده بما تكثّر من قضايا .

« الأهرام الاقتصادي » يبتدىء عام ٩١ وبعده مع بداية عام يقدم « دليل الضرائب » « كتاب الاقتصادي » لكي يواكب موسم تقديم اقارات عام ٩٠ الذي يغطى الشهور الثلاثة الأولى من عام ٩١ .

ودليل الضرائب في السنة الثالثة يتضمن :

● قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ٨١ . وننتبه إلى أن ما يخص ضريبة الأيراد العام من مواد ضمن هذا القانون يبدأ من المادة ٩٥ حتى المادة ١١٠ .

● ما صدر من تعليمات تفسيرية وكتب دورية عام ٩٠ ويغطى عدداً من مواد القانون رقم ١٥٧ .

● ضوابط للتعامل مع مصلحة الضرائب .

● دليل المأموريات وفق ترقيم بريدي حديث .

ويشكر الأهرام الاقتصادي رئيس مصلحة الضرائب لما أظهره من حرص ولما قدمه من عون في إمداد الاقتصادي بكل تغيير استجد في التعامل مع الممولين . كما يشكر قطاع البحوث والقضايا الضريبية .

وقد قام الزميل جمال فاضل المحرر بالمجلة بإعداد هذا الكتاب والله الموفق .

رئيس التحرير

الأول

القسم

فاننون الضرائب
على الدخل وتعديلاته

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

باصدار قانون الضرائب على الدخل

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد اصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل في شأن الضرائب على الدخل بلحكم القانون المرافق .

(المادة الثانية)

يلغى العمل بالقوانين ارقام ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل و ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد و ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية و ٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه و ٩٥ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم تحصيل الضريبة العامة على الايراد من بعض ملاك العقارات المبنية و ٢٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء فوائد ودائع البريد والبنوك من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة .

وتلغى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ فقرة اولى ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ منه .
كما يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

(المادة الثالثة)

تلقى ضريبة الجهاد المفروضة بالقوانين ارقام ١١٢ لسنة ١٩٧٢ بفرض ضريبة جهاد على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، ١١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن فرض ضريبة جهاد على بعض الاطيان الزراعية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الاطيان ، ١١٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن فرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية كما تلقى كل من الضريبة الاضافية للدفاع وضريبة الامن القومي المتصوص عليهما في القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع و ٢٢ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لاغراض الامن القومي .
كما تلقى الضريبة الاضافية بدائرة المحافظات المفروضة كتسمية من الضريبة الاصلية المقررة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية .

(المادة الرابعة)

يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، والى ان تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به على الوجه الاتي :
١ - يعمل بأحكام الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة واحكام الباب العاشر من الكتاب الثالث اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .
٢ - يعمل بأحكام الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على ارباح شركات الاموال اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨١ او السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون .
٣ - يعمل بأحكام الضريبة على المرتبات اعتبارا من بداية السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢ .
٤ - يعمل بأحكام الضريبة على ارباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل والاحكام العامة الواردة بالكتاب الثالث من هذا القانون فيما عدا احكام الباب العاشر من هذا الكتاب اعتبارا من اول يناير عام ١٩٨١ .
يبصم هذا القانون . يخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠١ (٧ سبتمبر سنة ١٩٨١)

انور السادات

الجزء الأول

الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها

■ البلب الأول

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

□ الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

□ مادة ١ - تسرى على الإيرادات الآتية :

١ - الفوائد وغيرها مما تنتج السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الانصبة الى حامل السندات وغيرهم من الدائنين .

٢ - فوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها او تعقدتها الحكومة او وحدات الحكم المحلي او الأشخاص الاعتبارية او الشركات او المنشآت بصفة عامة او تكون مطلوبة لديها بآية صفة كانت .

٢ - ما يحصل عليه المصريين او الاجانب المقيمون عادة في مصر سواء كانوا من الافراد او من الجهات المنصوص عليها في البند ٢ من ارباح او فوائد او تمديدات او استهلاكات لرأس المال اثناء حياة الشركة او فوائد تصفية ناتجة عن مساهمتهم في شركات او منشآت اجنبية لاتعمل في مصر او في شركات مصرية تعمل في الخارج ولا تخضع للضريبة على ارباح شركات الاموال .

كما تسرى على ما يحصل عليه الافراد والجهات المشار اليها نظير رد او تسديد او استهلاك حصص التأسيس او حصص اصحاب النصيب اذا تم ذلك قبل حل الشركة او تصفيتها .
٤ - ما يحصل عليه الافراد والجهات المنصوص عليهم في البند السابق من فوائد وايرادات عما يملكون من سندات واوراق مالية اجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الاجنبية .
٥ - فوائد الدين ايا كان نوعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الدين والودائع والتأمينات النقدية مطلوبة لمصريين او لاجانب مقيمين عادة في مصر ولو كانت القوائد ناتجة من اموال مستثمرة في الخارج .

٦ - فوائد الدين ايا كان نوعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية في جمهورية مصر العربية متى كانت مطلوبة لاجانب غير مقيمين بها عادة .

٧ - مقابل الحضور الذي يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .
٨ - ما يمنح لاعضاء مجالس الادارة في شركات المساهمة والمديرين واعضاء مجالس المراقبة او الرقابة من المساهمين في شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، من المرتبات والمكافآت والاجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل وغيرها من البدلات والهبات الاخرى على اختلاف انواعها .

٩ - المرتبات والمكافآت والاجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل التي يحصل عليها رؤساء واعضاء مجالس الادارة المنتدبين او المديرين زيادة على المبالغ التي يتقاضاها اعضاء مجالس الادارة الاخرين ، وذلك مقابل عملهم الاداري فيما يزيد على ٥٠٠٠ جنيه في السنة لكل منهم وذلك دون الاخلال بحكم البند ٤ من المادة ٥٥ من هذا القانون .

١٠ - بدلات التمثيل والاستقبال التي يحصل عليها رؤساء واعضاء مجالس الادارة المنتدبين او المديرين في الشركات المنصوص عليها في البند ٨ وذلك فيما يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا لكل منهم .

١١ - ما يأخذ من ارباح الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة ، لمصلحة اعضاء مجالس الادارة المصريين وكذلك كل ما يمنح لهم بآلية صفة كانت من بدل تمثيل او مقابل حضور للجلسات او مكافآت او اتعاب اخرى ، وتسرى الضريبة في هذه الحالة بواقع النصف وذلك خلال مدة الاعفاء الضريبي المقرر للمشروع ودون الاعتداد بأي اعفاء مقرر في قانون اخر .
□ مادة ٢ - يكون سعر الضريبة ٢٢٪ من اجمالي الايراد الذي تسرى عليه الضريبة .

□ الفصل الثاني

وعاء الضريبة

□ مادة ٢ - يتحدد وعاء الضريبة بأجمالي الإيرادات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون وذلك على النحو التالي :

١ - فيما يتعلق بالسندات واذون الخزنة والقروض على اختلاف أنواعها بمقدار الإيراد الموزع أو الفائدة أو أية مزايا أخرى .

٢ - فيما يتعلق بمكافآت التسديد بقيمة الفرق بين سعر إصدار السند والمبلغ الذي سدد فعلا .

٣ - فيما يتعلق بالانصببة بقيمة ما يحصل عليه حاملو السندات وأصحاب السلفيات والودائع من هذه الانصببة .

٤ - فيما يتعلق بالإيرادات المنصوص عليها في البندين (٣) و (٤) من المادة (١) من هذا القانون بقيمة الإيراد أو الفائدة أو أية مبالغ أخرى مما نص عليها ، وذلك كله بعد خصم الضرائب الاجنبية المسددة عنها .

٥ - فيما يتعلق بفوائد الديون والودائع والتأمينات بقيمة الفوائد . ويستحق اداء الضريبة في هذه الحالة بمجرد الوفاء بالفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء وفي حالة تسديد كل أو بعض الديون دون الفوائد تحسب الضريبة على اساس أن الفوائد سددت أولا ولا يسرى ذلك على الديون التي تخفص بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تتم بطريق التوزيع القضائي .

٦ - فيما يتعلق بالمبالغ المنصوص عليها في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من المادة الأولى من هذا القانون يحدد وعاء الضريبة بقيمة المبالغ الذي يحصل عليه المستفيد فعلا .

□ الفصل الثالث

الإعفاء من الضريبة

□ مادة ٤ - يعفى من الضريبة :

١ - فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمياشر المهنة بشرط أن تكون داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكتلة في جمهورية مصر العربية وبخاصة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال .

٢ - الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التي تقطع تنفيذا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل .

- ٢ - فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الحكومة او وحدات الحكم المحلي او الهيئات العامة او شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .
- ٤ - الفوائد المستحقة على ارصدة الحسابات الحرة بالنقد الاجنبى والجنبيه المصرى للحسابات الخاصة بالنقد الاجنبى .
- ٥ - فوائد السندات التي تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العلم او الخاص بما لايزيد على الفائدة التي يقرها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك لاجال تساوى اجل السندات وذلك بشرط ان تطرح السندات للشار اليها للاكتتاب العام وان تكون اسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة في سوق الاوراق المالية .
- ٦ - فوائد السندات التي تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك فوائد السندات التي تصدرها البنوك التي يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠٪ والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى متى كان اصدار هذه السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .
- ٧ - فوائد الودائع وحسابات التوفير بالبنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى وبصناديق توفير البريد .
- ٨ - المزايا النقدية او العينية التي يحصل عليها المستامن او المدخر عن طريق السحب الذى تجريه شركات التأمين او الاسفار .
- ٩ - الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الاجنبية التي تلتزم الشركات المصرية للتأمين واعادة التأمين بايداعها باستمرارها مودعة في الخارج طبقا للقوانين الاجنبية او اتفاقيات اعادة التأمين لتكوين ضمان يوازى حصتها في المخصصات الفنية او اى التزامات اخرى ناشئة عن عمليات التأمين او اعادة التأمين .
- ولا يسرى هذا الاعفاء اذا ثبت ان القيم المنقولة الاجنبية مودعة في الخارج ولا تتمتع به متى زال الالتزام بالايدياع .
- وتطبق هذه الاحكام على شركات التأمين التي تعمل في بلاد لا توجب قوانينها الزام تلك الشركات بايداع قيم مالية لتكوين ضمان او احتياطي حسابى او غيره من انواع الاحتياطي واستمرارها مودعة لهذه الاغراض ، على ان تحدد القيم المالية التي تودع كضمان او احتياطي حسابى او احتياطي اخر لمواجهة الحوادث او الاخطار بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد .

□ الفصل الرابع □

تحصيل الضريبة

- مادة ٥ - يستحق اداء الضريبة في ذات المواعيد المقررة لاعداد الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة .
- ويجب ان يتم توريدها للمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى للشهر الذى تنتحق فيه .
- وتكون الضريبة على حسلب الدائن ولا يجوز الاتفاق على مليخالف ذلك ..
- مادة ٦ - تلتزم كل هيئة او شركة او منشأة او جهة بان تحجز مما يكون عليها دفعة من

الفوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها بالمادة (١) من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها وتوريدها خلال خمسة عشر يوما الى مأمورية الضرائب المختصة .

وفي حالة المزاي والتوزيعات العينية تلتزم الشركة أيضا بتوريد الضريبة المستحقة على ان تستند فيها من صاحب الشئ ولها في هذا السبيل حق الحبس قانونا .

مادة ٧ - يلتزم كل من يحصل على أى من إيرادات القيم المالية الاجنبية الخاضعة للضريبة المنصوص عليها في البندين ٢ و ٤ من المادة (١) من هذا القانون أن يؤدي الضريبة المستحقة لمأمورية الضرائب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمه للإيراد أو خلال سنتين يوما على الأكثر من تاريخ الاستحقاق .

كما يلتزم كل بنك أو شركة أو منشأة تحصل مباشرة أو بواسطة غيرها اى مبلغ من الإيرادات المشار إليها بأن تحجز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لتوريدها لمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر بالنسبة لما يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال الشهر السابق .

مادة ٨ - بالنسبة لفوائد الديون المطلوبة للبنوك ودور التسليف وشركات الاموال التى مركزها مصر أو لها فرع فيها يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - بالنسبة لفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو محررة في الخارج ومشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر يلتزم الدائن عند حلول موعد تسديد اى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد الى مأمورية الضرائب المختصة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع هذه الفوائد كلها أو بعضهما .

على أنه في حالة تسديد جزء من الفائدة فلا يلتزم الدائن بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .

فاذا لم تسدد الفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق التزم الدائن بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق طبقا للأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - يكون المدين فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرقية أو لم تكن قد حورت سندات بها مكلفا عند قيامه بتسديد الفوائد كلها أو بعضها أو عند قيامه بتسديد الدين أن يحجز من المبالغ التى يلتزم بدائها مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة بالكامل وأن يورده الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية مصحوبا باقرار موقع منه طبقا للأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١١ - يلتزم المدين أن يحجز مقدار الضريبة ويورده الى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا للأوضاع المبينة في المادة السابقة ، وذلك إذا كان الدائن من الافراد المقيمين في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية مركزها في الخارج وليس لديها فرع في مصر مهما يكن نوع السند المثبت للدين .

ومع مراعاة ما هو مقرر من إلزام أحد الطرفين بتوريد قيمة الضريبة الى مأمورية الضرائب المختصة عفى الطرف الآخر إذا كان مقيما في مصر أن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة

خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد إقرارا مبينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد طبقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .
فإذا لم يقدم هذا الإقرار بقى مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بدين الضريبة .
□ **مادة ١٢ -** يلتزم كل من يتول أو ينتقل اليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل بها الدين بأن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد وإلا كان مسئولا عنها شخصيا وذلك دون الإخلال بما هو مقرر من جزاءات أخرى

■ الباب الثاني

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

□ الفصل الأول

نطاق الضريبة

□ **مادة ١٣ -** تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينهما منشآت المناجم والحاجر والنبورول وغيرها أو المتعلقة بالحرف بفير استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

كما تسرى الضريبة هذه على صافي الأرباح التي تتحقق خلال السنة من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة في تطبيق أحكام هذه المادة .

□ **مادة ١٤ -** تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ، وكذلك على أرباح الشريك المضماني في شركات الأشخاص والشريك في شركات الواقع . كما تسرى الضريبة على حصة الشركاء الموصفين في شركات التوصية البسيطة .

وتخضع للضريبة أرباح المنشأة المشغلة في مصر الناتجة من مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة .

□ **مادة ١٥ -** تسرى الضريبة على الأرباح التي تتحقق نتيجة العملية أو العمليات التي يقوم بها السامسة والوكلاء بالعمولة ويصفة علمة كل ربح يحققه أى شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أو تأجير العقارات أو أى نوع من السلع أو الخدمات أو القيم المنقولة .

كما تسرى الضريبة على كل مبلغ يدفع لأي شخص طبيعي أو معنوي على سبيل العمولة أو السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته وذلك بغير أي تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الاعباء العائلية .

ويلتزم دافع العمولة أو السمسرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

□ **مادة ١٦** - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير محل تجاري أو صناعي سواء شمل الأرباح كل أو بعض عناصره المادية أو المعنوية .

كما تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أي أصل من الأصول الرأسمالية للمهن والمنشآت المنصوص عليها في هذا الباب وكذا الأرباح المحقة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أي أصل من شدة الأصول سواء أثناء حياة المنشأة أو عند إنتقائها .

وإذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة . وتؤدي الى زيادة الإنتاج وتحسينه خلال نفس السنة التي تم فيها البيع أو الحصول على التعويض أو خلال السنتين التاليتين لانتهاؤه هذه السنة تستتدل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط إمسك دفاتر منتظمة على النحو المحدد في المادة (٣٦) من هذا القانون بدون الاحلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه .

ولايسرى حكم هذه المادة على الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أصول المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص عند تقديمها كحصة عينية نظير الاسهام في رأسمال شركة مساهمة أو عند إدماجها في شركة مساهمة وذلك كله بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية أو صاحب المنشأة أو الشركاء بحسب الأحوال في الأسهم المقابلة لأنصبتهم مدة خمس سنوات . كما لايسرى حكم هذه المادة على الأرباح الناتجة من إعادة أصول المنشأة الفردية وشركات الأشخاص عند تحويلها الى شركة من شركات المساهمة .

□ **مادة ١٨** - تسرى الرتبة على الأرباح التي يحققها من يشيرون أو يشتررون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها وعلى الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها

ويحدد وزير المالية القواعد والاسس المحاسبية لتحديد صافي هذه الأرباح ويخصم من هذه الضريبة ما يكون قد سدده الممول من ضريبة طبقا لحكم المادة (١٩) من هذا القانون .

□ **مادة ١٩** - استثناء من كم المادة (٢١) من هذا القانون تقرض ضريبة بسعر ٥ ٪ وبغير أي تخفيض على إجمال قيمة التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كروني المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء أكان هذا التصرف شاملا للعقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للمول أو للغير .

* تعليمات تفسيرية للمادة ١٩ في القسم الثاني

وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة من مورث بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم العقار كحصة عينية نظير الاسهم في رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية في الاسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وبذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يلتزم بمسداها لحساب الممول المتصرف ويعتبر ساضلا كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة الى المتصرف إليه .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يعتبر تصرفها خاضعا للضريبة التصرف بالهبة لغير الفروع أو تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجيله لمدة تزيد على خمسين عاما ولا يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة المشار إليها البيوع الجبرية إدارية كانت أو قضائية وكذلك نزاع الملكية أو الاستيلاء للمنفعة العامة أو للمحسنين .

ويتم توريد هذه الضريبة طبقا لما تقضى به أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ولا تسرى الضريبة العامة على الدخل في هذه الحالة .

مادة ٢٠ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء كانت معدة للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر مما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية على أساس قيمة الأيجار الفعلى مفروشا مخصصا منه خمسون في المائة مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا القانون .

وفي جميع الأحوال لايجوز أن تقل قيمة الأيجار المتخذ أساسا لربط الضريبة بالتطبيق لحكم الفقرة السابقة عما يأتى :

- ١ - عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الاماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .
- ٢ - سبعة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الاماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .
- ٣ - خمسة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الاماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وقبل ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .
- ٤ - ثلاثة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الاماكن المنشأة منذ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

وتربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية وإيرادات ومصروفات بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة في عقارات تقع خارج كردون المدينة .

وفي جميع الأحوال تخفض الضريبة المستحقة الى النصف بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب وفقا للأوضاع والجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ولى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر الممول وزوجته وأولاده القصر في حكم الممول الواحد عند ربط الضريبة باسمه ما لم يثبت ان الحق في تأجير الوحدة قد آل الى الزوجة أو الأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

وعلى المؤجر سواء كان مالكا أو مستأجرا أن يبلغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لعقد الايجار ببيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد ما يكون بها من حجرات وقيمة الايجار مفروشا والقيمة الاجارية لكل منها المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية وعليه عند انتهاء عقد الايجار ان يخطر مصلحة الضرائب بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء العقد .

وعلى مالك العقار أو المسئول عن ادارته ان يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار المملوك له ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة وذلك في ذات المواعيد المحددة في الفقرة السابقة .

ويتم التبليغ والاطلاع وتحصيل هذه الضريبة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

□ مادة ٢١ - أولا : تسرى الضريبة على ارباح منشآت استصلاح واستزراع الاراضى .

ثانيا : تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تربيها ليا ، ومن مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب وحظائر تربية المواشى وتسمينها ومشروعات مزارع الثروة السمكية .

ولا تسرى الضريبة على ما يستخدمه المزارع من هذه الدواب والمواشى لمنفعته الخاصة وكذلك ما يقوم بتربيته أو تسمينه وذلك كله في حدود عشرة رؤوس .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة أو استصلاح الاراضى بتحديد القواعد والاسس الحاسبية لتحديد صافي ارباح المنشآت والمشروعات المنصوص عليها في هذه المادة .

□ مادة ٢٢ - تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فدانا واحدا وكذلك مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها ملم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد اعمار اشجار الفاكهة التى تعتبر بعدها منتجة وبيان أنواع المحاصيل البستانية .

واستثناء من حكم المادة ٢١ من هذا القانون تكون فئات الضريبة على ارباح هذا الاستغلال مع مراعاة المساحة المعفاة طبقا للفقرة الاولى من هذه المادة على أساس مثل الضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الاطيان بأسعارها السارية عن المساحة التى لتجاوز عشرة أفدنة وعلى أساس مثل هذه الضريبة على المساحة التى تزيد على ذلك .

ويسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه على هذه الضريبة ويتحمل بهذه الضريبة مالك الفراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجرا لها ويكون باطلا أى اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة الى غير مالك الفراس .

ويعتبر الممول وزوجته وأولاده القصر مالكا واحدا للفراس في تطبيق حكم هذه المادة وتربط الضريبة باسمه ما لم تكن الملكية قد آلت الى الزوجة أو للأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الاحوال .

وتقوم مأموريات الضرائب العقارية بتحصيل هذه الضريبة في ذات المواعيد المحددة لتحصيل ضريبة الاطيان وبذات اجراءاتها وتوريدها لمأموريات الضرائب المختصة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

★ تعليمات تفسيرية في القسم الثاني

وبعهي من الضريبة المساحات المزروعة في الاراضي الصحراوية والمستصلحة وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تعتبر فيه منتجة وذلك دون اخلال بالاغفاءات المقررة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه .

ويستثنى مالك الفراس سواء اكان مالكا للأرض أو مستأجرا لها من أحكام المادتين ٢٤ و ٢٧ من هذا القانون على ان يلتزم بأن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة ببيانات بالمساحة المزروعة من كل نوع من أنواع الفاكهة خلال شهر من التاريخ الذي تنتشر فيه أشجار الفاكهة منتجة . كما يلتزم بتقديم بيان بالمساحات المزروعة بنباتات الزينة أو النباتات الطبية أو العطرية أو المشاتل خلال شهر من تاريخ الزراعة .

وفي حالة إزالة الفراس يلتزم المالك بأن يخطر مأمورية الضرائب المختصة بواقعة الإزالة وتاريخها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإزالة . ولا يخضع وعاء هذه الضريبة لضريبة الأيراد العام .

□ الفصل الثاني

وعاء الضريبة وسعرها

□ مادة ٢٣ - تحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

□ مادة ٢٤ - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص :

١ - قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المكتبية ، فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس إيجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للمعرف وبطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة لاستخدامها في الانتاج وذلك بالإضافة الى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة وبحسب الاستهلاك الإضافي اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولدة واحدة بشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقا لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون .

٤ - الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تؤديها طبقا لهذا القانون .

٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .
 (ب) التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها وإلزام العلم والمستشفيات الخاصة للأشراف الحكومي ، بما لا يجاوز ٧ ٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .
 ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من وعاء أية ضريبة أخرى .
 ٦ - المخصصات المدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محدودة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بحسابات المنشأة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفحص .
 وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥ ٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .

أما المبالغ التي تأخذها المنشأة من أرباحها لتغطية الاحتياطيات على اختلاف أنواعها والتي تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنع العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة .
 ٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على صاحب المنشأة لصالح العاملين وإصلاحه والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .
 ٨ - المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها سواء أكانت منشأة طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبدلية أو كانت منشأة طبقاً لنظام له لائحة أو شروط خاصة وذلك بما لا يجاوز ٢٠ ٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ماتوئيد المنشآت طبقاً لهذا النظام يقابل التزاماتها لكافة نهاية الخدمة أو المعاش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة أو مستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لمصايه الخاص .
 □ مادة ٢٥ - إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة فإن هذه الخسارة تخصم من أرباح السنة التالية فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة التالية ، فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل إلى السنة التالية وحتى السنة الخامسة ، ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة إلى حساب أي سنة أخرى .
 ولا يسرى هذا الحكم على أوجه النشاط التي يتم ربط الضريبة عليها على أساس حكومي أو ثابت .

وفي حالة التوقف الجبري لاحتساب فترة التوقف من بين الفترات المنصوص عليها في هذه المادة .

□ مادة ٢٦ - تخصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي خضعت لضريبة نوعية أو أعفيت منها بمقتضى القانون وكذا الإيرادات الناتجة من أرباح خضعت للضريبة على أرباح شركات الأموال من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها من مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠ ٪ من قيمة الإيرادات .
 ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات المنشأة ، بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه الضريبة

على الأرباح التجارية والصناعية بعد استبعاد ١٠ ٪ من قيمتها ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة .

ول كلاً الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات .

□ مادة ٢٧ - في الحالات التي يتم فيها الربط على أساس الأرباح الفعلية تفرض الضريبة على أرباح مجموع المنشآت التي يستثمرها كل معول في مصر بمركز إدارة هذه المنشآت وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففى الجهة التي يقع بها نشاطه الرئيسى .

وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن حصة في أرباح تعادل نصيبه فيها ، وكذلك على كل ما يحصل عليه من الشركة من أجور أو فوائد على رأس ماله أو حساب الجارى لديها أو ذلك من إيراد .

أما فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة فتفرض باسم كل من الشركاء المتضامنين على النحو الموضح بالفقرة السابقة ويزاد على ذلك تفرض عليها باسم الشركة .

ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك المتضامن ديناً على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلاً .

□ مادة ٢٨ - إذا ربطت الضريبة على شخص أو شركة وثبت أنه يعمل لحساب شخص آخر أو شركة أخرى بطريق الصورية أو التواطؤ للحصول على أية مزايا أو للتهرب من أية التزامات مقررة بمقتضى أحكام هذا القانون كان كلاهما الظاهر والحقيقى مسؤولين بالتضامن عن سداد الضرائب المستحقة على الأرباح .

ويعتبر معولاً ظاهراً يعمل لحساب المعول الحقيقى المتنازل إليه عن المنشأة أو المنقول إليه ترخيصها إذا كانت تجميعه بالمنازل أو صاحب الترخيص علاقة عمل أو كإن التنازل أو نقل الترخيص بين الأصول والفروع القصر أو بين الأزواج .

ول جميع الأحوال يجوز لصاحب الشأن أن يثبت جلية الصرف .

□ مادة ٢٩ - إذا توقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه توقفاً كلياً أو جزئياً تفرض الضريبة على الأرباح الفعلية حتى التاريخ الذى توقف عن العمل .

ويقصد بالتوقف الجزئى انتهاء المعول لبعض أوجه النشاط أو فرع أو أكثر من الفروع التى يزاوئ فيها نشاطه .

وعلى المعول أن يخطر مسمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ التاريخ الذى توقف فيه العمل والا يلتزم بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة . وعليه أيضاً خلال سنتين (١) يوماً من تاريخ التوقف أن يتقدم بالقرار مبيناً نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف ومرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وإذا توقفت المنشأة بسبب وفاة صاحبها ، أو إذا تولى صاحبها خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة لقيامه بالإخطار عن التوقف ، يلتزم ورثته بالإخطار عن التوقف خلال خمسة وأربعين

(١) استقبلت لجنة ٢٩ / ٦ بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تـجـع (ع) في ١٩٨٣/٧/٧ وكانت اللائحة الرابعة من اللائحة المذكورة تنص على أن (وعليه أيضاً خلال (تسعين) يوماً من تاريخ التوقف أن يتقدم بالقرار مبيناً به نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف ومرفقة به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

يوما من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم بالقرار خلال تسعين يوما من هذا التاريخ .
ويستفيد الضريبة الذي لم يتم بالاضطرار عن التوافق من اضرار غيره من الشركاء بهذه
الواقعة .

□ **مادة ٢٠ -** يسرى على التنازل عن كل أو بعض المنشأة فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم
التوافق من العمل وتطبق عليه أحكام المادة ٢٩ من هذا القانون .
وعلى التنازل فيه لاضطرار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوما من
تاريخ حصوله ، ويكون التنازل والتنازل اليه مسئولين بالتضامن عما استحق من ضرائب على
المنشآت المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل وكذلك عما استحق من ضرائب على الارباح
الرأسمالية التي تتحقق نتيجة هذا التنازل .

والتنازل فيه ان يطلب من مأمورية الضرائب المختصة ان تخطره ببيان عن الضرائب
المستحقة لها من المنشآت المتنازل عنها .

وعلى مأمورية الضرائب المختصة ان توافيه بالبيان المذكور خلال تسعين يوما من تاريخ
الطلب والا برزت لمت من الضريبة المطلوبة وتكون مسئولية محدودة بمقدار المبالغ الواردة في
هذا البيان .

ولا يكون التنازل حجية فيما يتعلق بتحصل الضرائب ما لم تتخذ الاجراءات المنصوص
عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخلس ببيع المحال التجارية ورهنها .

وللتنازل فيه حق الاعتراض او الطعن بالنسبة للضريبة المسئول عنها .
□ **مادة ٣١ -** اعمال حكم المادة ٢٢ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة على الوجه

الآتي :

- ٢٠ ٪ على كل ألف ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٢ ٪ على كل ألف ١٥٠٠ جنيه الثانية .
- ٢٧ ٪ على كل ألف ٢٠٠٠ جنيه الثالثة .
- ٣٢ ٪ على كل مائة ألف ذلك .

(١) استجدت القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع (ج) في
١٩٨٢ / ٧ / ٧

وكان الخلس القديم ينص : مادة ٢١ - يعد اعمال حكم المادة ٢٢ من هذا القانون يحدد سعر
الضريبة على الوجه الآتي :

- ٢٠ ٪ على كل ألف ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٢ ٪ على كل ألف ١٥٠٠ جنيه الثانية .
- ٢٧ ٪ على كل ألف ٢٠٠٠ جنيه الثالثة .
- ٣٢ ٪ على كل مائة ألف ذلك .

ملحوظة : المادة ٢١ يعمل بها طبقا للمادة الثالثة من القانون ٨٧ لسنة ١٩٨٢ (عدد
الجريدة الصادر فيه) اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٢ او السنة المالية المتتالية خلالها متى
كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون .

٢٥ ٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .

٢٨ ٪ على الـ ٢٥٠٠ جنيه التالية .

٤٠ ٪ على مازاد على ذلك .

على أنه بالنسبة الى ارباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعي والارباح الناتجة عن عمليات التصدير يكون سعر الضريبة على الوجه الاتي :

٢٠ ٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى .

٢٢ ٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .

٢٧ ٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .

٢٧ ٪ على مازاد على ذلك .

ويقصد بالمنشآت الصناعية في تطبيق حكم هذه المادة المنشآت المقيدة بالسجل الصناعي وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعي وكذلك المنشآت التي لاينطبق عليها احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه اذا كانت تزاول أحد اوجه النشاط المدرجة في القوائم التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير المالية .

□ الفصل الثالث

الإعفاء من الضريبة

□ **مادة ٣٢ -** يعفى من الضريبة الافراد والشركاء المتضامنون في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركاء في شركات الواقع وفقا لمايلي :

١ - تكون حدود الإعفاء المقرر للأعباء المالية على الوجه الاتي :

(أ) ٧٢٠ جنيها سنويا للمول الاعزب .

(ب) ٨٤٠ جنيها سنويا للمول المتزوج ولايعول اولادا او غير المتزوج ويعول ولدا او أكثر .

(ج) ٩٦٠ جنيها سنويا للمول المتزوج ويعول ولدا او أكثر .

فلذا تجوز صافي الربح السنوي حد الإعفاء سالف الذكر فلا تسرى للضريبة الا على مايزيد على هذا الحد .

٢ - في تطبيق حكم هذه المادة يعتبر في حكم المول الفرد الشركات القائمة او التي تقوم بين

الاصول والفروع القصر او بين الازواج او بين بعضهم البعض .

وتعرب الضريبة في هذه الحالة باسم الاصل او الزوج بحسب الاحوال مالم يثبت صلب

الشان جنبة الشركة وذلك كله دون اخلال بحق الغير الشريك في التمتع بالإعفاء بالنسبة

لحصته في الارباح .

وفي هذه الحالة تعتبر اموال الشركة واهوال الاشخاص المكونين لها ضامنة للوفاء

بالضرائب المستحقة .

٣ - يقتصر الاعطاء بالنسبة للشركاء المتضامنين في الشركات المشار اليها في هذه المادة على الشريكة البالغ او القاصر القانون له في الاتجار او الماتون لثانيه في الاستثمار في التجارة .

٤ - يشترط في تحديد المعالين في تطبيق احكام هذه المادة مايلي :
(١) بالنسبة للامين : الا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك اذا كان ذا علة تتحده من الكسب او اذا كان طالبا يلعدي مراحل التطعيم العالي بشرط عدم تجاوزه من السابعة والعشرين .

(ب) بالنسبة للامنة : الا تكون متزوجة او عاملة .
ولا يفسر حكم هذه المادة على لوجه النشاط التي يتم ربط الضريبة عليها على اساس حكسي او ثلثي .

مادة ٣٣ - يعطى من الضريبة :

اولا : لارواح مشروعات تربية النحل .

ثانيا : لارواح منشآت استثمار واستزراع الاراضي وذلك على النحو الاتي :
(١) للمنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح اراضيها منتجة والمنشآت التي تقام بعد ذلك تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الاراضي منتجة .

(ب) للمنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون واصبحت اراضيها منتجة قبل العمل به يستمر اعطاؤها لمدة اللازمة لاستكمال العشر سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية بالنسبة لتاريخ اعتبار الاراضي منتجة .

ومعسر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الارضي منتجة .

ثالثا : لارواح شركات الانتاج الداجني وحظائر المواشي وتسمينها وشركات مصائد الاسماك وذلك على النحو التالي :

١ - للمشروعات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية يستمر اعطاؤها لمدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في ذلك القانون .

٢ - للمشروعات التي اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك المشروعات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

رابعا : لارواح مشروعات مراكب الصيد التي يملكها اعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك من عمليات الصيد ، وذلك على النحو الاتي :

١ - بالنسبة للمشروعات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر اعطاؤها لمدة اللازمة لاستكمال مدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريان الاعطاء للمنصوص عليها في ذلك القانون .

٢ - بالنسبة للمشروعات التي اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك المشروعات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون يكون الاعطاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .

خامسا : لارواح صندوق التأمين للخامسة المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بصمدار قانون صندوق التأمين الخاصة .

□ الفصل الرابع

التزامات الممولين الاقراءات والدفاتر

□ **مادة ٣٤ -** على الممول ان يقدم اقرارا مبينا به مقدار ارباحه او خسائره وفقا لاحكام هذا القانون .

ويقدم الاقرار مقابل ايصال او يرسل بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول الى مديرية الضرائب المختصة قبل اول ابريل من كل سنة او خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول .

وتلزم الضريبة المستحقة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديره ويلزم الممول الذي لم يقدم الاقرار في الميعاد بتسديد مبلغ اضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي ويخفص هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة الى لجان الطعن .

وعلى الممول ان يرفق بالاقراء صورة من حساب التشغيل والمتاجرة ، وصورة من حساب الارباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشفا ببيان الاستهلاكات التي اجرتها المنشأة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها الارقام الواردة في الاقرار .

□ **مادة ٣٥ -** تقتزم كل منشأة سواء كانت فردية او متخذة شكل شركة اشخاص بان تقدم الاقرار للنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون مستندا الى الدفاتر والسجلات والمستندات التي تصحها اللائحة التنفيذية وذلك في الاحوال الاتية .

١ - اذا كان رأس مال المنشأة يزيد على عشرة الاف جنيه وفقا للمقد أو السجل التجاري أو الصناعي .

٢ - اذا تجاوز صافي ربح المنشأة السنوي ، وفقا لآخر اقرار او ربط نهائي خمسة الاف جنيه .

٣ - اذا تجاوز اجمالي ايرادات النشاط الجارى للمنشأة خمسين ألف جنيه في السنة .
ويكون الالتزام بإسكان الدفاتر في الحالتين الاخيرتين عن السنة التالية للسنة التي قدم عنها الاقرار او تم خلالها الربط النهائي او تجاوز فيها اجمالي ايرادات النشاط الجارى المبلغ المشار اليه بحسب الاحوال .

ويجب ان يكون الاقرار المشار اليه والوثائق المرفق به معتمدة وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٦ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ومذيلة بشهادة بنتيجة الفحص وبان هذا الفحص تم طبقا لاساليب واصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة والمتعارف عليها . ولايفك بالاقراء الذي يقدم الى المأمورية المختصة على خلاف هذه الاحكام .

□ **مادة ٣٦ -** تكون الخبرة في الدفاتر والسجلات والمستندات التي يمسكها الممول بامانتها ومدى انطوائها الحقيقية وانتظامها من حيث الشكل وفقا لاصول المحاسبة السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .

ويعلق عبء الاثبات على مصلحة الضرائب في حالة عدم الاعتماد بالدفاتر متى كانت ممسكة على النحو المشار اليه في الفقرة السابقة .

□ **مادة ٣٧ -** يلتزم الممول حتى وإن لم تكن لديه دفاتر أو حسابات بتقديم اقرار يبين فيه مايقدره لأرباحه أو خسائره في السنة السابقة ومايستند عليه في هذا التقدير ، ولايعتد بالأقرار الذي يقدم إلى للمأمورية المختصة دون بيان أسس التقدير .

□ **الفصل الخامس**

اجراءات ربط الضريبة

□ **مادة ٣٨ -** تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الأقرار المقدم من الممول إذا قبلته مصلحة الضرائب .

والمصلحة تصحيح الأقرار أو تعديله كما يكون لها عدم الاعتداد بالأقرار وتحديد الأرباح بطريق التقدير .

□ **مادة ٣٩ -** إذا كان الأقرار معتمداً من أحد المحاسبين ومستنداً إلى دفاتر وفقاً لأحكام المادة (٣٦) من هذا القانون يقع على مصلحة الضرائب عبء اثبات في حالة عدم الاعتداد بالأقرار .

□ **مادة ٤٠ -** إذا توافر لدى مصلحة الضرائب من الأدلة ماثبتت عدم مطابقة الأقرار المشار إليه في المادتين ٣٥ ، ٣٧ من هذا القانون للحقيقة ، كان لها فضلاً عن تصحيح الأقرار أو تعديله أو عدم الاعتماد به وتحديد الأرباح بطريق التقدير أن تلزم الممول بإداء مبلغ اضافي للضريبة يواقع ٥ ٪ من فرق الضريبة المستحقة بعد الخصم مقداره ٥٠٠ جنيه .
وهضاف هذا المبلغ الاضماري في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة ويزداد إلى ثلاثة أمثاله من تكرار المخالفة في أية سنة من السنوات التالية للسنة التالية .

وإن جميع الأحوال يشترط لزيادة المبلغ الاضماري سبق أخطار المصلحة للمول بالربط النهائي الأول وتنصيره وأرجعه مخالفة اقراره للحقيقة :

لما إذا كان عدم مطابقة الأقرار للحقيقة راجعاً إلى استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من هذا القانون فيكون تحديد الأرباح في هذه الحالة بطريق التقدير وذلك دون اخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧٨ المشار إليها .

□ **مادة ٤١ -** على المصلحة أن تخطر الممول بكتاب موحي

عليه بطم الوصول بمقتضى ربط الضريبة وقيمتها وإن تدعوه إلى موافاتها كتابة بملاحظاته على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة ، وذلك خلال شهر من تاريخ تسليم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :

(أ) إذا وافق الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن ، كما تكون الضريبة واجبة الاداء .

(ب) إذا لم يوافق الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم يقدم بالرد في المهلة على ماطلبته للمأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المأمورية الضريبة طبقاً لما يستقر عليه رأيها .

لذا وافق الممول على الربط ، أو انتفى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا .
 ويخطر للممول بهذا الربط ويقتصره بخطاب موصى عليه بطم الوصول تعدد له فيه ميعاد
 ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لاحكام المادة (١٥٧) من هذا القانون .
 ولا تكون الضريبة واجبة الاداء الا في حالة عدم رد الممول في الميعاد على ما جرت المأمورية
 من تصحيح أو تعديل أو تقديم .
 لما اذا لم يوافق الممول على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن .
 (ج) اذا لم يقدم الممول الاقرار والمستندات وفقا لاحكام المادتين (٢٤) (٢٧) من هذا
 القانون تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة
 الاداء وتكون للممول ابداء ملاحظاته على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمه
 الاخطار والممول ان يطعن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا
 القانون .

□ الفصل السادس

اداء الضريبة

القسم الأول - احكام عامة

□ **مادة ٤٢ -** يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة او على أقساط بحيث لا تتجاوز عدد السنوات
 الضريبية التي استحدثت عنها الضريبة .

وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم
 الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينييه تفصيلها على مدة أطول بحيث
 لا تزيد على مكمل عدد السنوات الضريبية .

□ **مادة ٤٣ -** على مصلحة الضرائب ان تخطر الممول بالتنبية بصور الرد خلال ستين يوما
 من تاريخ موافقة الممول على تغييرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة
 الابتدائية .

وعلى المصلحة ان ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد ورثت اليها بالزيادة
 على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبية بصور الرد
 والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على
 الودائع التقفية لابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

القسم الثاني

الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة

أولا - الخصم

□ **مادة ٤٤ -** على الجهات المعنية فيما بعد ان تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات

تخلفه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقلولات أو الخصة إلى أي شخص من أشخاص القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي يستحق عليها .

وهستلتي من ذلك الإقساط التي تسدد لشركات التأمين :

١ - وزارات الحكومة ومصالحها و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات و وحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، او يقتضى قوانين خاصة أخرى ، وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات المسفحة والمعاهد التطهية والتقلبات والروابط والائدية والاتحادات والمستشفيات والقناتق .

٢ - للنشآت الاخرى التي يزيد راس مالها على خمسة الاف جنيه والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية .

ثانيا - الاضافة

□ مادة ٤٥ * - على الجهات المبينة في البند (١) من المادة (٤٤) من هذا القانون التي تتولى بيع أو توزيع أى سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة الى اشخاص القطاع الخاص للتجار فيها أو تصنيعها ان تضيف نسبة على المبالغ التي تحصل عليها من أى شخص من هؤلاء الاشخاص وتحصل هذه النسبة مع هذه المبالغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه .

□ مادة ٤٦ - على الجهات المبينة في البندين ١ ، ٢ من المادة (٤٤) من هذا القانون ان تضيف نسبة على الأيجارات التي تحصلها من المستأجرين للإماكن المملوكة لها والمعدة للتجار أو التصنيع فيها أو تقديم أو اعداد اية خدمات أو مأكولات أو مشروبات وتحميلها مع الأيجارات و بذات اجراءات التجميع وذلك تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على كل من اشخاص المصدرين .

□ مادة ٤٧ - على الجهات التي تتولى استرداد قيمة صادرات اشخاص القطاع الخاص ان تحسم من هذه القيمة نسبة تحت حساب الضريبة المستحقة على كل من اشخاص المصدرين .

ثالثا - التحصيل لحساب الضريبة

□ مادة ٤٨ - على الجهات التي تمنح تراخيص للتجار بالجملة في الخضار والفلكهة والمحبوب او تلك التي تمنح تراخيص لمزاولة النشاط للحرفيين ان تحصل على مبلغ تحت حساب

* تعليمات تفسيرية للمادة ٤٥ في القسم الثاني

الضريبة من صدر باسمه الترخيص وذلك عند اصدار الترخيص او تجديده ويحظر على تلك الجهات منع الترخيص او تجديده الا بعد تحصيل هذا المبلغ .
□ **مادة ٤٩ -** على مصلحة الجمارك ان تحصل من اشخاص القطاع الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للتجار فيها او تصنييعها تحت حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التي تستحق عليهم .
ول حالة التنازل عن هذه السلع الى شخص اخر يتم تحصيل نسبة من كل من المتنازل والمتنازل اليه .

ويتم تحصيل هذه النسب مع الضرائب الجمركية على هذه السلع وبذات اجراءات تحصيلها .

□ **مادة ٥٠ -** على المجازر عند قيامها بالذبح لاشخاص القطاع الخاص ان تحصل مع رسوم الذبح المقررة مبلغا عن كل رأس من الذبائح تحت حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المستحقة على ارباح اصحاب الذبائح يصدر بتجديده قرار من وزير المالية بعد اخذ رأى الوزير المختص .

□ **مادة ٥١ -** على اقسام المرور الامتناع عن اصدار او تجديد اى ترخيص او نقل اية رخصة لآلة سيارة آجرة او نقل مملوكة لآى شخص من اشخاص القطاع الخاص الا بعد تحصيل مبلغ يصدر بتجديده قرار من وزير المالية تحت حساب الضريبة المستحقة على ارباح التشغيل او ارباح المنشأة .

ويتم تحصيل هذه المبالغ دفعة واحدة او على اقساط طبقا للقواعد المنظمة لسداد الضريبة المفروضة على السيارة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون المرور .
وتعين على اقسام المرور توريد قيمة ماحصلت لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب طبقا للاجراءات ، وخلال المواعيد التي يصدر بتجديدها قرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الداخلية .

رابعا - احكام عامة

□ **مادة ٥٢ -** تعدد بقرار من وزير المالية السلع والمنتجات ووجه النشاط والجهات وانواع الاجهزة والحرف وغيرها مما يسرى عليها نظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة وكذلك المبلغ او النسبة التي يجرى خصمها او اضافتها او تحصيلها بما يتفق مع طبيعة كل نشاط وما يجاوز ٢٠ ٪ من المبالغ المدفوعة او السددة او المحصلة وكذلك المبلغ الذي يجب تحصيله قبل الترخيص .

□ **مادة ٥٣ -** على الجهات المذكورة في المواد من (٤٤) الى (٥٠) من هذا القانون توريد قيمة ماحصلت لصالح الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب في موعد اقصاه اخر ابريل ويلاير واكتوبر ونواير من كل عام مع بيان تفصيل بالمبالغ التي خصمت لحساب كل ممول من الممولين للشار اليهم او قبضت من كل منهم خلال ثلاثة اشهر السابقة وذلك طبقا للاوضاع والاجراءات التي يصدر بتجديدها قرار من وزير المالية .

وعلى للمصلحة ان ترده الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقا لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره

المستند من محاسب وذلك خلال تسعة اشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار مالم يتم المأمورية بإخطار الممول بمناصريط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق للممول مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على القودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة تسعة الاشهر حتى تاريخ الرد .

□ **مادة ٥٤ -** لا تسرى احكام القسم الثاني من هذا الفصل على المنشآت غير الخاضعة او المتعلقة من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية بمقتضى القانون خلال فترة عدم الخضوع او الاطفاء مع التزامها بالخضوع والاضافة بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص التي تتعامل معها وفقا لاحكام المنصوص عليها في هذا القسم .

■ **الباب الثالث**

الضريبة على المرتبات

□ **الفصل الأول**

نطاق الضريبة وسعرها

□ **مادة ٥٥ -** تسرى الضريبة على :

- ١ - المرتبات وما في حكمها والمعاملات والاجور والمكافآت والايادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التي تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وبغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعي الخاصة بالبدلة الى اى شخص سواء كان مقيما في مصر او في الخارج .
- ٢ - المرتبات وما في حكمها والمعاملات والاجور والمكافآت والايادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا للمصالحات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والائراد الى اى شخص مقيم في مصر او في الخارج عن خدمات اميت في مصر .

٣ - مرتبات ومكافآت رؤساء واعضاء مجالس الادارة في شركات القطاع العام .

٤ - ما يحصل عليه مقابل العمل الادارى :

(أ) رؤساء واعضاء مجالس الادارة المنتخبين للادارة في شركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم في رأس مال الشركة على القدر المشروط لقانونا لعضوية مجلس الادارة .

(ب) المهيرون بشركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم في رأس مال الشركة على القدر الذى يتطلبه القانون بالنسبة لعضو مجلس الادارة .

وإن جميع الاحوال يشترط الا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة اكثر من اربعة مصدبين بالاسم ، وإن حدود خمسة الاف جنيه

سواء لكل منهم سواء اكن ذلك ميعلا ثابتا او نسبة مئوية من صالى الربح او المبيعات او غير ذلك .

□ **مادة ٥٦ -** يحدد امصال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة على الوجه الآتى :

- ٢ ٪ عزو لـ ٤٨٠ جنيها الاولى .
- ٥ ٪ عن لـ ٤٨٠ جنيها الثانية .
- ١٠ ٪ من لـ ٩٦٠ جنيها التالية .
- ١٥ ٪ من لـ ٩٦٠ جنيها التالية .

١٨ ٪ من ٩٦٠ جنيها التالية .
٢٢ ٪ عما زاد على ذلك .

□ الفصل الثاني

وعاء الضريبة

مادة ٥٧ تفرض الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على ايراد من الايرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته وعلى اساس الايراد الشهري بعد تحويله الى ايراد سنوي .

وفي حالة حدوث تغيير في الايراد الخاضع للضريبة يعدل حساب الضريبة من تاريخ هذا التغيير على اساس الايراد الجديد بعد تحويله الى ايراد سنوي .

والنسبة المتجمدة للمرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت التي تصرف دفعة واحدة في سنة ما يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق وتحسب الضريبة على اساس ذلك .

□ **مادة ٥٨** - فيما عدا ماورد بالفصل ٨ من المادة (١) من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على اساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات ومكافآت وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون ممنوحا له من المزايا النقدية او العينية وذلك على الوجه الآتي :

١ - لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٢٤٠ جنيها سنويا وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٢ - لا تسرى الضريبة على بدل التمثيل او بدل الاستقبال الا فيما يجاوز ٣٠٠٠ جنيها سنويا ويشتترى الا يزيد على المرتب او المكافأة او الاجر الاصيل وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كمكافآت انتاج وذلك في حدود ١٠٠ ٪ من المرتب او المكافأة او الاجر الاصيل وبشرط التجاوز ٢٠٠٠ جنيها في السنة .
وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق احكام هذا البند مايلي :

(ا) المبالغ المدفوعة من الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام كمكافآت انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

(ب) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية او للضريبة على ارباح شركات الاموال لزيادة الانتاج او رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد اخذ رأى وزير القوى العاملة .

٤ - لا تسرى الضريبة على المزايا النقدية او العينية المطلقة بالسكن التي يحصل عليها القيراء الاجانب الخاضعون للضريبة على المرتبات بالسعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون ، وكذلك المصريين العاملين في مشروعات التنمية واستصلاح الاراضي او التقنين الخاضعون لهذه الضريبة بالسعر المشار اليه .

٥ - لا يخضع المصريون من المبالغ التي يتقاضاها معطو المكاتب الاعلامية للشركات والمنشآت الاجنبية في مصر الا ما يقلل تشاغلهم فيها .

وفي جميع الاحوال لا يجاوز ان يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وحوافز الانتاج المطلقة من الضريبة طبقا للبند ١ و ٢ و ٣ من هذه المادة على اربعة الاف جنيها سنويا .

زيت كلمة - الكلمة ، في القارة الافريقية من البند ٢ من لفظة ٥٩ بالاستشارة المنصوص بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ كسفر بتاريخ ١٥ / ١٠ / ٨١ وكانت الطبعة الاولى قد خلت من هذه الكلمة .

٥٨ في القسم الثاني

- **مادة ٥٩ -** استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون :
- ١ - **تفريش الضريبة** يسعر ١٠ ٪ ويدون أى تخفيض على المبالغ التى تدفع للخبراء الاجانب ايا كانت الجهة او الهيئة التى تستخدمهم لاداء خدمات تحت اشرافها بشرط الا تزيد مدة استخدامهم على ستة اشهر فى السنة متصلة او متقطعة .
 - ٢ - **تفريش الضريبة** يسعر ٥ ٪ ويدون أى تخفيض على المبالغ التى يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة فى وحدات الجهاز الادارى للدولة والحكم المحل والهيئات العامة ووحدات القطاع العلم والمطمين بكتدرات خاصة علاوة على مرتباتهم الاصلية من اى وزارة او هيئة علمة او اى جهة ادارية او وحدة من وحدات الحكم المحلى او القطاع العلم غير جهات عملهم الاصل .
- ولتخفيض المبالغ المنصوص عليها فى هذه المادة للضريبة العامة على الدخل .

□ **الفصل الثانى**

الاعفاء من الضريبة

- **مادة ٦٠ ٪** يعفى من الضريبة كل ممول لايزيد مجموع مايحصل عليه من الايرادات المنصوص عليها فى المادة (٥٥) من هذا القانون على ٧٢٠ جنيها فى السنة .
- فلذا كان متزوجا ولايعمل اولادا او كان غير متزوج ويعمل ولدا او اولادا فيكون حد الاعفاء ٨٤٠ جنيها فى السنة .
- ولذا كان متزوجا ويعمل ولدا او اولادا فيكون حد الاعفاء ٩٦٠ جنيها فى السنة .

□ **مادة ٦١ .**

- ١ - تعفى اجور عمال اليومية من الضريبة اذا كان الاجر اليومي لا يتجاوز اربعة جنيهاات وذلك ايا كانت مدة خدمتهم .
- ٢ - اذا تجاوز الاجر اليومي اربعة جنيهاات ولم يتجاوز ستة جنيهاات فرضت الضريبة يسعر ٢ ٪ على ما يزيد على الاربعة جنيهاات بشرط الا تتجاوز مدة استخدامه الفعلية خلال السنة ستة اشهر متصلة او منفصلة .
- ٣ - ولا يعد من عمال اليومية كل من تجاوز اجره اليومي ستة جنيهاات ايا كانت مدة استخدامه .

□ **مادة ٦٢ - تعفى من الضريبة .**

- (ا) اشتراكات التأمين الاجتماعى واقساط الادخار التى تستقطع وفقا لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى او كنظم يدلية عنها او قوانين المعاشات والادخار الحكومية .
- (ب) اشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاص والتى تنشأ طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .
- (ج) اقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته او مصلحة زوجه او اولاده القصر . ويشترط بالنسبة للحالتين (ب) ، (ج) الا تزيد جملة ما يخصم للممول عن ١٥ ٪ من صافى الايراد او ١٠٠٠ جنيه ايهما اقل - ولا يجوز تكرار خصم ذات الاقساط والاشتراكات من وعاء اى ضريبة اخرى .
- (د) الايرادات المرتبة لدى الحياة التى تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التى لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .

+ تعليمات تفسيرية للمادة ٦٠ فى القسم الثانى

المادة ٦٣ - يخضع ١٠ ٪ من اجمالي الإيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الإيراد ، وذلك بعد خصم الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في البنود (١) و (ب) و (ج) من المادة (٦٢) من هذا القانون وقبل خصم الاعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقا للمادة (٦٠) من هذا القانون .

المادة ٦٤ - تعفى من الضريبة تصاريح وتذاكر السفر بالمجان أو ذات الأجر المخفض واستمرار نقل الأثاث بالبلجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون السكن والعديد للعاملين بها وأسرهام لغير الأعمال المصلحية .
كما تعفى تذاكر السفر المجانية لو ذات الأجر المخفض التي تمنحها شركات الطيران ، والملاحة البحرية أو الأجنبية التي تعمل في مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهام .

□ الفصل الرابع

الاقراءات

القسم الأول

الاقراءات التي يلتزم بها صاحب العمل

□ المادة ٦٥ - يلتزم أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ممن يعمل لديهم أى من العاملين أو العمال بمرتب أو مكافأة أو أجر أو أتعاب أن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل كشفا مبينا فيه :
١ - أسماء ومحل إقامة ووظائف العاملين لديهم .

٢ - مقدار مرتباتهم أو ماهاياتهم أو أجورهم أو أتعابهم .
ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد وشروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات والجمعيات التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

□ المادة ٦٦ - يلتزم مدير الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات أو المعاهد التعليمية أن يقدموا لمأمورية الضرائب المختصة بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٦٥) من هذا القانون وفي ذات الميعاد المنصوص عليه فيها كشفا مبينا فيه :

١ - اسم ومحل إقامة أى شخص يشغل وظيفة مدير أو عضو أو سكرتير مجلس إدارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك ومقدار أتعابه أو مكافأته ولو كان تقديرها منوطا بقرار يصدر من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية .

٢ - مقدار كل مبلغ يدفع الى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء أكان دفعها بصفة دائمة أم بصفة عارضة .

فإذا تجاوز مجموع ما يحصل عليه الممول من الإيرادات الخاضعة للضريبة حد الاعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

ويعد في تحديد الماعلين في تطبيق لحكام هذه المادة بحكم البند ٤ من المادة (٢٢) من هذا القانون .

مادة ٦٧ - يلتزم الأفراد والشركات والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية الذين يدفعون إيرادات مرتبة لدى الحياة بأن يقدموا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ تولد الحق في الإيراد كشفا ببيان وأسماء ومحال إقامة أصحاب الإيرادات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها .

مادة ٦٨ - يجب تبليغ مأمورية الضرائب المختصة بكل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادتين (٦٦) و (٦٧) من هذا القانون خلال أربعين يوما من تاريخ حدوثه .

الفصل الثاني

القرارات التي يلتزم بها أصحاب المرتبات

مادة ٦٩ - يلتزم كل شخص يتقاضى مرتبات أو مكافآت أو ماهايات أو أجر أو إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجموع حدود الإعفاء المقرر للأعباء العائلية أيما كان مصدرها أو مصادرها بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه في المرتب كافة البيانات المتعلقة بمقدار ما يتقاضاه من مرتبات أو مكافآت أو ماهايات أو أجر أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ومحال إقامته وأسماء ومحال إقامة من يعمل لديهم أو من يدفعون له الإيراد .

□ الفصل الخامس

تحصيل الضريبة

مادة ٧٠ - يلتزم أصحاب الأعمال واللتزمون بدفع الإيراد الخاضع للضريبة بأن يحجزوا مما يكون عليهم دفعه من المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥٨) من هذا القانون قيمة الضرائب المستحقة .

ويتعين عليهم أن يوردوا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر قيمة ما خصموا من الدفعات التي لجروها في الشهر السابق .

ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد أو شروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

مادة ٧١ - إذا كان صاحب العمل أو اللتزم بدفع الإيراد الخاضع للضريبة غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على عاتق مستحق الإيراد أو الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق إذا كان الإيراد الذي يبلغ مجموعه حد الخضوع للضريبة يتكون من عناصر يقل كل منها على حدة عن هذا الحد .

□ الفصل السادس

الاعتراض والطعن

□ **مادة ٧٢** - للممول خلال شهر من تاريخ تسليم الإيراد الخاضع للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم إلى الجهة التي قامت بخضم الضريبة .
ويتعين على هذه الجهة أن ترسل الطلب مشفوعاً بردها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه .
وتتولى المأمورية فحص الطلب فإذا تبين لها جدية الاعتراضات التي أبداه الممول قامت بإخطار الجهة المشار إليها لتعديل ربط الضريبة ، أما إذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فيتعين عليها إحالة الطلب إلى لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة (١٥٧) من هذا القانون مع إخطار صاحب الشأن بذلك بخطاب موصى عليه بطم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإحالة .

■ الباب الرابع

الضريبة على أرباح المهن غير التجارية

□ الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

□ **مادة ٧٣** - تفرض ضريبة سنوية على صال أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل .
وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى .
فإذا كان صاحب المهنة أو النشاط الخاضع لهذه الضريبة بالتطبيق لأحكام الفقرتين السابقتين يمارس نشاطاً يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو يتقاضى إيرادات تخضع للضريبة على المرتبات تتعدد الضرائب النوعية التي يخضع لها الممول في هذه الحالة .
تبعاً لتعدد أوجه النشاط أو الإيراد .

□ **مادة ٧٤** - يخضع للضريبة صافي أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن والأنشطة غير التجارية المشار إليها في المادة (٧٢) من هذا القانون إذا كانت ناتجة عن مزاوله المهنة أو النشاط في مصر .

□ **مادة ٧٥** - بعد أعمال حكم المادة ٨١ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة سنوياً على الوجه التالي :

- ١٨ ٪ عن الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٠ ٪ عن الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٥ ٪ عن الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٠ ٪ عما زاد على ذلك .

□ **الفصل الثاني**

وعاء الضريبة

□ **مادة ٧٦** - تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافي الأرباح خلال السنة السابقة . ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات المختلفة طبقاً لأحكام هذا الباب بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ومنها رسوم القيد والاشتراكات السنوية ورسوم مزاوله المهنة والفرشاش ما عدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها الممول طبقاً لهذا القانون .

□ **مادة ٧٧** - يخضع من الأرباح الصافية التي تم تحديدها على النحو المشار إليه في المادة (٧٦) من هذا القانون المبالغ الآتية :

١ - ١٠ ٪ مقابل الاستهلاك المهني تزداد إلى ١٥ ٪ بالنسبة للكتاب والادباء والمؤلفين والفنانين أعضاء اتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والمحنين ونقابات المهن الفنية .

٢ - المبالغ التي يؤديها الممولون إلى نقاباتهم لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات على ألا يجاوز ما يخصم ١٠ ٪ من صافي الأرباح ويشرط ألا يكون الممول منتقلاً بالأعفاء المقرر وفقاً لقوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .

٣ - أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو لمصلحة زوجته أو أولاده القصر بعد أقصى ١٥ ٪ من صافي الأرباح الخاضع للضريبة أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل . ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط من وعاء أية ضريبة أخرى .

٤ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة إذا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة في حدود ٧ ٪ من صافي الربح السنوي .

ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من أية ضريبة أخرى .

□ **مادة ٧٨** - يسرى حكم المادة (٢٥) من هذا القانون على الضريبة على أرباح المهن غير التجارية :

□ **مادة ٧٩** - يخصم من اجمالي ايراد الممول ٢٠ / مقابل جميع التكاليف المتخصص عليها في المادة ٧٦ من هذا القانون ما لم تكن هذه التكاليف من واقع الدفاتر المنتظمة أو المستندات التي تعتمدها مصلحة الضرائب أو المؤشرات والقرائن المحددة بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٦ من هذا القانون أكثر من هذه النسبة .

□ **مادة ٨٠** - استثناء من السعر المحدد في المادة ٧٥ من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر ٢٠٪ وبغير أى تخفيض على ما يلي :

(١) كل مبلغ يدفع مكافأة عن الارشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهرب المعاقب عليها قانونا .

(ب) كل مبلغ يحصل عليه الأجانب غير المقيمين ممن يقومون بأية مهنة أو نشاط من المهن والأنشطة الخاضعة لإيراداتها للضريبة .

ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة العامة على الدخل . وعلى الأفراد والجهات الذين يقومون بدفع هذه المبالغ حجب الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر مع بيان المبالغ التي دفعت خلال الشهر السابق .

□ **الفصل الثالث**

الإعفاء من الضريبة

□ **مادة ٨١** - تكون حدود الإعفاء المقرر للأعباء العائلية على الوجه الآتى .

١ - ٧٢٠ جنيها سنويا للممول الأعزب .

٢ - ٨٤٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

٣ - ٩٦٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

فاذا تجاوز صافي الربح السنوى حد الإعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

ويعتد في تحديد من يعولهم الممول بحكم البند ٤ من المادة ٢٢ من هذا القانون .

□ **مادة ٨٢** - يعفى من الضريبة :

١ - المنشآت الزوجية فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

٢ - الجمعاعات التي لا ترمى الى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمى أو الرياضى .

٣ - المعاهد التعليمية التابعة أو الخاضعة لإشراف إحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام .

- ٤ - أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء-علميين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهنة الحرة ، ولا يلزمون بالضريبة الا اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء مدة الإعفاء سالفة الذكر مضافا إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة وفترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء للاحتياط اذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة ، وتخفف المدة المقررة للإعفاء الى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة اذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاما . ويشترط لسريان الإعفاء أن يزاول المهنة منفردا دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتعا بالإعفاء .
- ٥ - أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية ، فيما عدا ما يكون ناتجا من بيع المؤلف أو الترجمة لإخراجه في صورة مرتبة أو صوتية .
- ٦ - أرباح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم عن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تطبع أصلا لتوزيعها على الطلاب وفقا للنظم والأسعار التي تضعها الجامعات والمعاهد .
- ٧ - أرباح الفنانين التشكيليين من أعضاء النقابة من انتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر .

□ **مادة ٨٣ -** اذا انقطع الممول عن ممارسة مهنته أو نشاطه تستحق الضريبة بذات السعر السنوي عن الأرباح التي تحققت خلال المدة التي مارس فيها المهنة أو النشاط ، ويسرى هذا الحكم كلما استحققت الضريبة عن جزء من السنة لأي سبب آخر . وعلى الممول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانقطاع ولا التزم بالضريبة المستحقة عن أرباح سنة كاملة . وعلى الممول أيضا خلال سنتين (١) يوما من تاريخ الانقطاع أن يقدم بإقرار مبينا به نتيجة نشاطه حتى تاريخ الانقطاع مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة . وإذا توقف النشاط بسبب وفاة الممول ، أو اذا توفى الممول خلال مدة الثلاثين يوما المحددة لقيامه بالخطر عن التوقف ، يلتزم ورثته بالخطر عن التوقف خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم بالإقرار خلال تسعين يوما من هذا التاريخ .

□ الفصل الرابع

التزامات الممولين

قسم الأول

الدفاتر

مادة ٨٤ - يلتزم الممول بإمسك دفتر يومية يؤثر على كل صفحة منه من المأمورية المختصة ، وأن يقيد يوما بيوم كل الإيرادات وكذلك التكاليف والمصروفات الفعلية اللازمة لمباشرة المهنة .

(١) استبدلت المادة ٨٣/٣ بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٨٣ - الجريدة الرسمية للعدد ٢٧ (ثامن) في ٧ يوليو سنة ١٩٨٣ .

وكان النص القديم يقضى في م ٨٣/٣ (وعلى الممول أيضا خلال (تسعين) يوما من تاريخ الانقطاع أن يقدم بإقرار مبينا به نتيجة نشاطه حتى تاريخ الانقطاع مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وعلى الممول أن يسلم إلى كل من يدفع إليه مبلغا مستحقا له بسبب ممارسة المهنة كأتعاب أو عمولة أو مكافأة أو أى مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة إيصالا موضحا به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل موقعا عليه منه ويستخرج هذا الإيصال من دفتر ذى قسائم سلسلة تسلمه مصلحة الضرائب لكل ممول .

ويلتزم الممول بتقديم هذين الدفترين إلى مصلحة الضرائب عند كل طلب .
• ويكون لمصلحة الضرائب عند تجديد أو تقدير إيرادات الممول الاعتماد بالمبالغ الواردة في إقرارات ممولي الضريبة العامة على الدخل طبقا لأحكام البند ٥ هـ من المادة ٩٩ - ١ من هذا القانون .
ويكون إثبات أداء هذه المبالغ بكلفة طرق الإثبات^(١) .

القسم الثاني

الأقرار

مادة ٨٥ يلتزم الممول بأن يقدم مقابل إيصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه يعلم الوصول إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول إبريل من كل عام إقرارا مبينا فيه الإيرادات والتكاليف وصافي الأرباح أو الخسائر عن السنة السابقة مصحوبا بجميع المستندات المؤيدة له ومتضمنا البيانات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية .
وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الأقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .
ويلزم الممول الذي لم يقدم إقرارا في الميعاد بتسديد مبلغ إضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي ويخفص هذا المبلغ إلى النصف إذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة إلى لجان الطعن .

□ الفصل الخامس

ربط الضريبة

□ **مادة ٨٦** - تسرى في شأن هذه الضريبة أحكام الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا الكتاب وكذا أحكام البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .
وفي حالة عدم وجود دفاتر منتظمة يكون تقدير وعاء الضريبة بناء على مؤشرات الدخل وغيرها من القرائن التي تكشف عن الأرباح الفعلية للممول وتكاليف مزاوله المهنة وصافي الربح

(١) أضيف إلى المادة ٨٤ فقرتان أخيرتان طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٧ تابع (ج) في ٧ - ٧ - ١٩٨٢ .
ملحوظة : الفقرتان الأخيرتان من المادة ٨٤ يعمل بهما إعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٢ (المادة الثالثة رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ عدد الجريدة المشار إليه) .

وفقا لطبيعة المهنة ، ويصدر بتحديد المؤشرات والقرائن قرار من وزير المالية .

□ الفصل السادس

أداء الضريبة

القسم الأول - احكام عامة

□ مادة ٨٧ - يكون تحصيل الضريبة وتبسيطها طبقا لأحكام المادة (٤٢) من هذا القانون
□ مادة ٨٨ - على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدد الورد خلال ستين يوما
من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة
الابتدائية وعلى المصلحة أن ترد للممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت إليها
بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالتنبيه بصدد
الورد ، وإلا إستحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري
على الودائع النقدية إبتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

القسم الثاني - الخصم والتخصيل لضريبة

أولا - الخصم

□ مادة ٨٩ - على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصص من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيها
تدفعه إلى أصحاب المهن غير التجارية التي تحدد بقرار من وزير المالية تحت حساب الضريبة
على أرباح المهن غير التجارية ١٠ ٪ إذا كان المبلغ المدفوع يقل عن خمسمائة جنيه و ١٥ / إذا
زاد على ذلك .

١ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات
القطاع العام ، والشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى ، وفروع الشركات الأجنبية
والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية
والاتحادات والمستشفيات والفنادق والجمعيات والمكاتب المهنية ودور النشر ومنشآت الانتاج
السينمائي والمسارح ودور اللهو .

٢ - المنشآت الأخرى التي يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه ويصدر بتحديد قرار من
وزير المالية .

ثانيا - التحصيل لحساب الضريبة

□ مادة ٩٠ - على اقلام كتال المحاكم على اختلاف درجاتها عند تقديم صحف الدعاوى أو الطعون اليها لقيدها ، وعلى مأموريات الشهر العقارى عند التأشير على المحررات بالصلاحيية للشهر تحصيل مبلغ يحدد بقرار من وزير المالية وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على المحامى الموقع على الصحيفة او المحرر .

□ مادة ٩١ - على كل مستشفى يقوم به اى طبيب باجراء عملية جراحية لحسابه الخاص ان يحصل منه مبلغا يحدد بقرار من وزير المالية وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على الطبيب الذى أجرى العملية .

□ مادة ٩٢ - على مصلحة الجمارك ان تحصل من كل شخص يزاول مهنة التخلص الجمركى من غير أشخاص القطاع العام مبلغا يحدد بقرار من وزير المالية عن كل بيان جمركى يقدمه للمصلحة وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على المخلص .

ثالثا - أحكام عامة

□ مادة ٩٣ - على الجهات المشار إليها فى المواد من (٨٩) إلى (٩٢) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب فى موعد اقضاء آخر إبريل ويوليو وأكتوبر ونيلير من كل عام مع بيان تفصيلى بالمبالغ التى خصمت لحساب كل ممول أو حصلت منه خلال الثلاثة الأشهر السابقة وذلك طبقا للأوضاع والإجراءات التى يحددها وزير المالية بقرار منه .

وعلى المصلحة أن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقا لنظام الخصم أو التحصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع إقراره المعتمد من مناسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الإقرار ما لم تقم المأمورية باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة وإلا إستحق الممول مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة أشهر حتى تاريخ الرد .

□ مادة ٩٤ - لا تسرى أحكام القسم الثانى من هذا الفصل على الممولين غير الخاضعين للضريبة أو المعقنين منها طوال فترة عدم الخضوع أو الاعفاء .

■ الباب الخامس

الضريبة العامة على الدخل

□ الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

□ مادة ٩٥ - تفرض ضريبة عامة على صافي الإيراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيين .

ويقصد بالإيراد في تطبيق أحكام هذا الباب الإيراد الخاضع لأحدى الضرائب النوعية بما في ذلك إيراد الأراضي الزراعية وإيراد العقارات المبنية وكذلك الإيرادات الآتية)
١ - توزيعات شركات الأموال المنصوص عليها في الكتاب الثاني من هذا القانون التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين .

٢ - نصيب الشريك الموصى في أرباح حصة التوصية التي تم ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عليها باسم الشركة وذلك بعد خصم هذه الضريبة من هذا النصيب .
٣ - ما يؤول إلى الأشخاص الطبيعيين من الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات المعفاة طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير .
٤ - ما يؤول إلى الأشخاص الطبيعيين من الأرباح والتوزيعات المحققة من المشروعات المتمتعة بإعفاءات ضريبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وذلك بعد إنقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع . ومع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة للمستثمر العربي والأجنبي .
□ مادة ٩٦ - يحدد سعر الضريبة سنوياً على الوجه الآتي :

(١) مستنبلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع (ج) في ٧ رماية سنة ١٩٨٢

وكان نص المادة ٩٦ القديم يقضى بأن يحدد سعر للضريبة سنوياً على الوجه الآتي .
الضريبة الأولى : حتى ٢٠٠٠ جنية مطاة .
الضريبة الثانية : أكثر من ٢٠٠٠ جنية حتى ١٠٠٠٠ جنية يكون السعر ٨ / عن الألف جنية الأولى ويزاد بواقع ١ / عن كل ألف جنية تالية .
الضريبة الثالثة : أكثر من ١٠ آلاف جنية حتى ٥٠ ألف جنية يكون السعر ١٨ / عن العشرة آلاف الأولى ويزاد بواقع ٢ / عن كل خمسة آلاف جنية تالية .
الضريبة الرابعة : أكثر من ٥٠ ألف جنية حتى ٧٥ ألف جنية يكون السعر ٢١ / عن العشرة آلاف جنية الأولى ويزاد بواقع ٥ / عن كل خمسة آلاف جنية تالية .
الضريبة الخامسة : أكثر من ٧٥ ألف جنية يكون السعر ٥٠ / .
ملحوظة : الفقرتان الأخيرتان من المادة (٩٦) يعمل بهما اعتباراً من السنة للضريبة ١٩٨٢ (المادة الثالثة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ عدد الجريدة المشار إليه) .

حتى ٢٠٠٠ جنيه معفاة	الشريعة الأولى
أكثر من ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه ٨٪	الشريعة الثانية
أكثر من ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه ٩٪	الشريعة الثالثة
أكثر من ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه ١٠٪	الشريعة الرابعة
أكثر من ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه ١١٪	الشريعة الخامسة
أكثر من ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ جنيه ١٢٪	الشريعة السادسة
أكثر من ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ جنيه ١٣٪	الشريعة السابعة
أكثر من ٨٠٠٠ - ٩٠٠٠ جنيه ١٤٪	الشريعة الثامنة
أكثر من ٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠ جنيه ١٥٪	الشريعة التاسعة
أكثر من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ جنيه ١٨٪	الشريعة العاشرة
أكثر من ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ جنيه ٢٢٪	الشريعة الحادية عشر
أكثر من ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ جنيه ٢٤٪	الشريعة الثانية عشر
أكثر من ٣٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ جنيه ٢٦٪	الشريعة الثالثة عشر
أكثر من ٣٥٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ جنيه ٢٨٪	الشريعة الرابعة عشر
أكثر من ٤٠٠٠٠ - ٤٥٠٠٠ جنيه ٣٠٪	الشريعة الخامسة عشر
أكثر من ٤٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ جنيه ٣٢٪	الشريعة السادسة عشر
أكثر من ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جنيه ٣٥٪	الشريعة السابعة عشر
أكثر من ٦٠٠٠٠ - ٦٥٠٠٠ جنيه ٤٠٪	الشريعة الثامنة عشر
أكثر من ٦٥٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ جنيه ٤٥٪	الشريعة التاسعة عشر
أكثر من ٧٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠ جنيه ٥٠٪	الشريعة العشرون
أكثر من ٧٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ جنيه ٥٥٪	الشريعة الواحدة والعشرون
أكثر من ١٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ جنيه ٦٠٪	الشريعة الثانية والعشرون
أكثر من ٢٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠ جنيه ٦٥٪	الشريعة الثالثة والعشرون

□ الفصل الثاني

وعاء الضريبة

□ مادة ٩٧ - تستحق الضريبة في أول يناير من كل سنة كما تستحق وفاة المول أو إنقطاع توطن الأجنبي في مصر .

□ مادة ٩٨ - تسرى الضريبة على صافي الأيراد المنصوص عليه في المادة (٩٥) من هذا القانون الذي حصل عليه المول خلال السنة السابقة ، ويتحدد الأيرادات طبقاً للقواعد المقررة لتحديد أوعية الضريبة النوعية مع مراعاة ما يلي .

- ١ - يحدد إيرادات الاراضى الزراعية على أساس القيمة الاجارية المتخذة أساسا لربط الاطيان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف .
كما يحدد إيرادات العقارات المبنية على أساس القيمة الاجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية على أن يخصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف وذلك في الأحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الاجارية دون خصم هذه النسبة .
وتعامل الإيرادات الناتجة من تقرير حق الانتفاع معاملة الإيرادات الناتجة من الاموال المملوكة ملكية تامة .
ويجوز للممول أن يطلب تحديد إيرادات العقارات على أساس الإيراد الفعل بشرط أن يتضمن الطلب جميع عقاراته الزراعية أو المبنية .
ويجب أن يقدم هذا الطلب خلال الفترة المحددة لتقديم الاقرارات السنوية وأن يكون الممول ممسكا دفاتر منتظمة على الوجه المنصوص عليه في المادة (٣٦) من هذا القانون وإلا سقط حقه في الانتفاع بهذا الحكم .
- ٢ - يحدد ناتج الأسهم والسندات الذى توزعه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص على الأشخاص الطبيعيين على أساس ٥٠ ٪ مما تم توزيعه وذلك بشرط أن تكون الأوراق المالية للشركة مقيدة في سوق الأوراق المالية .
- ٣ - يحدد وعاء الأرباح التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المهن غير التجارية على أساس الوعاء الذى اتخذ أساسا لربط الضريبة النوعية قبل خصم الاعفاء المقرر للأعباء العائلية .
وتخصص خيانتير الاستغلال التجارى والصناعى وخيانتير الاستغلال المهنى في سنة تحققيها دون غيرها من السنوات وعلى ألا يكون لنقل هذه الخيانتير طبقا لحكم المادتين ٢٥ ، ٧٨ من هذا القانون أثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل في السنوات التالية وذلك ما لم يكن للممول في سنة تحقق الخسارة إيرادات تخضع للضريبة العامة على الدخل ففي هذه الحالة يتم خصم الخسارة من مجموع الإيرادات الخاضعة للضريبة العامة على الدخل **مادة ٢٢١ *** .
١ - يخصم من مجموع الإيرادات المبنية في المادة السابقة ما يلي :
١ - ما يكون قد دفعه الممول من :
(أ) فوائد القروض وفوائد الديون التى في ذمته ما لم يكن قد سبق خصمها من وعاء إحدى الضرائب النوعية ويشترط ألا تكون هذه القروض أو الديون قد عقدت بضمان أوراق مالية أو ودائع إيراداتها معفاة من الضرائب .
(ب) جميع الضرائب المباشرة التى دفعها الممول خلال السنة السابقة فيما عدا الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات ورسم الأيلولة على التركات وكذلك الغرامات والتعويضات ومقابل التأخير والمبالغ الإضافية للضريبة .

ويعتبر ربط كل من ضريبة الأرباح والضريبة على العقارات المبنية في حكم دفعها .
(ج) المبالغ التي سددتها مقدما تحت حساب الضريبة النوعية المستحقة عليه على أن تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادا في السنة التي يتم فيها الاسترداد
(د) الضريبة المسددة من واقع إقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها إقرار الضريبة العامة على الدخل على أن تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادا في السنة التي يتم فيها الاسترداد .

(هـ) المبالغ التي سددتها لأعضاء النقابات المهنية والحرفيين مقابل خدمات أدت له . ويشترط خصم المبالغ المنصوص عليها في الفقرة « د » من هذا البند ألا يجاوز مجموعها ١٠ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي للممول ويحدد أقصى مقداره ١٠٠٠ جنيه . وألا يكون قد سبق خصمها من وعاء أى ضريبة نوعية ويكون للممول إثبات سداد هذه المبالغ بكافة طرق الإثبات^(١) .

٢ - (١) التبرعات المدفوعة للحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي أيا كان مقدارها
(ب) التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقا لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي بما لا يجاوز ٧ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي للممول .
ويشترط في خصم جميع التبرعات المنصوص عليها في هذا البند عدم سبق خصمها من وعاء أى ضريبة .

٢ - أقساط الإيرادات المرتبة لدى الحياة وكذلك النفقات الملزم بها الممول قانونا أو تنفيذاً لحكم قضائي إذا تقرر بتغيير مقابل على ألا يجاوز ما يخصم في جميع الأحوال ١٠ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي للممول .

٤ - (١) أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو لمصلحة زوجة أو أزواجه أو أولاده على أن تتجاوز قيمة الأقساط ١٥ ٪ من صافي الإيراد الكلي السنوي للممول أو ٢٠٠٠ جنيه أيهما أقل ويشترط ألا يكون قد سبق خصم هذه الأقساط من وعاء ضريبة أخرى .

(ب) المبالغ التي يشتري بها الممول في ذات السنة التي قدم عنها الإقرار أسهما أو سندات عن طريق الاكتتاب العام الذي تطرحه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص عند إنشائها أو زيادة رأس مالها وكذلك المبالغ التي يشتري بها الممول سندات التنمية الحكومية أو شهادات استثمار أو إيداع أو يودعها أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك كله في حدود ٢٠ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي للممول ويحدد أقصى قدره ثلاثة آلاف جنيه سنويا .

(١) أضيفت بالمادة الثالثة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع (ج) في ٧ - ١٩٨٣ .
(هـ) (البند ٥) من المادة ٩٩ - ١ يعمل به اعتبارا من نسخة الضريبة ١٩٨٣ (المادة الثالثة ملحوظة) القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ عدد الجريدة الرسمية المشر إليه .

وفي جميع الأحوال يشترط أن يتم إيداع سندات التنمية الحكومية أو شهادات الاستثمار أو الادخار أو المبالغ في أحد البنوك المشار إليها في ذات سنة الشراء مع عدم التصرف فيها لمدة ثلاث سنوات متصلة وإلا زال ما تمتع به الممول من إعفاء .
(ج) وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع الأقساط والمبالغ التي تخصم طبقا للمقررتين (١) و (ب) من هذا البند على أربعة آلاف جنيه سنويا .

□ الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

□ مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ من هذا القانون لا تسرى الضريبة على إيرادات معفاة من ضريبة نوعية .

□ مادة ١٠١ - يعفى من الضريبة :

- ١ - السفراء والوزراء المفوضون وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة .
- ٢ - الفنيون والخبراء الأجانب المتوطنون في مصر متى كان إستخدامهم بناء على طلب الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الأفراد بالنسبة لإيراداتهم الناتجة من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

□ الفصل الرابع

الأفراد

□ مادة ١٠٢ - غل الممول الذي يزيد مجموع صافي إيراداته الكلية السنوية الخاضعة للضريبة على حد الاعفاء أن يقدم إقرارا سنويا بمجموع إيراداته والتكاليف الواجبة الخصم طبقا للمادة (٩٩) من هذا القانون وأن يؤدي الضريبة المستحقة من واقعه .
فإذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا التزم النائب أو الولى أو الوصى أو القيم بحسب الأحوال بتقديم الإقرار المشار إليه ، وسداد الضريبة المستحقة من واقعه .

□ مادة ١٠٣ - على الممول أن يثبت في الاقرار البيانات الخاصة بالمبالغ المنصوص عليها في المادة (٩٩) من هذا القانون .

وتبين اللائحة التنفيذية المستندات اللازم تقديمها للانتفاع بخصم هذه المبالغ .

□ مادة ١٠٤ - تقدم الاقرارات خلال الأربعة أشهر الأولى من كل سنة على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

وعلى الملتزم بتقديم الاقرار أن يوقع الاقرار ويقدمه إلى مأمورية الضرائب المختصة مقابل إيصال أو يرسله بالبريد الموصى عليه بطم الوصول .

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

وفي حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على الورثة أو وصى التركة أو الموصى أن يقدم إقراراً بإيرادات الممول عن الفترة السابقة على الوفاة ، وذلك خلال أربعة اشهر من تاريخ الوفاة وأن يؤدى الضريبة المستحقة على الممول من مال التركة بذات السعر المنصوص عليه في المادة ٩٦ من هذا القانون .

وعلى الأجنبى الذى ينقطع توطنه بجمهورية مصر العربية أن يقدم الاقرار قبل إنقطاع توطنه بستين يوماً على الأقل ما لم يكن هذا الانقطاع لسبب مفاجيء خارج عن إرادته .
وفي حالة عدم تقديم الاقرار المشار إليه في ميعاد يلزم الممول بداء مبلغ إضافي للضريبة يعادل ٢٠ / من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي تخفض إلى النصف إذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة إلى لجان الطعن .

□ الفصل الخامس

ربط الضريبة

□ مادة ١٠٥ - تربط الضريبة على الممول في محل إقامته في مصر ، فإذا تعددت محال إقامته فيها تربط الضريبة في المكان الذى يعتبر مقراً لعمله الرئيسى ما لم يكن من معمولي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، فتربط عليه الضريبة في المكان الذى تربط فيه الضريبة النوعية .
وإذا كان الممول غير مقيم في مصر ، تربط الضريبة في المحل الذى توجد به مصالحه الرئيسية في مصر .

□ مادة ١٠٦ - تسرى أحكام الفصل الخامس من الباب الثانى من هذا الكتاب ، وكذا أحكام البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون على معمولي الضريبة العامة على الدخل

□ مادة ١٠٧ - إذا كان الممول قد طعن في ربط أى عنصر من عناصر الدخل أو الإيراد الخاضع لضريبة نوعية فإن الضريبة العامة على الدخل لا تكون واجبة الأداء بالنسبة لعنصر الضريبة النوعية المطعون فيه ، ويعدل الربط كلما طرأ تعديل على ربط عنصر الضريبة النوعية لأى سبب .

وفي حالة الطعن في ربط الضريبة العامة على الدخل فلا يحال إلى لجنة الطعن غير أوجه الخلاف التى لم يتناولها الطعن في عنصر الضريبة النوعية وكذلك لا يحال إليها الخلاف الخاص بربط ضريبة نوعية أصبح نهائيا .

□ مادة ١٠٨ - لا يحتج في مواجهة مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة بالتصرف التى تتم بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية لها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أو بغير عوض وسواء انتسبت على أموال ثابتة أو منقولة .

وتضاف إيرادات ما تمتلكه الزوجة والأولاد القصر من أى مصدر غير الميراث أو الوصية إلى إيرادات الزوج أو الأصل خلال سنة التملك والسنوات الخمس التالية لها وتعتبر هذه الأموال ضامنة لأداء الضريبة المستحقة نتيجة لإيراداتها .

فإذا كان التصرف بعوض أو كانت ملكية الزوجة أو الأولاد القصر من غير أموال الزوج أو الأصل ، جاز لصاحب الشأن أن يقيم الدليل على ذلك .

■ الفصل السادس

أداء الضريبة

القسم الأول - قواعد عامة

□ مادة ١٠٩ - تسرى أحكام المادة (٤٢) من هذا القانون على تحصيل الضريبة أو تقسيطها .

القسم الثانى

تحصيل مبالغ لحساب الضريبة

□ مادة ١١٠ - على كل من يملك عقارا مبنيا أو أكثر يزيد نصيبه في قيمتها الإيجارية على ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، أداء مبالغ لحساب الضريبة العامة على الدخل تحسب وفقا لأحكام المادة (٩٦) من هذا القانون .

ويعصد بالقيمة الاجارية القيمة المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية مخصصا منها ٢٠ ٪ وذلك في الأحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الاجارية دون خصم هذه النسبة ، وكذلك ، تخصص الضريبة على العقارات المبنية وملحقاتها التي يقع عبؤها على مالك العقار . وتؤدي هذه المبالغ في مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل الضريبة على العقارات المبنية الواقع في دائرتها أى من العقارات التي يملكها الممول وذلك وفقا للقواعد وفي المواعيد المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وتعتبر قسائم التحصيل الصادرة من هذه المكاتب سنداً للوفاء بالضريبة العامة على الدخل في حدود المبالغ المثبتة بها .

وعلى مكاتب التحصيل حصر مالكي العقارات المبنية المشار إليهم وإخطار مصلحة الضرائب ببيان معتمد بهؤلاء المالكين وتوريد المبالغ التي تحصلها كل ثلاثة أشهر تحت حساب الضريبة العامة على الدخل إلى مصلحة الضرائب وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية الثلاثة الأشهر المشار إليها .

وعلى مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدر الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وعليها أن ترد للممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت إليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالتنبيه بصدر الورد ، وإلا إستحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على الودائع التقديرية إبتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

الكتاب الثاني

الضريبة على أرباح شركات الأموال

■ الباب الأول

نطاق الضريبة وسعرها

□ مادة ١١١ - تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسمى الضريبة على :

١ - شركات المساعدة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

٢ - بنوك وشركات ووحدات القطاع العلم .

٣ - البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء اكانت أصلية أو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .

٤ - الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

□ مادة ١١٢^(١) - يكون سعر الضريبة ٤٠ ٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :

(أ) أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢ ٪ .

(ب) أرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة ١١١ من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥ ٪ .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع (ج) في ٧ - ٧ - ١٩٨٣ .

- (وكان النص القديم يقضى م ١١٢ - يكون سعر للضريبة ٣٢ ٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا أرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة السابقة فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥ ٪ .

ملحوظة : المادة ١١٢ - يعمل بها اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨٣ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ إنتهائها لاحقاً لتاريخ نشر هذا القانون للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ عهد الجريدة الرسمية المشار إليه)

■ الباب الثاني

وعاء الضريبة

- **مادة ١١٣** - تحدد الضريبة سنويا على اساس صافي الربح خلال السنة السابقة او في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها اساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الاحوال .
- **مادة ١١٤** - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على اساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها طبقا لاحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعمل الأخص :
- ١ - قيمة إيجار العقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها او مستأجرة وفي الحالة الاولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية فاذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على اساس إيجار المثل .
- ٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة او تجارة او عمل .
- ٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الانتاج وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة ويحسب الاستهلاك الإضافي اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمرة واحدة .
- ٤ - الضرائب التي تدفعها الشركة ما عدا الضريبة على أرباح شركات الأموال التي تؤديها طبقا لهذا القانون .
- ٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة إيا كان مقدارها .
(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقا لاحكام القوانين المنظمة لها وادور العلم والمستشفيات الخاضعة للاشراف الحكومي بما لا يجاوز ٧ ٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .
- ٦ - المخصصات المعدة لمواجهة خسائر او اعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط ان تكون هذه المخصصات مقيدة بصايات الشركة وان تستعمل في الغرض

الذى خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها إستخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت القصر .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥ ٪ من الربح السنوى الصافي للشركة .

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين المخصصات الفنية التى تلتزم شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لأحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ .

أما المبالغ التى تأخذها الشركة من أرباحها لتغطية الاحتمالات على اختلاف أنواعها التى تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التى تسرى عليها الضريبة .

٧ - اقساط التأمين الاجتماعى المقررة على الشركة لصالح العاملين بها والتى يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٨ - المبالغ التى تستقطعها الشركة سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصندوق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها ، بما لا يجاوز ٢٠ ٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها ، بشرط أن يكون للنظام الذى ترتبط بتنفيذه الشركة لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه الشركة لهذا النظام يقابل التزاماتها بمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال الشركة ومستثمرة لحسابه الخاص .

٩ - الأرباح التى تلتزم الشركة بتوزيعها نقداً بنسبة معينة على العاملين بها طبقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن .

١٠ - كل ما يدفع لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين أعضاء مجلس الرقابة في الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيرها من البدلات أو الهبات الأخرى على إختلاف أنواعها وذلك كله بشرط أن تكون جميع هذه المبالغ خاضعة لأحدى الضرائب النوعية أو معفاة منها .

١١ - مقابل الحضور الذى يدفع للمساهمين بمناسبة إنعقاد الجمعيات العمومية .
□ مادة ١١٥ - إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة ، فإن هذه الخسارة تخصم من أرباح السنة التالية ، فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة التالية . فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل إلى السنة التالية وحتى السنة الخامسة ، ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة إلى حساب أى سنة أخرى .

□ مادة ١١٦ - إذا توقفت الشركة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه توقفها كلياً أو جزئياً حصلت الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى توقف فيه العمل .
ويقصد بالتوقف الجزئى إنهاء الشركة لبعض أوجه نشاطها .

وعلى الشركة أن تخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي توقف فيه العمل ، وإلا إلترمت بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة وعليها أيضا خلال سنتين^(١) يوما من تاريخ التوقف أن تتقدم باقرار مبينا به نتيجة عملياتها حتى تاريخ التوقف مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

مادة ١١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للشركة وكذا الأرباح المحقة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أصل من هذه الأصول سواء أثناء قيام الشركة أو عند إنقضاءها .

وإذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة ، تحل محل الأصول المبينة أو الهالكة أو المستولى عليها ، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه خلال نفس السنة التي تم فيها البيع أو الحصول على التعويض أو خلال السنتين التاليتين لانتهاى هذه السنة . تستنزل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط إمساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد في هذا القانون ودون الإخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه .

مادة ١١٨ - مع عدم الإخلال بحكم البند ١ من المادة (٤) من هذا القانون تخصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة في ممتلكات الشركة والتي خضعت لأحدى الضرائب النوعية أو أعفيت منها بمقتضى القانون ، من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها من مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات .

ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبينة الداخلة في ممتلكات الشركة بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال بعد إستبعاد ١٠ ٪ من إجمالي الإيرادات وبشرط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة . وفي كلتا الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات .

■ الباب الثالث

الإعفاء من الضريبة

مادة ١١٩ - لا تخضع للضريبة الاستهلاكات التي تجريها الشركات الحاصلة على إمتياز

(١) م ١١٦ - ٣ مستنبلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ وكان النص القديم ١١٦ - ٣ يقضى بالآتي (وعليها أيضا خلال (تسعين) يوما من تاريخ التوقف أن تتقدم باقرار مبينا به نتيجة عملياتها حتى تاريخ التوقف مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة

من الجهات الادارية متى اثبتت ان إستهلاك كل أو بعض رأس المال يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق ممتلكاتها من التلف على توالى الزمن أو بسبب إضرابها إلى تسليمها في نهاية مدة الامتياز إلى الجهة المانحة له .
وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط للتثبت في كل حالة من أن العملية هي إستهلاك حقيقي لا يخضع للضريبة .

□ مادة ١٢٠* يعفى من الضريبة ما يلي :

١ - مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التي يقرها البنك المركزي المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة في سوق الأوراق المالية .

٢ - الأرباح الناتجة من اندماج الشركة في شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة .

٣ - ما تنتجه الأسهم أو الحصص التي تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من أرباح في مقابل ما قدمته عيناً أو نقداً في تأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .

٤ - الأرباح التي توزعها في كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التي يكون الغرض منها إستثمار أموالها في الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من إيرادات تلك الأسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشرطين الآتيين :

(أ) أن تكون هذه الإيرادات قد أديت عنها بالفعل الضريبة النوعية الخاصة بها أو أن تكون معفاة منها بمقتضى القانون .

(ب) أن يكون ٩٠ ٪ على الأقل من رأس مال الشركة بما في ذلك الاحتياطيات والأموال المحصنة والقروض التي تعقدها مخصصة لتوظيفه في الأوراق المالية .

٥ - * أرباح شركات تربية النحل .

٦ - أرباح شركات إستصلاح وإستزراع الأراضي وذلك على النحو الآتي :

(١) الشركات التي تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

(ب) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة في هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة .

(ج) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل بدء العمل

بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذي

تعتبر فيه الأراضي منتجة .

* تعليمات تفسيرية للمادة ١٢٠ في القسم الثاني

٧ - أرباح شركات الإنتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصائد الأسماك وذلك على النحو التالى :

(أ) الشركات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، يستمر إعطاؤه المدة اللازمة لاستكمال مدة ثلاث السنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .
(ب) الشركات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وكذلك الشركات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

٨ - أرباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم ضمنين عاملا فأكثر .

ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج .
ويشترط للتمتع بالاعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية ويمرعاة القوانين والقواعد فى هذا الشأن .

■ الباب الرابع

الأقرار

□ مادة ١٢٦ - على الجهات المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٣ من المادة ١١١ من هذا القانون أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إقرار الجمعية العمومية للحساب السنوى أو خلال ثلاثين يوما من التاريخ المحدد فى نظام الشركة لتصديق الجمعية العمومية عليه ، إقرارا مبينا فيه مقدار أرباحها أو خسائرها حسب الأحوال معتمدا من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة مرفقا به صورة من حساب التشفيل والانتاجية والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التى أجرتها الشركة مع بيان المبادئ المحاسبية التى بنيت عليها جميع الأرقام الواردة فى الأقرار ويجب أن تكون جميع هذه الأوراق موقعة من المحاسب المشار إليه بما يفيد أنها تمثل المركز المالى الحقيقى للجهة .

وتلغى الضريبة من واقع الأقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .

وتلتزم الجهة التى لم تقدم الأقرار فى الميعاد بسداد مبلغ إضافى للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من

الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي يخفض الى النصف في حالة الاتفاق بين الجهة والمصلحة دون إحالة الى لجان الطعن .

□ **مادة ١٢٢ -** على الجهات المينة بالبتدين ٢ ، ٤ من المادة ١١١ من هذا القانون ان تقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتهاء الأجل المحدد قانونا لتقديم ميزانيتها إقرارا مؤقتا من واقع دفاترها نتيجة عملياتها ربحا كانت او خسارة ، مرفقا به صورة من حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر ومن آخر ميزانية معتدة وكشف ببيان الاستهلاكات التي أجرتها الجهة مع بيان للمبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الأرقام الواردة في الاقرار على أن تكون هذه الأوراق موقعة من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ المشار إليه او من الجهاز المركزي للمحاسبات بحسب الأحوال .

وتؤدي الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .
وتلتزم هذه الجهات بتقديم الاقرار النهائي واداء فرق الضريبة المستحقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد ميزانيتها ، كما يكون لها إسترداد ما أدته بالزيادة عما استحق عليها طبقا لأقرارها النهائي :

□ **مادة ١٢٣ -** على كل شركة ان تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة او مجلس المراقبة المتعلقة بتوزيع الأرباح وذلك كله في ميعاد غايته ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

■ الباب الخامس

إجراءات ربط الضريبة

□ **مادة ١٢٤ -** تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار المقدم من الشركة إذا قبلته مصلحة الضرائب .

والمصلحة تصحيح الاقرار او تعديله كما يكون لها عدم الاعتماد بالاقرار وتحديد الأرباح بطريق التقدير .

ويوقع على مصلحة الضرائب عبه الاثبات في حالة عدم الاعتماد بالاقرار المقدم طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللغتين ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون متى كان مستندا الى دلائل لمينة ومنظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة ويمرعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .

وإذا توالى لدى المصلحة من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار للحقيقة كان لها فضلا عن تصحيح الاقرار أو تعديله أو عدم الاعتماد به وتحديد الأرباح بطريق التقدير أن تزن الشركة بداء مبلغ إضافي للضريبة بواقع ١٠ ٪ من فرق الضريبة المستحقة بعد أقصى مقداره ١٠٠٠ اجتهت ووضعت المبلغ في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة فإذا ارتكبت في أي سنة من السنوات التالية للسنة الثانية زيد المبلغ الإضافي إلى ثلاثة أمثاله .
ولا يمسرى حكم مضاعفة المبلغ الإضافي طبقا لحكم الفقرة السابقة إلا عند تكرار المخالفة في الاقرارات التي تقدمها الشركة بعد إخطارها بالربط النهائي وبمناصره وبأوجه مخالفة الاقرار السابق للحقيقة .

□ **مادة ١٢٥ -** على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موحي عليه بطم الوصول بمتناصر ربط الضريبة وبقلمتها وأن تدعوا إلى موافاتها كتابة بملاحظتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي لجرت المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النص الآتي :

- ١ - إذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون الضريبة واجبة الأداء .
- ٢ - إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في الميعاد على مطابقتها المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط بمتناصرة بخطاب موحي عليه بطم الوصول تحدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبول أو الطعن فيه طبقا لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون .
- فإذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا .
- لما إذا لم توافق الشركة على الربط أحيل إلى لجنة الطعن .
- ٣ - إذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا لأحكام المادتين ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون ، تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأي المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة الأداء .

ويكون للشركة ابداء ملاحظتها على التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها الاخطار .
والشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون .
□ **مادة ١٢٦ -** تسرى فيما يتعلق بالربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي وإجراءات الطعن الأحكام المنصوص عليها في البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

■ الباب السادس

أداء الضريبة

□ **مادة ١٢٧ -** يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط بحيث لا يتجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة .

وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالشركة تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم
الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من يتيه تفويضها على مدة أطول بحيث
لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبة .
وتسرى على الجهات المبينة في البندين ١ و ٢ من المادة ١١١ من هذا القانون أحكام الخصم
والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة المنصوص عليها في القسم الثاني من الفصل السادس
من الباب الثاني من الكتاب الأول من هذا القانون^(١) .

الكتاب الثالث

أحكام عامة

■ الباب الأول

حصر الممولين

□ الفصل الأول

البطاقات الضريبية

□ **مادة ١٢٨** - تصدر مصلحة الضرائب لكل ممول له ملف ضريبي بناء على طلبه وبعد أداء
ضريبة النصفة المقررة قانونا ، بطاقة ضريبية تتضمن اسم الممول ثلاثيا ومحل إقامته ورقم
بطاقته الشخصية أو العائلية وعنوان المنشأة وكيانها القانوني وأسمها التجاري وأنواع
الأنشطة التي يمارسها والضرائب التي يخضع لها وكذا المأمورية أو المأموريات المفيد بها
وأرقام الملفات الضريبية وتاريخ تقديم الأقرار الضريبي السنوي وأية بيانات أخرى لازمة
يصدر بتحديثها قرار من وزير المالية .
كما يحدد وزير المالية بقرار منه شكل البطاقة الضريبية ومدة صيرتها والمدة التي تسلم
للممول خلالها .

(١) م ١٢٧ - أضيفت هذه الفقرة الأخيرة إلى المادة ١٢٧ بالمادة الثانية من القانون

رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع ج في ٧/٧/١٩٨٢

* تعليمات تفسيرية للمادة ١٢٨ في القسم الثاني

□ **مادة ١٢٩ (١)** - يحظر على المختصين في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات و وحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بمقتضى قوانين خاصة والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والثقافية والروابط والأندية والائتمادات والمستشفيات والفنادق ودور النشر بالقطاع الخاص وفروع الشركات الأجنبية التعامل مع أموال الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أو مع الجهات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة ١١١ من هذا القانون إلا إذا كان لدى الممول أو الجهة بطلانة ضريبية مثبت بها تاريخ تقديم الأقرار عن آخر سنة ضريبية .

وعلى المختصين المشار إليهم إثبات بطلانة هذه البطاقة المقدمة إليهم من هؤلاء الممولين أو من الجهات المذكورة .

وأنشأ المالية تحديد فئات المعاملات التي تخضع للحظر المشار إليه في هذه المادة .

□ **مادة ١٣٠** - إذا تبين لأحدى الهيئات العامة القائمة على مرافق الكهرباء أو المياه أو المواصلات السلكية واللاسلكية أن من يطلب الانتفاع بخدماتها لأول مرة من أموال الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، يجب عليها إثبات رقم البطاقة الضريبية واسم للموردية التابع لها في الطلب المقدم منه ، فإذا لم يكن قد صدرت له بطاقة ضريبية ، يجب حفظ الطلب لحين استخراج هذه البطاقة ، وتخطر مصلحة الضرائب باسم الممول ثلاثاً وعنوان مزاوله النشاط ونوعه .

■ الفصل الثاني

أقرار الثروة

□ **مادة ١٣١** - يلتزم كل ممول من أموال الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل أن يقدم إلى مصلحة إقراراً بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما تنوعت وأينما كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاوله النشاط الذي يخضع

(١) مستقيلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تباع (ج) في ٧/٧/ ١٩٨٢ وكان نص المادة ١/٢١٩ بقى بأنه : يحظر على المختصين في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات و وحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والثقافية والروابط والأندية والائتمادات ودور النشر بالقطاع الخاص التعامل مع أموال الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . إلا إذا كان للممول حاصل على البطاقة الضريبية ومثبت بها تاريخ تقديم الأقرار عن آخر سنة ضريبية وعلى هؤلاء المختصين إثبات بطلانة هذه البطاقة في الطلبات المقدمة إليهم من الممولين سلفي الذكر .

إيراده للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ويقدم هذا الإقرار على النموذج وطبقا للأوضاع التي تحددها هذه اللائحة .
 فإذا امتنع أحد الزوجين عن التوقيع على الإقرار ، تخطر المصلحة بذلك وعليها تكليف الممتنع عن التوقيع بتقديم إقرار مستقل خلال شهر من تاريخ الأخطار .
 وعلى الممول تقديم هذا الإقرار دوريا كل خمس سنوات .
 ويقع عبء تقديم الإقرار على الولي أو الوصي أو القيم أو النائب إذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا .
 ويلتزم كل شخص يكون له حق الاطلاع على هذه الإقرارات بمراعاة سرية البيانات الواردة بها ويستمر هذا الالتزام قائما حتى بعد تركه العمل .
 ويحظر على غير العاملين المختصين الاطلاع على هذه الإقرارات .
 وعلى من تقديم هذا الإقرار المتأزم بتقديم إقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .
 □ **مادة ١٣٢ -** يلتزم الممول بتقديم إقرار الثروة في حالة مغادرة البلاد مغادرة نهائية أو عند توفاه كليا عن مزاولة النشاط أو عند التنازل عن كل منشأته .

■ الباب الثاني

الالتزامات الممولين وغيرهم

□ الفصل الأول

الالتزامات الممولين

□ **مادة ١٣٣ -** يلتزم كل من يزاوّل نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا أو نشاطا غير تجاري ، أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط .

ويقدم الإخطار كذلك خلال شهر من تاريخ التوقف عن العمل أو التنازل عن المنشأة أو إنشاء فرع أو مكتب أو توكيل لها أو نقل مقرها من مكان إلى آخر .
 وبالنسبة للشركات ، يقع واجب الإخطار على مديرها أو عضو مجلس إدارتها المنتخب أو الشخص المسئول عن إدارتها بحسب الأحوال .

كما يلتزم كل ممول من الممولين المنصوص عليهم في الفقرة الاولى من هذه المادة ان يحصل من مصلحة الضرائب على البطاقة الضريبية المنصوص عليها بالمادة ١٢٨ من هذا القانون^(١).

□ مادة ١٣٤ - للممول الذي يرغب في التوقف عن مزاولة نشاطه التجاري او الصناعي او المهني او يتنازل عن كل منشأته او يرغب في مغادرة البلاد مغادرة نهائية ، ان يطلب من مصلحة الضرائب إخطاره بما تحدده او تقدرله من ارباح ، والضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة ضريبية بشرط ان يكون قد قدم الاتراوات الملتزم بتقديمها وفقا لاحكام هذا القانون وسدد رسمًا لا يجاوز عشرين جنيهًا وعلى مصلحة الضرائب إجابته الى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمها لهذا الطلب .

□ الفصل الثاني

القرارات غير الممولين

□ مادة ١٣٥ - على كل مالك او منتفع بمكان مخصص كله او بعضه لتجارة او صناعة او مهنة تجارية او غير تجارية او يكون به مركز او فرع او مكتب لاية شركة او منشأة تجارية او صناعية مصرية اوجنبية ، ان يقدم الى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ شغل او تأجير هذه الاماكن إخطارا مبينا به الاماكن المستقلة في الأغراض المقدمة ونوع التجارة او الصناعة او المهنة التي يزاولها شاغل المكان او الاماكن المذكورة واسم المستقل سواء كان هو المالك او المستاجر .

كما يقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ التزول عن الايجار او انتهائه . ويقع عبء الاخطار على المالك والمستاجر معا إذا كان من يزاول النشاط مستاجرا من المالك .

□ مادة ١٣٦ - على اصحاب المقارنات التي يجري إنشائها او ترميمها او هدمها إخطار مصلحة الضرائب عن المقارنات واصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الالتحاق معهم على إنشاء او ترميم او هدم كل او بعض هذه المقارنات وذلك في المواعيد وطبقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(١) أضيفت الى المادة ١٣٣ فقرة قبل الاخيرة بالمادة الثانية من القانون رقم ١٩٨٢/٨٧ عدد الجريدة الرسمية السابق بيته .

□ مادة ١٣٧ - على الجهات التي تختص بالترخيص بطبع أو نشر الكتب والمؤلفات والمصنفات الفنية وغيرها أو تسجيلها أو الإيداع لديها ، إخطار مصلحة الضرائب في كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف أو غيره . وتستنتج وزارة الدفاع من أحكام هذه المادة .

□ مادة ١٣٨ - على المختصين في الحكومة وحدات الحكم للمل والهيئات العامة والقطاعات التي يكون من إخصاصها منح ترخيص مزاولة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة معينة ، أو يكون من إخصاصها منح تراخيص لبناء عقار أو لإسكان استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة أن يخطروا مصلحة الضرائب عند منح أى ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص ويطلب الترخيص طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويعتبر في حكم الترخيص المشار اليه منح امتياز أو التزام أو احتكار أو إذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة وفي جميع الأحوال لايجوز منح ترخيص لمزاولة أية تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة غير تجارية أو تجديده إلا إذا كان الطالب حاصلًا على بطاقة ضريبية .

□ مادة ١٣٩ - على المختصين في الجهات المبينة في المادة السابقة وفي شركات ووحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليها وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التنظيمية والروابط والائدية والاتحادات أن يخطروا مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر إبريل ويمايو وأكتوبر ونovember من كل عام ببيان تفصل عن أى معاملة من معاملاتها تزيد قيمتها على عشرة جنيهات وتكون قد تمت خلال الأشهر الثلاثة السابقة على ذلك الأخطار مع أى تاجر من القطاع الخاص وبيان عن قيمة التوريدات والمشتريات والمقاولات والخدمات وما إليها التي يؤديها إليها أى شخص من أشخاص القطاع وذلك مع إيضاح قيمة المربودات المنصرفة والرد التجارى والخصم للسودح به إن وجد . ويوجب على المختصين في الجهات المبينة بالفقرة السابقة إخطار مصلحة الضرائب بمجرد توقيع أى عقد مما ذكر مع أى شخص من أشخاص القطاع الخاص بمضمون هذا العقد . وفي جميع الأحوال يجب الأخطار عن اسم الشخص الذى يتم التعامل أو التعاقد معه وعنوانه ، وعنوان المنشأة ورقم ملفه ورقم بطاقته الضريبية والمأمورية التابع لها .

□ مادة ١٤٠ - على البنوك والشركات والهيئات والأشخاص الذين من مهنتهم بصفة أصلية أو تبعية أداء منتجته القيم المنقولة من أرباح وإيرادات وغيرها أن يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة إقراراً مبيناً به .

١ - أسماء ومحال إقامة ورقائق أو هون الأشخاص الذين قيدت لحسابهم أو قيدت اليهم أية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة سواء كانت اسمية أو لحسابها خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبالغ المؤداة لكل منهم أو القيدة لحسابه خلال السنة السابقة سواء لكن الاداء

أو القيد في الحساب مقابل تقديم الكيويونات أو ما يقوم مقامها لم يغير ذلك مع إيضاح القيم المالية المؤدى نتائجها وطبيعة المبلغ المؤدى .

□ مادة ١٤١ - يلتزم أصحاب ومديروا المنشآت عامة وأصحاب الأنشطة أو المهن غير التجارية الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من أعمال مهنتهم الى اى شخص من غير موظفيهم أو عمالهم الحاليين أو السابقين سواء كان في داخل مصر لم خارجها أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أو الربح التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء كان أدائها بصفة مستديمة أو عارضة بأن يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل عام إقرارا مبينا به .

١ - أسماء ومحال إقامة ووظائف ومهن الأشخاص الذين أيدت لديهم المبالغ المذكورة خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبالغ المؤدى لكل منهم ونوعه .

■ الباب الثالث

حق الاطلاع وسر المهنة

□ مادة ١٤٢ - لا يجوز للجهات الحكومية بما في ذلك إدارات الكسب غير المشروع و وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات وحدات القطاع العلم والنقلات ان تمتنع في أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة عن إطلاع موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية على مايريدون الاطلاع عليه لديهم من الوثائق والأوراق بغرض ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون ، كما يتعين في جميع الأحوال على الجهات ساقفة الذكر موافاة مصلحة الضرائب بكافة متطلباته من البيانات اللازمة لربط الضريبة .

□ مادة ١٤٣ - يجوز للنيابة العامة ان تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية .

وتلتزم كافة الجهات الحكومية من سلطات تحقيق أو كسب غير مشروع وغيرها باخطار مصلحة الضرائب عن اى نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى يخالف الوظيفة أو المهنة الاساسية لاي شخص يثبت لها مزاولته سواء بإقراره أو نتيجة لمباشرة اختصاصها .
ويعتبر الموظف المختص بكل جهة من هذه الجهات مسئولاً عن الضرائب التى لم تحصل نتيجة طمحه وعدم إخطاره مصلحة الضرائب .

□ **مادة ١٤٤ -** يلتزم مديرهم البنوك والمكلفون بإدارة أموال ماوكل من يكون من مهنتهم دفع إيرادات القيم المتقولة وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من الموائين بأن يقدموا الى موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر التي يفرض عليهم قانون التجارة او غيره من القوانين أسسها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقه بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم او لغيرهم من الموائين .

ويفترض انهم يمسكون فعلا هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها ويطلع عليهم عبه إثبات العكس .
ولا يجوز الامتناع عن تمكين موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع .

ويتم الاطلاع بالمكان الموجودة به الدفاتر والمستندات والمحررات وغيرها وإنشاء ساعات العمل العادية ومن حاجة الى إخطار سابق .

□ **مادة ١٤٥ -** تلتزم المعاهد التعليمية والهيئات والمنشآت المغطاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون أن تقدم الى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ماتطلب بتقديره من مستندات .

□ **مادة ١٤٦ -** كل شخص يكون له بحكم وظيفته او إختصاصه او عمله شأن في ربط او تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون او في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المهنة .

ولا يجوز لأي من العاملين بمصلحة الضرائب ممن لايتصل عملهم بربط او تحصيل الضرائب إعطاء اى بيانات او إطلاع الغير على اى ورقة او بيان او ملف او غيره الا في الأحوال المصرح بها قانونا .

□ **مادة ١٤٧ -** لا يجوز إعطاء بيانات من الملفات الضريبية الا بناء على طلب كتابي من الممول ولا يعتبر إقصاء للسرية إعطاء بيانات للمتنازل اليه في حالة غياب المتنازل

□ **مادة ١٤٨ -** على الموظفين العموميين المختصين ان يملفوا مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه ان يحمل على الاعتقاد بارتكاب غش في امور الضرائب او بارتكاب طرق احتيالية الغرض منها او يترتب عليها التخلّص من أداء الضريبة او يكون من شأنها عدم ادائها سواء اكان هذا اللطم بمناسبة دعوى قضائية او تحقيق جنائي ولو انتهى بالحفظ .

* تعليمات تفسيرية للمادة ١٤٦ في القسم الثاني
* تعليمات تفسيرية للمادة ١٤٧ في القسم الثاني

■ الباب الرابع

اعلان الممولين

□ مادة ١٤٩ - يكون للاعلان المرسل من مصلحة الضرائب الى الممول بكتاب موحي عليه بعلم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية .

ويكون الاعلان صحيحا قانونا سواء تسلم الممول الاعلان من المأمورية المختصة او بحمل المنشأة او بحمل إقامته المختار الذي يحدده .

وفي حالة غلق المنشأة او غياب صاحبها وتحذر إعلان الممول بأحدى الطرق المشار إليها وكذلك في حالة رفض الممول تسلم الاعلان يثبت ذلك بموجب محضر يعرضه احد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر ذلك في لوحة المأمورية المختصة مع لصق صورة منه على مقر المنشأة ..

وإذا أُرُفِدَ الاعلان مؤشرا عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة او عدم التعرف على عنوان الممول يتم إعلان الممول في مواجهة النيابة العامة بعد إجراء التحريات اللازمة لمعرفة احد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية ..

ويعتبر النشر على الوجه السابق والاعلان في مواجهة النيابة العامة إجراء قاطعا للتقادم . ويكون للممول في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ان يطعن في الربط وفقا للمادة ١٥٧ من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع المحرز عليه والا اصبح الربط نهائيا .

■ الباب الخامس

تنظيم الاعفاءات الضريبية

□ مادة ١٥٠ - على الممول الذي يخضع لعدة ضرائب نوعية من المنصوص عليها في الكتاب الاول من هذا القانون ، ان يقدم للمأمورية الواقع في إختصاصها نشاطه الرئيسي إقرارا موحدا بإرسله وإجراءاته من مختلف المصادر طبقا للنموذج الذي تحدده الأئحة التنفيذية وذلك إستثناء من احكام المواد (٢٤ ، ٢٧ ، ٨٥) من هذا القانون وتختص هذه المأمورية بالربط عليه على جميع لوجه نشاطه ويكون تتمتع بالاعفاء على اساس مجموع اوعية الضرائب النوعية التي يخضع لها إذا لم يتجاوز هذا المجموع حد الاعفاء .

ولا يتمتع الممول في حالة تعدد الأوعية النوعية التي يجاوز مجموعها حد الإعفاء الإجمالي واحد ولا الوعاء الذي يختاره الممول في إقراره السنوي على أن يستكمل حد الإعفاء من الوعاء الآخر إذا لزم الأمر .

ولا تؤخذ في الاعتبار خسائر أى وعاء عند تجميع الأرباح والإيرادات المحقة من الأوعية المختلفة تطبيقاً لأحكام هذه المادة .

□ مادة ١٥١ - لا تخل أحكام هذا القانون بما هو مقرر من إعفاءات ضريبية بمقتضى قوانين أخرى

■ الباب السادس

الربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي

□ الفصل الأول

الربط الإضافي

□ مادة ١٥٢ - يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائياً ، ومع ذلك إذا ثبت لدى المصلحة بصفة قاطعة أن الأرباح أو الإيرادات التي سبق الربط عليها تقل عن الأرباح أو الإيرادات الحقيقية للممول بسبب إستعمال إحدى الطرق الاحتياطية المنصوص عليها في المادة (١٧٨) من هذا القانون ، يكون للمصلحة أن تجرى ربطاً إضافياً خلال خمس سنوات من تاريخ اكتشاف العناصر الخفية ، وذلك كله دون إدخال بالجزاءات المنصوص عليها في الباب العاشر من هذا القانون .

□ مادة ١٥٣ - يخطر الممول بالربط الإضافي والأسس وأوجه النشاط التي بنى عليها الربط الأصلي والإضافي والممول الطعن في الربط الإضافي طبقاً للإجراءات المقررة للطعن في الربط الأصلي .

ولا جميع الأحوال يكون للمصلحة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الممول تصحيح الأخطاء المالية والحسابية دون غيرها .

□ مادة ١٥٤ - إذا تبين لمصلحة الضرائب من فحص الإقرار المنصوص عليه في المادة ١٣١ من هذا القانون أنه قد طرأت زيادة على ثروة الممول وزدجة وأولاده القصر وأن هذه الزيادة

مضافا اليها المصاريف المتناسبة له ولاسوته طوال الخمس السنوات تقويم تاسيق الربط به على الممول او ملحقه من ارباح فعلية لوجه نشاطه التي تم الربط عليها بفئات ضريبية او فئات وفقر احكام هذا القانون .

ويجوز عن ثلثات مصدر هذه الزيادة ، يكون لمصلحة الضرائب التي في ربط الضريبة علوم او اجراء ربط اضافي اذا كان قد سبق الربط على الممول وذلك على اساس الضريبة الاعلى سعرا اذا كان الممول يخضع لاكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات السابقة على سنة تطبيق لآخر ثروة تثبت فيه هذه الزيادة .

وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في هذه المادة وفي حالة الربط للاضمان يستعمل احدى الطرق الاحتمالية المشار اليها بالمادة ١٥٢ من هذا القانون ، يلزم للممول بأداء ٢٥ ٪ من قيمة الضريبة المستحقة نتيجة هذا الربط للاضمان ، وذلك دون الاخلال بالجزاءات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

ولا يمتد بالزيادة في الثروة الناتجة عن تحويل اموال من الخارج الا اذا كانت قد حوت عن طريق احد البنود الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري .

□ **مادة ١٥٥ -** اذا توفي الممول وكانت تركته تكشف عن زيادة عما ورد باخر اقرار ثروة مقدم مئة مضافا اليها الأرباح او الإيرادات التي اظهرتها اقرارات الضريبة السنوية بعد اخر اقرار وتعد خصم المصاريف المتناسبة له ولاسوته طوال الفترة من تاريخ اخر اقرار ثروة حتى تاريخ وفاته ، ويجوز العودة عن أثبات مصدر الزيادة في تركه مورثهم فيكون لمصلحة الضرائب اجراء الربط على هذه الزيادة او اجراء ربط اضافي اذا كان قد سبق الربط وذلك على اساس الضريبة الأقل سعرا اذا كان يخضع لاكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات من تاريخ تقديم اخر اقرار ثروة حتى تاريخ الوفاة .

□ الفصل الثاني

تصحيح الربط النهائي

□ **مادة ١٥٦ -** يجوز تصحيح الربط النهائي المستند الى تقدير المأمورية او اقرار لجنة التكمين بناء على طلب يقدمه الممول الى المصلحة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الربط نهائيا وذلك في الاحوال الآتية :

١ - عدم مزاولة صاحب الشأن أى نشاط مما ربطت عليه الضريبة النوعية او عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل .

٢ - ربط الضريبة على نشاط رطب منها قانونا .

٣ - دخول الإيرادات غير خاضعة لضريبة نوعية في وعاء الضريبة العامة على الدخل مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

٤ - عدم تطبيق الاعطيات المقررة قانونا .

٥ - الخطأ في تطبيق سعر الضريبة .

٦ - الخطأ في نوع الضريبة التي ربطت على الممول .

* تعليمات تفسيرية للمادة ١٥٦ في القسم الثاني

- ٧ - عدم ترحيل الخصائر على خلاف حكم القانون .
- ٨ - عدم خصم الضرائب واجبة الخصم .
- ٩ - عدم خصم القيمة الاجبارية للعقارات التي تشغلها المنشأة .
- ١٠ - عدم خصم القترعلات التي تحققت شروط خصمها قانوناً .
- ١١ - تحميل بعض السنوات الضريبية بالبرادات او مصروفات تخص سنوات اخرى .
- ١٢ - اذا تم الربط بالمخالفة لقرارات لجان تقييم رؤوس اموال المنشآت المؤمنة .
 وأوخذ بالمالية أن يضيف بقرار منه لتلك الاحوال احوالا اخرى .
 ويختص بالنظر في الطلبات المشار اليها لجنة او اكثر تسمى لجنة اعادة النظر في الربط
 النهائي ويكون من بين اعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الاقل يتنبه رئيس
 مجلس الدولة ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها ومقارها قرار من رئيس مصلحة
 الضرائب وتصدر اللجنة قراراً في طلب الممول لايعتبر نافذا الا باعتماده من رئيس المصلحة .

■ الباب السابع

الطعون الضريبية

□ الفصل الأول

لجان الطعن

□ مادة ١٥٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٧٢) من هذا القانون يكون للمول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ٤١ هـ والمواد ٨٦ و ١٠٦ والفقرة ٢ هـ من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع المميز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يطعن في الربط فإذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائياً .
 ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة وتسليم احداها للممول مؤمراً عليها من المأمورية بتاريخ تقديمها وتثبت المأمورية ملخص الصحيفة في دفتر خاص وتعد كذلك ملخصاً بالخلاف مع بيان اساس تقدير المصلحة للأرباح وعناصر ربط الضريبة .

وعلى المأمورية خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والافراوات والمستندات المتطعة به وأن تحضر الممول بكتاب موعى عليه يعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن .

فلذا انقضى الميعاد المذكور ولم يخطر الممول بذلك كان له ان يعرض الامر كتابة على رئيس اللجنة مباشرة أو يطلب موعى عليه يعلم الوصول وعلى رئيس اللجنة خلال عشرة ايام من تاريخ عرض الامر عليه أو وصول خطاب الممول اليه ان يطلب من المأمورية إحالة الخلاف الى

اللجنة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر والا جاز له أن يصدر قرارا بتفويض المأمورية المختصة بمبلغ عشرة جنيهات على الأقل وإخطار رئيس المصلحة لمصلحة المأمورية إداريا . ويستفيد الضريبة الذي لم يعترض أو يظن من اعتراض أو ظن شريكه ويجوز للجنة عند رفض الطعن إلزام الطاعن بقرعة لاتقل عن عشرة جنيهات ولاتزيد على خمسين جنيها .

□ **مادة ١٥٨** - تشكل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفي مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية ويكون من بينهم الرئيس ويجوز بناء على طلب المحول أن يضم اليهم عضوان يختارهما المحول من بين التجار أو رجال الصناعة أو المولين .

وهشروط في العضو المختار أن يكون ممن يؤدون ضرائب مباشرة لايقبل مجموعها عن مائة جنيه في السنة . ولوزير المالية تعيين أعضاء احتياطيين من موظفي مصلحة الضرائب في البلاد التي بها لجنة واحدة .

ويعتبر الأعضاء الاصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة الى اللجان الأخرى في البلاد التي بها أكثر من لجنة .

ويكون تسخيرهم بدلا من الأعضاء الاصليين المتخلفين من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو لقدم أعضائها عند غيابه وتكون الرئاسة في هذه الحالة لاقتسم الأعضاء الثلاثة . ولايكون لعضو اللجنة صعيحا إلا اذا حضره أعضاؤها الموظفون ويتولى الأعمال الكتابية في اللجنة موظف تتبناه مصلحة الضرائب .

ويعين بقرار من وزير المالية أو من ينييه مقرر اللجان واختصاصها المكاني

□ **مادة ١٥٩ (١)** - تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المحول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون

وكذلك ينظر الخلافات التي كانت تختص بها لجان الطعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ (٢) بفرض رسم أولوية على التركات والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة القيمة .

وتخضع اللجنة كلاً من المحول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موجه عليه يعلم الوصول وإياها أن تطلب من كل من المصلحة والمحول تقديم ما تراه ضروريا من البيانات والأوراق وعلى المحول الحضور أمام اللجنة أما بنفسه أو بوكيل عنه ، والا استبرأ لمعنه كائن . لم يكن تالم بيد عدرا تقبله اللجنة .

وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات المحول ويعدل ربط الضريبة وفقا لقرار اللجنة فلذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى هذا القرار .

□ **مادة ١٦٠** - تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوي أصوات الحاضرين يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويوقع القرارات كل من الرئيس وأمين السر خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورهما .

وتتولى اللجنة بمراجعة الأصول والمبادئ العامة لأجراءات التقاضي ويعطى كل من المحول والمصلحة بالقرار بكتاب موجه عليه يعلم الوصول وتكون الضريبة واجبة الاداء على أساس مقدارها المحدد في قرار لجنة الطعن . ولايمنع الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من اداء الضريبة .

(١) ١٥٩ / استبدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع ج في ٢٧ / ٧ / ١٩٨٢ وكانت المادة ١٥٩ لها نص بأن تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المحول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون .

لقانون فرض رسوم الجاهلة التركات رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٦ .

الفصل الثاني

المعلن في قرار لجنة الطعن

مادة ١٦٤ - لكل من مصلحة الضرائب والممول المعلن في قرار اللجنة الملمة للمحكمة الابتدائية منطقة بريبة تجارية خلال الثلاثين يوماً من تاريخ الإقرار بالقرار، يحق له رفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرتها اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل إقامته للممول أو مقر المنشأة وذلك طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه .

مادة ١٦٥ - يكون الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف أما كونه بمرحلة التزاع .

مادة ١٦٦ - للدعوى التي ترفع من الممول أو عليه يجوز للمحكمة نظراً لظرفية مصلحة مصلحة مصلحة ويكون الحكم فيها برأيها بوجه السرعة وعلى أن تكون التولية الواجبة متصلة بالدعوى بطلانها في ذلك متصلاً من مصلحة الضرائب .

الفصل الثالث

تحصيل دين الضريبة

الفصل الأول

أولاً - الضريبة

مادة ١٦٦ - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بصفة دائمة من قبل القانون دولاً متوازلة على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها المسجلة بجمهورية القانون .

ويكون دين الضريبة واجب الاداء في مقر مصلحة الضرائب وقروعا دون حاجة الى مطالعة لمقر الدين .

مادة ١٦٧ - يكون تحصيل الضرائب ومقابل التأمين المتطوعين عليها على هذا القانون بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ تصدر بمقتضى مرسوم من هم ملزمون قانوناً بتوريدها وتكون هذه الأوامر تكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها وتوقع هذه الأوامر من الموظفين الذين تتقدم للالتزام التنفيذي .

□ **مادة ١٦٦** - يكون لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذي بقيمة ما يكون مستحقاً من الضرائب من واقع القرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم ادائها في المواعيد القانونية دون حاجة إلى إصدار أمر أو تنبيه بذلك ويكون إقرار الممول في هذه الحالة بسند التنفيذ .
والمصلحة أيضاً حق توقيع الحجز التنفيذي بقيمة المبالغ الإضافية الضريبة المنصوص عليها في المواد ٢٤ ، ٤٠ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، من هذا القانون وبقيمة الغرامات والتعويضات المنصوص عليها في المواد ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، من هذا القانون وبقيمة المبالغ التي تنص للواد ٩٠ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، على حجزها وتوريدها للحزارة إذا لم يتم للمول الملتزم بداء المبالغ الإضافية للضريبة أو الملتزم بالتوريد بالأداء في المواعيد المحددة وبكون حاجة إلى إصدار دور أو تنبيه بذلك .
ويصدر بقيمة مالم يتم ادائها في هذه المواعيد قرار إداري من الموظفين الذين من حقهم توقيع الأوامر ويكون هو سند التنفيذ .
ولا يخلل توقيع الحجز التنفيذي المشار إليه في هذه المادة بحق مصلحة الضرائب في ربط الضرائب المستحقة .

□ **مادة ١٦٧** - يتبع في تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

□ **مادة ١٦٨** - تقع المصلحة بقوة القانون بين مالداه الممول بالزيادة في أي ضريبة يفرضها هذا القانون أو القانونان رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم لبلولة على التركات و ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ يفرض ضريبة على التركات ويتمتع بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبين ما يكون مستحقاً عليه منها وواجب الأداء .

□ **مادة ١٦٩** - على كل شخص عام أو خاص يكون قد حجز مبالغ لحساب مصلحة الضرائب أو قام بتوريدها إليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن يعطى للمول الذي حجزت منه هذه المبالغ شهادة بناء على طلبه بمطابقة من جميع الرسوم يدفع فيها المبالغ التي قام بحجزها وتاريخ الحجز وتاريخ توريدها إلى مصلحة الضرائب وتعتبر الشهادات أو الإيصالات الصادرة من الجهات التي قامت بالتصميم أو الإضافة أو التحصيل لحساب الضريبة المستحقة على الممول سندا للواء بهذه الضريبة في حدود المبالغ الثابتة بها وأولم يتم الجازم بتوريد القيمة إلى مصلحة الضرائب .
□ **مادة ١٧٠** - لوزير المالية إصدار موكوك ضريبة يكتب فيها الممولون وتحمل بصغر فائدة يحدده وزير المالية وتغطي هذه الفائدة من الضرائب .
وتكون لهذه الموكوك والفوائد المستحقة عليها قوة الإجراء عند صدور الضرائب المستحقة .

□ الفصل الثاني

ضمانات التحصيل

□ **مادة ١٧١** - إذا تبين لمصلحة الضرائب أن حقوق الجزارة العامة معرضة للضياع فليطلبها إستثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه: أن يصدر أمراً بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبره الأموال بحجزة بمقتضى هذا الأمر جوازاً تنفيذياً ولا يجوز التصريف فيها إلا إذا رفع المحجزين بحكم من المحكمة أو بقرار من رئيس المصلحة أو كلفت قد مضت أربعة أشهر عن تاريخ الحجز دون اغتظار الممول بمقدار الضريبة طبقاً لتقدير المأمورية المختصة .

وعلى لقم كتاب المحكمة التي تباشر امامها اجراءات التنفيذ على العقار اخطار مصلحة الضرائب بكتاب موسى عليه يعلم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ الإيداع .

وعلى لقم كتاب المحكمة التي يحصل البيع امامها وكذلك على كل من يتولى البيع بالمزاد جيرا أو اختارا أن يخطر مصلحة الضرائب بكتاب موسى عليه يعلم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل وكل تقصير أو تأخير في الاخطار المخاض اليه في اللقنتين السابقتين يجعل المنتسب فيه مسئولا عن أداء الضرائب المستحقة على الدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبينة .

ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك إذا كانت له أموال أخرى تكفي لسداد دين الضريبة .

□ الفصل الثالث

احكام متنوعة

□ **مادة ١٧٢** - يستحق في اول يناير من كل سنة مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي المصري على :

١ - مبالغ مؤتمتة جنيته مما لم يورده من الضرائب الواجبة الأداء من واقع الاقرار أو الربط حتى لو صدر قرار بتكسيطها ويسرى هذا الحكم لأول مرة على رصيد الضرائب المستحقة على الممول في اول يناير من السنة التالية لتاريخ صدور هذا القانون ثم تحسب سنويا على الرصيد في اول يناير من كل سنة مع حذف كسور الجنيه عند الحساب .

٢ - مالم يورده من الضرائب التي ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها الى الخزنة العامة .

□ **مادة ١٧٣** - يجوز اعطاء الممول من الضرائب المستحقة عليه كلها أو بعضها ومن مقابل المستحقات المنصوص عليه بالفقرة (١) من المادة (١٧٢) من هذا القانون في الأحوال الآتية :

١ - إذا ثول الممول من غير شركة أو عن شركة مستقررة بالدين أو غادر البلاد نهائيا بغير أن يترك أموالا بها .

٢ - إذا انقضى المراس للمول أو إذا اثبت عدم قدرته على السداد أو عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه .

٣ - إذا كان للمول قد انتهى نشاطه وكانت له أموال يمكن التنفيذ عليها تفي بكل أو بعض مستحقات المصلحة لدى هذه الحالة يجب أن يتبقى للممول أو لورثته بعد التنفيذ مايفل إيرادا في حدود الأعباء المالية المقررة له سنويا .

ويصدر قرار الاعطاء طبقا للقواعد التي يضعها رئيس مصلحة الضرائب ويجوز سحب قرار الاعطاء إذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح .

* تعليمات تفسيرية للمادة ١٧٢ في القسم الثاني

■ الباب التاسع

التقادم

□ الفصل الأول

قواعد عامة

□ **مادة ١٧٤** - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه في المواد ٢٤ و ٨٥ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٧١ و ١٧٢ من هذا القانون .

وهلاوة على اسهاب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطع هذه المدة بالاضطرار بمناصر ريبط للضريبة او بربط الضريبة او بالتنبيه على الممول بإداء الضريبة او بالاحالة الى لجان الطعن وإذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على الدخلى على عنصر ملمون فيه طعنا نوحيا فإن الاجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة على الدخلى .

□ **مادة ١٧٥** - يسقط حق الممول في المطالبة باسترداد الضرائب التى دفعت بغير حق بمضى خمس سنوات وذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٨٦ ، ١٠٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ من هذا القانون .

وتبدأ هذه المدة من تاريخ اخطار الممول بربط الضريبة وإذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ اخطاره بالمعدل وتقطع المدة في الحالتين بالطلب الذى يرسله الممول الى المصلحة يكتب موسى عليه يعلم الوصول باسترداد الزيادة التى أداها ولا يبدأ سريان التقادم في هذه الحالة الا من تاريخ اخطار الممول بقرار المصلحة بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

□ **مادة ١٧٦** - تبدأ مدة التقادم بالنسبة للحالات المنصوص عليها بالمادة (١٢١) من هذا القانون من تاريخ تقديم تقرير تقديم اقرار الذروة . وبالنسبة للمادة (١٥٥) من هذا القانون من تاريخ تقديم الورقة للاقرار الشامل لكافة عناصر التركة .

ولا تبدأ مدة التقادم بالنسبة الى الممول الذى لم يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة (١٢٢) من هذا القانون الا من تاريخ اخطاره المصلحة بمزاولة النشاط .

وتبدأ مدة التقادم بالنسبة الى الشركاء في شركات الواقع الذين لم تتخذ المصلحة اجراءات الربط في مواجهتهم بسبب الخلاف على تحديد الكيان القانونى للمنشأة او تحديد الشركاء وعديهم ، وكذلك بسبب الخلاف على مشاركة الزوجة او الاولاد القصر تطبيقا لحكم المادة (٢٢) من هذا القانون من تاريخ الفصل نهائيا في الخلاف .

□ الفصل الثاني

بإبولة المبلغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة

□ مادة ١٧٧ - تقبل إلى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي لحقها التقادم قانونا ويستقط حق لصاحبها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :

- ١ - الأرباح والفوائد الناتجة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول بما تكون أصدرته أية شركة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .
- ٢ - الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الهيئات أو للجهات المذكورة .
- ٣ - ودائع الأوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوباً من تلك الأوراق لدى البنوك وغيرها من المؤسسات التي تقبل مثل هذه الأوراق على سبيل الوديعة أو لأي سبب آخر .
- ٤ - كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأي سبب كان إلى أية شركة مساهمة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .

وتلتزم الشركات والبنوك والمؤسسات والهيئات وغيرها من الجهات المنصوص عليها في هذه المادة بأن توالى مصلحة الضرائب في ميعاد لا يجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم خلال السنة السابقة والتي ملكيتها إلى الحكومة طبقاً للمادة المذكورة وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة إلى الخزنة أما وقت تقديم البيان أو على الأكثر خلال الثلاثين يوماً التالية .

□ الباب السادس

العقوبات

□ مادة ١٧٨ - يعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم إخطار مزاول النشاط طبقاً للمادة (١٧٧) من هذا القانون وكذلك كل من تهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون يستعمل إحدى الطرق الاحتياطية الآتية :

- ١ - تقديم الملصق الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصنفة مع تقسيمه ببيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات الحقيقية التي إخطاراً عن مصلحة الضرائب .
- ٢ - تقديم الملصق الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تقسيمه ببيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه فعلاً من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات إخطاراً عن مصلحة الضرائب .
- ٣ - تخلف أو إخطار بالتخلف أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقديم بيان الضريبة .
- ٤ - توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه في الأرباح .

٥ - استقطاع او تغيير قوائم الشراء او البيع او غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح او زيادة الضرائب .

٦ - اخفاء دخلات او أكثر مما يخضع للضريبة .
□ **مادة ١٧٩** - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من جرد أو انتقل أو ساعد أي محول على التهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها .

يكون الفريضة المحكوم عليه مسئولاً بالتضامن مع المحول في أداء قيمة الضرائب المستحقة التي لم يتم أدائها .

□ **مادة ١٨٠** - مع عدم الإخلال بالأجزاء المنصوص عليها في قوانين مزاوله المهنة ، يعاقب بالمسجون الحبس الذي اعتمد الاقرار الضريبي والوثائق والمستندات المؤيدة له في الحالاتين الآتيتين :

١ - اذا اضطر الوثائق التي عليها اثناء تادية مهنته ولم تقصع عنها الوثائق والمستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوثائق امراً ضرورياً لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط المحول .

٢ - اذا اضطر الوثائق التي عليها اثناء تادية مهنته عن أي تعديل او تغيير في البيانات او الحسابات او السجلات او المستندات من شأنه ان يؤدي الى تقليل الأرباح او زيادة الضرائب .

□ **مادة ١٨١** - في حالة الحكم بالادانة في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ١٧٨ ، ١٧٩ من هذا القانون يقضى بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضرائب المستحقة .

وفي جميع الأحوال تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مظهلة بالشرف والامانة تحرم المحكوم عليه من تولي الوظائف والمناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

□ **مادة ١٨٢** - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه كل من ذكر صدا بيانات غير صحيحة في اقرار الثروة .

□ **مادة ١٨٣** - يعاقب بالحبس او بغرامة لاتقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه كل محول لم يقدم اقرار الثروة خلال شهر من تنبيه مصلحة الضرائب عليه بموجب

خطب موجه عليه بعلم الوصول .

□ **مادة ١٨٤** - يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لاتقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه او بلعدى هاتين العقوبتين فضلاً عن تعويض لا يقل عن ٥٠ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة في حالة مخالفة حكم المادة (٦) والفقرة

الثانية من المادة (٧) والمادة (١٠) والفقرة الأولى من المادة (١١) والفقرة الأخيرة من المادة (١٥) والمادة (٧٠) من هذا القانون .

وتتضمن العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

□ **مادة ١٨٥** :

(أولاً) يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر او بغرامة لاتقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه مؤجر الوحدة المفروضة سواء كان ملكاً او مستأجراً لها الذي لا يقم بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لبدء عقد الإيجار مفروضاً ببيان عن الوحدات المفروضة مفروضة وعدد حجراتها وقيمة الأيجار مفروضاً والقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على المقارات المبنية .

(ثانياً) يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر او بغرامة لاتقل عن ٥٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه او بلعدى هاتين العقوبتين ملك الفراس سواء كان ملكاً للأرض او مستأجراً لها اذا لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة البيانات والاضطارات المنصوص عليها في الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٢ من هذا القانون .

□ **مادة ١٨٦** - يعاقب بغرامة مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يخالف أحكام المادة ١٤٦ من هذا القانون .

□ **مادة ١٨٧** :

(أولا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيها في الحالات الآتية :

١ - عدم تقديم تقرير الثروة المنصوص عليه في المادة ١٣١ من هذا القانون في الميعاد وفي حالتي الربط الاضطراري المنصوص عليهما في المادتين ١٥٢ ، ١٥٤ من هذا القانون .

٢ - عدم تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادتين ١٤٠ ، ١٤١ من هذا القانون في الميعاد او تضمينه ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ ، ١٤٥ من هذا القانون او عدم موافاة مصلحة الضرائب بما تطلبه من بيانات منصوص عليها في المادة ١٤٢ من هذا القانون وكذلك اذا امتنع صاحب المهنة عن تقديم أي من الدفترتين المشار اليهما في المادة ٨٤ من هذا القانون .

٤ - عدم الحصول على البطاقة الضريبية^(١) .

(ثانيا) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنيها في حالة مخالفة الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ والمواد ٢٤ و ٨٥ و ١٠٢ و ١٠٤ الفقرة الاولى من المادة ١٥٠ من هذا القانون .

وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(ثالثا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيها في حالة مخالفة احكام المواد ٤٤ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من هذا القانون .

(رابعا) يعاقب بغرامة مقدارها ٢٠٠ جنيها في حالة عدم امساك المحول الدفاتر المنصوص عليها في المادتين ٣٥ ، ٨٤ من هذا القانون .

وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(خامسا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيها في حالة مخالفة احكام المواد ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ من هذا القانون وتكون الجهة التابع لها المخالف مسئولة معه بالتضامن عن اداء الغرامة .

(سادسا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيها في حالة مخالفة احكام المادة (٥) والفقرة الاولى من المادة (٧) والمادتين (٨) و (٩) والفقرة الثانية من المادة (١١) والفقرة الخامسة من المادة (٢٩) والمواد ٣٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٤٨ والفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من هذا القانون . وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(سابعا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيها ملك العقار او المستول عن ادراته اذا لم يحضر عن الوحدات المفروضة الموجودة في العقار ولو لم يكن موجرا لها بوصفها مفروضة .

(ثامنا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تتجاوز ١٠٠ جنيها صاحب المهنة اذا اغفل قيد أي مبلغ او لم يسلم إلى كل من يدفع إليه أي مبلغ الايصال المنصوص عليه في المادة ٨٤ من هذا القانون .

□ **مادة ١٨٨** - كل محول يتمتع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات التي يمكنها إلى مصلحة الضرائب التي موافاتها بما طلبته من بيانات يحكم بالزامه بتقديم الدفاتر والاوراق

(١) نصحت إلى المادة ١٨٧ (أولا) بالمادة الثانية من القانون ٨٧ سنة ١٩٨٧ عدد الجريدة السابق بيك

والمستندات التي امتنع عن تقديمها وبغرامة تهديدية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير وتاريخ بدء سريانها .

ولا يُلغى سريان الغرامة إلا من اليوم الذي يثبت فيه بتكشير موقع عليه من مندوب مصلحة الضرائب على أحد الملفات الرئيسية للمول بأن المصلحة قد مكنت من الاطلاع على النحو الذي قضى به الحكم وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقبل الممول من كل أو بعض الغرامات المحكوم بها .

□ مادة ١٨٩ - يحكم بتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة في حالة مخالفة أحكام المادة (٥) والفقرة الأولى من المادة (٧) والمادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون .

□ مادة ١٩٠ - يحكم بتعويض يعادل قيمة مالم يخصم أو يضاف أو يورد إلى مصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لأحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من هذا القانون مع إلزام المخالف بتوريد المبالغ المخصوصة أو المضافة أو المحصلة لحساب الضريبة . وفي حالة العود يضاعف التعويض .

وفي جميع الأحوال تكون الجهات التابع لها المحكوم عليه مسئولة معه بالتضامن عن أداء التعويض والمبالغ التي يلزم المخالف بتوريدها .

□ مادة ١٩١ - تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية أو من ينوبه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة .

لذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائي يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة .

ولا يبدل في حساب النسب المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ١٨٩ من هذا القانون قيمة للضريبة العامة على الدخل التي تستحق على الوعاء النوعي موضوع المخالفة أو بسببه . وفي جميع الأحوال تنقضي الدعوى العمومية بالصلح .

■ الباب الحادي عشر

أحكام متنوعة

□ مادة ١٩٢ - مصلحة الضرائب تعيين مندوبين عنها من بين موظفيها لدى الوزارات

والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام وغيرها من المنشآت التي يحددها وزير المالية بقرار منه ويقول مندوب المصلحة مراقبة سلامة تنفيذ الجهات المذكورة لأحكام هذا القانون وغيره من التشريعات الضريبية المرتبطة به والتحقق من أداء هذه الجهات للضرائب وفقاً لأحكام هذه التشريعات .

ويكون لهؤلاء المندوبين وأغيرهم من موظفي مصلحة الضرائب الذين يصدر بتعيينهم قرار

من وزير العدل بناء على طلب وزير المالية صفة الضبطية القضائية وإثبات ما يقع من مخالفات لأحكام القوانين المشار إليها .

□ **مادة ١٩٣ -** لا يجوز لجهات الحكم المحل أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب المقررة بهذا القانون كما لا يجوز لها أن تفرض ضرائب إضافية على هذه الضرائب وتشمل الأسعار المقررة للضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية ، وأرباح شركات الأموال نسبة للضرائب الإضافية المقررة لجهات الحكم المحل بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ . يحدد قانون نظام الحكم المحلى .

وتحدد هذه النسبة بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى .
□ **مادة ١٩٤ -** إذا تبين لمصلحة الضرائب لحقية المولى فى استرداد كل أو بعض الضرائب أو غيرها من المبالغ التى أبيت بغير وجه حق ، التزمت بإداء هذه الضرائب والمبالغ خلال تسعين يوما من تاريخ طلب المولى الاسترداد وإلا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعتادة من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعين يوما حتى تاريخ الأداء .

□ **مادة ١٩٥ -** يخصم وزير المالية نسبة من حصيللة الغرامات والتجويضات التى يتم تحصيلها نتيجة الصلح مع الممولين مقابل التنازل عن رفع الدعوى الجسمية أو المحكوم بها نهائيا طبقا لأحكام هذا القانون ، وتؤول هذه الحصيللة إلى صندوق الرغبة الاجتماعية والصحية للممولين بمصلحة الضرائب وأسره من أجل أو يحال منهم إلى التقاعد وأسره . ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا الصندوق وموارده الأخرى وأغراضه وكيفية إدارته .

ويكون لهذا الصندوق شخصية معنوية مستقلة (١)

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

تقديم

تعد الضريبة أحد مظاهر التضامن الاجتماعى الذى يحتم على كل مواطن تحمل نصيبه من أعباء الدولة مقابل حصوله على الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسلطة العامة وبمن إخلال بالتوازن بين المصالح العامة والمصالح الفردية ، ويحدث تآنى الضريبة معبرة عن

(١) أضيفت المادة الثالثة من القانون ١٥٧/٨٧ عند الجريدة الرسمية لغزو عنه ملحوظة : صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم لوزراء المالية للدولة ونشر في الجريدة الرسمية لعدد رقم ٤٠ (١) في ١٩٨٤/١٧/٤ وكذا لاجته التفسيرية لصنادير بقرار وزير المالية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ - لوائح المصرية لعدد ٢٦١ في ١٩٨٤/١٧/١٥ .
وقد أعد مكتب مسائل ومعرض مركز الجمع إذا لم القانون .

السلام الاجتماعي الذي يتصل في مجال الضرورة على وضع جانب من مصلحة المواطنين في خدمة الجماعة وفقا لقدرات كل منهم ويشترط توافر موافقة السلطة التشريعية المختصة للتفكيك عند الضرورة. فلهذا فهو ما يميز عنه بقية الرعايا التشريعية. فلهذا فهو يتركه أمة من
ويؤكد لابد وأن تتوافر الضرورة في إطار مفهوم المصالح الاجتماعية ولا تخالف وتقتضي مبدأ
١ - العدالة في توزيع السبل المبرري بين كافة المواطنين في النظم الديمقراطية المتقدمة لقد
منهم التي تعدد متى قدرتهم على الانضمام في تمويل القضايا الحزبية وقولهم في
بعمومية الضرورية، فمن التأثير على إيجابيات انضمامهم الانتخابية في إطار خطة التنمية
الاجتماعية والاجتماعية التي تعدد الأولويات للاهتمام والتنمية الانتخابية. وسنذكر
٢ - وفرة المصلحة التي تتطلب حقوقية الضرورية بتوزيعها على جميع المواطنين. فلهذا فهو
يتنوعر نال عنها بصورة تؤدي إلى إخراجها عن بلوغ أهدافها فلهذا فهو يتنوعر في الأول
انضمامهم ضللتهم للموازين تجاه الضرورية ومصلحة شعوبهم بقضاها في الأول في الأول في الأول
تحقيقه إلا باعتدال أسماها واختصاراً الأحكام المتبعة لها في السلطة ويترك التجارب والتجارب
المتبعة بالبريد والتواصل.

٢- التوجه الاقتصادي والاجتماعي: فالضريبة أداة رئيسية في المجتمع الصناعي لتعديل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي على نحو يحقق أكبر قدر من الوفاقية لخطط تلك المجتمع ويكون ذلك بصورة متبادلة منها ما يقوم على تخفيض عبء الضرائب على رجال الأعمال والآخر على الفرد الشرائعي كالحجج الضريبة على خجدة المعاملات - فكل ذلك يقوم على التوافقية مع المعاملات الضريبية بين مختلف من الثروات و الدخول الكبيرة لتحقيق أهداف اجتماعية أو بقصد إعادة توزيع الدخول عملياً يعادل إتفاق حسيلة الضرائب التي يتبعها في الدخل الكبيرة في صورة خدمات عامة يستفيد أصحاب الدخول المخفضة الجانب الأكبر منها ٢٠ وإذا كان مجموع حسيلة الضرائب في مصر لعام ١٩٨٠/١٩٨١ يعادل ما يجنيه الأفراد من التزام المواطنين تجاه مجتمعهم يبلغ ٢٣١ مليون جنيه (سبعة ٢٤٠ مليون) جنيه هبات مباشرة و ٢٦٧ مليون جنيه هبات غير مباشرة (فإن التزام الدولة تجاه المجتمع يمثل ٤٠ ٪ من مجموع هباتها (استحداث) ١٠ ٪ من مليون جنيه)

وتسمى الدولة في تمويل مواجهة هذه الفجوة إلى تيسير موارد إضافية غير ضريبية من هذه الفجوة كرفع إنتاجية الهبات العامة وشركات القطاع العام يقصد زيادة وائشراك الدولة من الإتجاه إلى زيادة كمية التقدير التي قد تيسر بها توفير الزيادة المطلوبة لجمع الإنتاج القومي في حدود ١٠ ٪ وفي هذا المجال تتطلع الدولة إلى زيادة حسيلة الضرائب للاسهام في سد الفجوة بين موارد الدولة الحالية وقدراتها دون الإتجاه إلى نظام الضريبة الضريبية أو رفع معدلات الضرائب الجبائية بل بإصلاح ضريبة شامل يسعى إلى تحقيق عومية الضريبة بتوسيع قاعدة الضرائب وإشراك كافة المواطنين في أدائها دون تحميل الدولة لالتزامهم الضريبية والمحافظة على عدالة النظام الضريبي في مجموعة من جهات تصمد إلى تتميز الضرائب من غيرها من وسائل التمويل العامة المتاحة للمجتمع في أنها تملك وسائل تمويل حقيقية تستند إلى إنتاج حقيقي ولا يشتر التمويل بواسطة كفاية عامة لغرض فقط تخميصه

ولما كان النظام الريفي يجب أن يمتدح من طائفة الحكم ومن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فقد كان لنا أن نجد النظر في نظام الريفي، فنصممه باعتباره أحد الأركان الرئيسية لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي التي تتلوه من ثمرة

التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، أركانه القائمة على تحقيق التوازن بين حالة الفرد وحالة المجتمع وعلى التضمن الاجتماعي .

ومنذ هذا التاريخ أدخلت بالفعل التعديلات على قوانين الضرائب المختلفة ولعل أهمها ، يجمع بين كل التعديلات السابقة أنها جاءت لعلاج مشكلات محددة ، أو لصد ثغرات كشف عنها التطبيق لاختلاف قوانين الضرائب .

لما ولد استقرار نظامنا الاجتماعي والاقتصادي وتبلورت معالته بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على ثورة التصحيح ، كان لا بد وأن يعاد النظر في نظامنا الضريبي برمته .

وتمكس فلسفة الحكم وإنسانيته ضرورة إعادة النظر بالضرائب برمتها سواء في ذلك الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة وذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، وعلى أن تتم إعادة النظر هذه في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية بوجه عام وسياسة الانفاق والأسعار والضخول بصفة خاصة ، كما أشار سيادته في نفس الرسالة إلى أنه مما يزيد من ضرورة المراجعة الشاملة للنظام الضريبي ما نتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أخذ بها اعتبارا من عام ١٩٧٤ من تقدم اقتصادي في بعض المجالات وتزايد في ثروات فريق من المواطنين .

واستجابة لهذه الضروريات قامت وزارة المالية بإجراء الدراسات اللازمة لمختلف مكونات نظامنا الضريبي حتى يأتي هذا النظام معبرا عن واقعنا المعاصر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

والمشروعات المعروضة تتناول الاجزاء الثلاثة الرئيسية للنظام الضريبي في مصر - وهي :

- ١ - ضرائب الدخل للمروضة على إيرادات الثروة المنقولة .
- ٢ - ضرائب الاستهلاك .
- ٣ - الضريبة الجمركية .

أما باقي الضرائب الأساسية المكونة لنظامنا الضريبي فقد عدل بعضها تعديلا جوهريا منذ شهر قليلة (ضريبة الدمغة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠) أما البعض .

الأخر (ضريبة التركات - ضريبة العقارات المبنية - ضريبة الأطيان الزراعية) فتقوم الوزارة بإجراء الدراسات اللازمة بشأنها حاليا علما بأن حصيلة هذه الضرائب محدودة بالمقارنة بالضرائب الأخرى رغم ما قد يكون لها من دور اقتصادي أو اجتماعي

وبذلك يقوم هذا الإصلاح الضريبي المقترح على إحداث تعديلات جوهرية في الأحكام الضريبية لتتطابق بالتنسيق بين الضرائب المختلفة وإضفاء قدر كاف من البساطة والوضوح وعدم التعقيد على تشريعاتها وإجراءات تطبيقها وإكسابها طابعا واقعيا يحقق ثقة المواطنين ويستجيب لمطالب مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها مجتمعنا في ظل الانفتاح

الاقتصادي والسلام الاجتماعي ، وتهيئة جميع الامكانيات اللازمة لانتاج سياسة ضريبية ناجحة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك رفع مستوى كفاءة الادارات القائمة بتوفير الامكانيات الفنية والكوادر الادارية القادرة على تنفيذ الأحكام

الضريبية التي يقوم عليها الإصلاح الضريبي .

ونجوز في هذا المجال أهمية صدق إحساس وواقعية إدراك كل من السلطة التشريعية والجهة السلطة التنفيذية بأبعاد ومطالب المرحلة الحالية للتطور الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعنا ، وكذلك أهمية التعرف على آثار الضرائب المختلفة على كل من الانتاج والتوزيع

والاخطر والاستثمار لاكتان التوصل إلى أحكام ضريبية تتفق ومطالب هذه المرحلة .

وأهل الأسلوب المفضل في هذا الإصلاح الضريبي الشامل هو إعداده كمجموعة متكاملة من التشريعات تعالج أوجه القصور في التشريعات الحالية وتراعي التنسيق بين مختلف الضرائب التي يضعها النظام الضريبي حفاظا على وحدة الهدف التي يتعين توافرها في النظام في مجموعة ومراعاة للحفاظ على عدالة النظام بصفة عامة دون الاقتصاد على السعي إلى تحقيقها بالنسبة لكل ضريبة على حدة ، وبذلك يمكن تدارك متطلب الأسلوب التقليدي الذي اتبع من قبل في إدخال بعض التعديلات الجزئية على بعض الأحكام القائمة والتي بلغ عددها حوالي ٧٨ مرة في خلال الأربعين عاما الماضية ، بغير نظرة شاملة لأحكام النظام الضريبي ككل ، فانتشر التعارض بين أحكام القوانين الضريبية وتعذر على رجال الإدارة الضريبية والممولين تتبع هذه التعديلات والعمل بها .

وفي نفس الوقت يراعى هذا الإصلاح إدخال تطورات جديدة لضرائب الدخل لتمتد الطريق للضريبة الموحدة في خلال فترة انتقالية بحيث يصبح الانتقال إليها أمرا يسيرا فأتجه الإصلاح المقترح إلى التفرقة في المعاملة الضريبية بين دخول أشخاص طبيعيين من ناحية ودخول شركات الأموال من ناحية أخرى على اعتبار أن الضريبة الموحدة على الدخل يقتصر نطاقها على دخول أشخاص طبيعيين دون شركات الأموال ، وذلك كله شريطة تدعيم الجهاز الضريبي ورفع كفاءته وإدخال نظم الحاسب الإلكتروني والتوسع في تدريب العاملين .

ومن هذا التقديم تبين مما يلي أهم الملامح التي تضمنها المشروع :
تنظم الضرائب على الدخل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد .

وقد أسفر التطبيق العملي لأحكام هذين القانونين عن ثغرات اقتضى الأمر تداركها ، فصدرت عدة تشريعات ضريبية تتضمن إدخال تعديلات على أحكام القانونين المشار إليهما كان آخرها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبة .

ولما كان مجلس الشعب قد أوصى عند موافقته على مشروع القانون بشأن تحقيق العدالة الضريبية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٧٨ بالانتقال إلى نظام الضريبة الموحدة ، فقد شكلت بوزارة المالية لجان متخصصة عهد إليها إجراء الدراسات اللازمة ، كما عقدت مؤتمرات ضريبية في هذا الشأن . وقد انتهت الدراسات والتوصيات إلى ما يأتي :

١ - أن الأخذ بنظام الضريبة الموحدة يتطلب ما يلي :

- تطوير ورفع كفاءة الجهاز الضريبي .
- الانتهاء من التراكمات القائمة حاليا والناجمة عن التأخير في إجراءات حصر والربط .
- توصية الممولين بنظام الضريبة الموحدة الذي يقوم أساسا على إمسك كل مولد نقاتر

ومصالحات منتظمة تسم أوجه نشاطه المختلفة .
٢ - ضرورة الترتيب في الانتقال من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة الموحدة حتى يتحقق المناخ الضريبي الملائم لتطبيق هذا النظام ، مع إمكان التمهيد لذلك بواسطة تشريعات هادفة .

ولما كانت الحكومة تهدف إلى توفير المزيد من العدالة الاجتماعية ، بالتخفيف عن كاهل الفئات محدودة الدخل ، وإخضاع مختلف الدخل للضريبة بحيث لا يتدخل قدر من الاسهام في أداء حق المجتمع عليه . كما تهدف الحكومة إلى دفع طاقات الاقتصاد لتحقيق أكبر معدلات النمو ، مما من شأنه زيادة الدخل القومي ، وارتفاع مستوى المعيشة . فإن الأمر يقتضي من الناحية الضريبية ، تقرير الأحكام التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف وتهيئة أمثل الظروف لذلك .

الذي يقدر ارتكاز وزارة المالية إعداد تشريع متكامل يضم أحكام التشريعات الضريبية ،
ويصلح للتشريعات التي أسبق عنها التطبيق للعمل للتشريعات القائمة ، ويحقق فضلا عن ذلك
الوضوح وتبسيط الإجراءات ، إلى جانب توفير الحصيلة للخزينة العامة .
وبن أهم المبادئ التي روعيت في المشروع هي :

1- التمييز للاختلاف بين الضريبة الموحدة . وقد تضمن المشروع في هذا الشأن التفرقة بين
الضرائب التي يخضع لها الأشخاص الطبيعيين ، أما أنظمة أحكام الكائن الأول من
المشروع ، وبين الضريبة التي تخضع لها شركات الأموال ، وتنظمها الأحكام الواردة بالكتاب
الثاني . كما أولى المشروع أهمية خاصة لأمسك الممولين للدفاتر مقلطة بهدف تنقية وحى
الممولين بضرورة وأهمية أمسك هذه الدفاتر ، اقتناعا من المشروع بأن امتلاك هذه الدفاتر
لزامة أساسية لتنظيم نظام الضريبة الموحدة .

2- تحقيق حيادية العدالة في الضريبة والضريبة . وكان تطبيق ذلك ما ورد بالمشروع من
إعفاءات يتمتع بها أصحاب الدخل الصغيرة ، والأخذ بنقطة التفرغ في استثناء الضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح الفخ غير التجارية ، على خلاف ما هو مقرر
بالتشريعات الحالية . بحيث تخضع الدخل الصغيرة للضريبة بالضمان نقل عن تلك التي
تخضع لها الدخل الأكبر . وبهذا تفرغ أسعار الضريبة ارتقا كما زاد الازدحام الخاضع
للضريبة . ومن ناحية أخرى فقد راعى المشروع أن تكون الحدود القصوى لأسعار الضرائب
للزوجة على مصادر الدخل والضريبة العامة على الدخل التي يخضع لها الأشخاص
الطبيعيين . وما لا يرد على الحافز للتأجيل لديهم ، وبما يشجعهم على الالتزام بأمانة بإداء
واجب الضريبة .

3- تشجيع الإقبال في الأوعية المخفوعة ، وعلى وجه الخصوص في أوعية التأمين .
لدى تشجيع الإسهامات ، خاصة حتى أخفيت شكل شركات المساهمة . على أساس ما يمكن
أن تسهم به هذه الشركات في تحقيق التنمية ، وما يتبعه قيامها ومعارستها للنشاط من توفير
فرص العمل .

4- تشجيع الاستثمارات الجديدة في مجالات الإنتاج الصناعي ، بإعفاء أرباح شركات
الأموال الصناعية التي تقام مع العمل بالقانون وتستخدم خمسين عاما لاحتفاء الضريبة
لدى خمس سنوات تبدأ من أول سنة خالية تالية لتأديتها الإنتاج .

5- تشجيع الاستثمارات في مجالات الاستقلال الزراعي ، بحيث تحقق الأنشطة العاملة في
هذا المجال من الضرائب الحد معينة ويشروط محددة .

6- تنظيم العلاقة بين مصالحة الضرائب وبين الممولين ، بحيث تقوم هذه العلاقة على أساس
الاحكام على حقوق الخزينة العامة وصالح الممولين معا . وقد تضمن المشروع في هذا الشأن
بيان اختصاصات والتزامات مصلحة الضرائب كما حدد التزامات وحقوق فلاح المصلحة ، وقد
استحدث المشروع تشكيلا خاصا للجان المعلن التي تفصل في الخلافات بين المصلحة وبين
الممولين بحيث يرأسها أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قلن على الأقل تحقيقا للخبرة
في عمل هذه اللجان ، وتوفير الاطمئنان إلى ما تصدره من قرارات .

7- كما أنتم المصلحة بأن تدين تلقا ذاتها الضرائب وغيرها من المبالغ التي يكون الممول قد
أدائها بغير وجه حق ، ولا يستحق عليها مقابل تخفيض .

8- تعديل القوانين الضريبية والمقررات المقرر لكل منها . وفي هذا الصدد فقد تم المشروع
على توحيه بضرورة السجور على الممول الذي يتخلف عن تقديم مزاولته النظامية طبقا لأحكام المادة
التي من المشروع ، كذا يحدد ما يعتبر بمحكم القانون وسيلة احتيالية للتفويض من الضريبة

معاقب مرتكبها بمقتضى السجون. كل ذلك من منطلق انه في مقابل لما حققه المشروع من رعاية وتحقق المصالح . فإنه يتعين عليهم الالتزام بداء واجب الضريبة . وينقسم المشروع المقدم إلى ثلاثة كتب يتضمن الكتاب الأول منها الضرائب على دخول الاشخاص الطبيعيين وما يلحق بها ويختص الثاني الضريبة على ارباح شركات الاموال ويخصص الثالث للأحكام العامة التي تسرى على جميع الضرائب المنصوص عليها في الكتابين الأول والثاني .

ويتضمن الكتاب الأول الأبواب الآتية :

الباب الأول : الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة .

الباب الثاني : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الباب الثالث : الضريبة على المرتبات .

الباب الرابع : الضريبة على أرباح المهن غير التجارية

الباب الخامس : الضريبة العامة على الدخل .

كما يتضمن الكتاب الثاني الأبواب الآتية :

الباب الأول : نطق الضريبة وسعرها

الباب الثاني : وعاء الضريبة .

الباب الثالث : الاعفاء من الضريبة .

الباب الرابع : الإقرار .

الباب الخامس : إجراءات ضبط الضريبة .

الباب السادس : أداء الضريبة .

ويتضمن الكتاب الثالث الأبواب التالية :

الباب الأول : حصر الممولين .

الباب الثاني : التزامات الممولين وغيرهم .

الباب الثالث : حق الإطلاع وسر المهن .

الباب الرابع : إعلان الممولين .

الباب الخامس : تنظيم الإعفاءات الضريبية .

الباب السادس : الربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي .

الباب السابع : المعلنون الضريبية .

الباب الثامن : تحصيل دين الضريبة .

الباب التاسع : التقادم .

الباب العاشر : العقوبات .

الباب الحادي عشر : أحكام متنوعة .

وفيما يلي الأحكام التي استحدثها المشروع

الكتاب الأول

■ الباب الأول

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

يحد المشروع بين الضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة على فوائد الدين والودائع والتأمينات في ضريبة واحدة بعد أن كانتا ضريبتين مستقلتين وذلك نظرا لأن طبيعة كل منهما واحدة فهي تصيب الإيراد الناتج عن رؤوس الأموال المنقولة بمعناها الواسع كما أن استقلال هاتين الضريبتين إنما جاء نتيجة لحذو المشرع المصري حذو المشرع الفرنسي في هذا الصدد وكان راجعا لأسباب تاريخية ترجع للتشريع الفرنسي .

أولا - نطاق الضريبة وسعرها

استحدث المشروع في هذا الصدد ما يلي :

- ١ - استبعاد النص الخاص بخضوع أرباح أسهم الشركات المصرية للضريبة والاكتفاء بخضوعها للضريبة على أرباح شركات الأموال .
- ٢ - إخضاع حصة الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وتربط في هذه الحالة باسم الشركة بعد أن كانت تخضع لتوزيعات الشركاء الموصين للضريبة على إيرادات القيم المنقولة .
- ٣ - إخضاع مكلفات أعضاء مجالس الإدارة في القطاع العام للضريبة على المرتبات لنزول الأسباب التي كانت تؤدي إلى اعتبار مكلفاة عضو مجلس الإدارة نتاجا لرأس المال . أما مكلفات أعضاء مجالس الإدارة في القطاع الخاص فقد أخضعت للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
- ٤ - وحددت المادة الثانية سعر الضريبة بمواقع ٢٢ ٪ من إجمالي الإيرادات شاملا الضريبة الإضافية المقررة لوحدات الحكم المحلي .

ثانيا - الإعفاء من الضريبة

استحدث المشروع الأحكام الآتية :

- ١ - إعفاء فوائد السندات التي تصدرها شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد عن الفائدة على الفائدة التي يقرها البنك المركزي المصري على الودائع لدى البنوك لأجل تسليوي لأجل السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار إليها في الاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة في سوق الأوراق المالية .
- ٢ - إعفاء فوائد السندات التي تصدرها بنوك القطاع العام .

- ٢ - اعطاء فوائد السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠ ٪ والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى متى كانت هذه السندات مصدرة لتمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .
- ٤ - جعل المشروع اعفاء القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومة او وحدات الحكم المحلى او الهيئات العامة او شركات القطاع العام من مصادر خارج الجمهورية يتم بقوة القانون .
- ٥ - اعطاء الفوائد المستحقة على ارصدة الحسابات الحرة بالنقد الاجنبى والجنبه المصد الحسابات الخاصة بالنقد الاجنبى .

■ البلب الثانى

الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

اولا - نطاق الضريبة

راعى المشروع الاحكام الاتية :

- ١ -النص صراحة على اخضاع منشآت المحاجر والبترول ومنشآت استصلاح واستزراع الاراضى ومشروعات استغلال حظائر تربية الدواب للضريبة .
- ٢ - اخضاع الارباح الناتجة عن تاجير الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية للضريبة .
- ٣ - جوعى النص على سريان الضريبة على الارباح الناتجة من بيع اى اصل من الاصول الرأسمالية وكذا الارباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك او الاستيلاء على اى اصل من هذه الاصول - سواء اثناء حياة المنشأة او عند انقضائها على الا يجرى هذا الحكم على (ا) الارباح الناتجة عن اعادة تقييم اصول المنشأة الفردية او شركة الاشخاص عند تقديمها كحصة عينية نظير الاسهام فى رأس مال شركة مساهمة وذلك بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية او صاحب المنشأة او الشركاء بحسب الاحوال فى الاسهم المقابلة لتسويتهم مدة خمس سنوات .
- ب (ا) الارباح الناتجة عن اعادة تقييم اصول المنشأة الفردية او شركة الاشخاص عند تحويلها الى شركة من شركات المساهمة او عند اندماجها فيها وتستعمل قيمة هذه الضريبة المستحقة على المنشأة عن السنة او السنوات المالية التالية لبيع او استبدال هذه الاصول اذا ما تم استخدام ثمن البيع او التعويضات بالكامل فى شراء اصول رأسمالية جديدة تحل محل الاصول المبيعة او الهالكة او المستوى عليها وتؤدى الى زيادة الانتاج او تحسينه خلال سنتين

من انتهاء السنة المالية التي تم البيع أو الحصول على تمويل وذلك بشرط أن تلك ذات منتظمة .

٤ - استحدث المشروع النص على اخضاع الارياح التي يحققها من بيعت العقارات بقصد بيعها وكذلك على من يشترون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها على أن تخضع من الضريبة ما يكون قد سدده الممول من ضريبة على التصرفات العقارية طبقاً لنظام الضريبة على المبيعات .

٥ - كلما اخضع الضريبة بسعر ٥ ٪ كل تصرف في العقارات المبنية في الأراضي داخل كبرون المينة بصرف النظر عما إذا كان تصرف اول او ثلث او غير ذلك على أن تصرفاً خاضعاً للضريبة بالجهة لغير الفروع .

واستثنى من الخسوف لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الالية اليه من موزة بحالتها عند الميراث او تقديم العقار بحصة عينية نظير الاسهام في رأسمال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية في الاسهم المقتبلة لها لمدة خمس سنوات كما روى النص على عدم خضوع التصرفات المشار اليها للضريبة العامة على الدخل .

٦ - بالنسبة للضريبة على الارياح الناتجة عن تأجير المعدات المفروشة ، فقد اعتمد المشروع بقيمة الاجهاز الفعلي مفروشا مخصصا منه خمسون في المئة مقابل جميع التكاليف ، على الا تقل قيمة الاجهاز المتخذ اسلحا لربط الضريبة بالتطبيق اذ ذلك على الحدود المينة بالمادة ٢٠ من المشروع .

كما نص المشروع على تخفيض الضريبة المستحقة الى النصف في حالة التأجير للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب .

٧ - وبالنسبة لالتصية الضريبة على الارياح التجارية والصناعية روى النص على سريان الضريبة على الارياح الناتجة عن مباشرة النشاط في الخارج مالم يكن يتخذ شكل منشأة مستقلة .

ثانيا - وعاء الضريبة وسعرها

واستحدث المشروع في هذا الصدد ما يأتي :-

١ - اجازة خصم استهلاك اضافي مرة واحدة بواقع ٢٥ ٪ في حال شراء الات ومعدات جديدة لاستخدامها في الانتاج بشرط ان يكون ادي النشاط حسابات منتظمة .

٢ - زيادة نسبة التبرعات والاعانات لغير الحكومية ووجبات للحكم المحلي والهيئات العامة

المسموح خصمها من ٢ ٪ الى ٧ ٪ وازدادة دور الطم والمبشيطيات الى الجهات المسموح بالتبرع اليها .

٣ - جعل المشروع الحد الاقصى للمبلغ التي تستقطع لاجلها الصناديق الخاصة بالتوفير او الانقاذ او المعاش ٢٠ ٪ من مجموع المرتبات واجور العاملين بالنشاط وعلى ان يخصم هذا المبلغ من الارياح الخاضعة للضريبة بصرف النظر عن خضوع المنشأة لنظام التأمين الاجتماعي او عدم خضوعها .

٤ - اجازة للمشروع خصم المبالغ التي تلحقها المنشأة من ارباحها مكافآت العاملين في حدود مرتب ثلاثة اشهر بدلا من شهرين .

٥ - اجازة للمشروع تحميل الخسائر الى خمس سنوات ولا تحسب فترة التوقف الجبري من هذه المدة .

وبالقضية لمصر الضريبة زوى جعله تصاعديا بالشرائح متى زاد على حدود الاعفاء المقرر للاعباء العائلية .

ثالثا- الاعفاء من الضريبة

- ١ - راعى المشروع زيادة حدود الاعفاء المقرر للمقر للاعباء العائلية من ٦٠ جنيه سنويا الى ٧٧٠ جنيه للمول الأعزب و ٨٤٠ جنيه للمول المتزوج ولا يعمل أو غير المتزوج ويعمل. والى ٩٦٠ جنيه للمول المتزوج ويعمل مع المتع بالاعفاء مهما بلغ صافي الربح السنوى وتجهيد المقصود بالاحالة على النص لمخصوص عليه في البند (٤) من المادة ٢٢ من القانون
- ٢ - قرر المشروع اعفاءات جديدة لبعض أوجه النشاط الزراعى والصناعى منها :
(أ) اعفاءات ميسرات استصلاح واستزراع الاراضى التى تقام بعد العمل بالقانون لمدة عشر سنوات تبدأ من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الاراضى منتجة ..
اما المنشآت القائمة وقت العمل بالقانون فتعفى على الوجه الآتى
- يكون الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الارض منتجة إذا لم تكن الاراضى منتجة في تاريخ العمل بالقانون ..
- يكون الاعفاء لمدة سنتين من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بالقانون اذا كانت الاراضى منتجة قبل هذا التاريخ
ويصدر بتحديد القواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذى يعتبر فيه الارض منتجة قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة
- ب) اعفاء ارباح مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب على نحو مماثل للاعفاء المقرر لمشروعات استغلال الحظائر لتربية الدواجن أو تربيها إليها وحظائر تربية المواشى وتسميتها

رابعا- الاقارار والدقائر

- ١ - الزم المشروع كل مول لم يقدم الاقرار الضريبي السنوى في الموعد بتسديد مبلغ اضافى للضريبة يعادل واقع الربط النهائى عن ان ينخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين المول والمأمورية دون الاحالة الى لجنة الطعن ..
- ٢ - الزم المشروع المول بتقديم الاقرار المسند الى دفاتر زيادة راسى حال المشاة عن ٥٠٠٠ جنيه او اذا تجاوز صافى ربحها السنوى ثلاثة الاف جنيه وفقا لآخر اقرار او ربط نهائى او اذا تجاوز مجموع معاملاتها خمسين الف جنيه في السنة
- ٣ - استحدث المشروع نصا يقتضى بانه اذا ثبت للمصلحة عدم مطابقة الاقرار او المستند الى دفاتر الحقيقة كان لها فضيل عن تصحيح الاقرار او تعديل اوعدم الاعتداد به وتحديد الارياف لتطوير التدقيق بان تترك المول باداء مبلغ اضافى للضريبة بحد اقصى مقداره ٢٠٠ جنيه

خامسا- اداء الضريبة

استحدث المشروع المبادئ الآتية

- ١ - الزام مصلحة الضرائب بان تصدر المول بالتقيد بصور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة على بتقديرات المأمورية او صدور قرار من لجنة الطعن او حكم من المحكمة

الابتدائية ووجب على المصلحة أن ترد على الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وديت إليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالنتيجة بصور الوارد ولا استحق عليه مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

٢ - لتوسع في تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة بإضافة الشركات المتمتعة بإحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ أو الشركات المنشأة بمقتضى قوانين أخرى إلى الجهات التي تلزم الخصم تحت حساب لضريبة .

٣ - لتوسع في نظام الإضافة لحساب الضريبة ليشمل الجهات المنصوص عليها في البند ١ د من المادة ٤٤ من هذا القانون التي تتولى بيع أو توزيع أى سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة إلى أشخاص القطاع الخاص ، وكذلك إلزام الجهات المحددة في المادة ٤٤ المشار إليها المؤجرة لأماكن معدة للتجارة أو التصنيع أو تقديم خدمات أو أعداد وجهات أو مكولات أو مشروبات بأن تضيف نسبة على الأيجارات التي تحصلها من هؤلاء المستأجرين لحساب الضريبة المستحقة عليهم .

٤ - لتوسع في التحصيل لحساب الضريبة بإلزام الجهات التي تمنع تراخيص للتجارة بالجملة في الخمر والفاكهة والحبوب أو تراخيص مزاولة النشاط للحرفيين بأن تحصل عند إصدار التراخيص أو تجديدها مبلغا لحساب الضريبة التي تستحق على من صدر باسمه الترخيص وكذلك إلزام المجازر عند قيامها بالذبح لأشخاص القطاع الخاص أن تحصل مبلغا من كل رأس من الذبائح لحساب الضريبة المستحقة على أرباب أصحاب الذبائح .

٥ - أوجب : - المشروع على المصلحة أن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقا لنظام الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة المستحقة من واقع إقراره المعتد من مجلسه وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الإقرار مالم تقم المأمورية بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة ولا استحق الممول مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة أشهر حتى تاريخ الرد .

٦ - حرص المشروع على النص بأنه يتعين على مصلحة الضرائب في جميع الأحوال الاعتداد بالإيصال أو الشهادة الصادرة من الجهات التي قامت بخصم أو إضافة مبلغ تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول ولو لم يتم الحاجز بتوريد القيمة إلى مصلحة الضرائب .

■ الباب الثالث

الضريبة على المرتبات

أولا - نطاق الضريبة ووعاؤها

- ١ - استحدث للمشروع النص على إخضاع الإيرادات الآتية للضريبة :
- (١) مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في شركات القطاع العام .

ب) ما يحصل عليه اعضاء مجالس الادارة المنتدبون او المديرون في الشركات المساهمة
بالقطاع الخاص زيادة على المبالغ التي يتقاضاها اعضاء مجالس الادارة الاخرين وذلك مقابل
ما يحصل عليه كل منهم في السنة على خمسة الاف جنيه سنويا .

ج) ما يحصل عليه اعضاء مجالس الادارة في الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها .
 ٢- لم يخضع المشروع المعاشات للتصريية سواء كانت متخذة شكل معاش او ايراد مرتب لدى الهيئة وسواء كانت مدفوعة من الحكومة المصرية و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة او من الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات والمعادن الطبيعية او الاخرى .

٢- جعل المشروع الضريبة لا تسرى على انواع معينة من الايرادات التي تخضع لها الا في حدود معينة على النحو التالي:

(أ) لا تسمى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٢٤٠ جنيتها سنويا .
(ب) لا تسمى الضريبة على التمثيل او بدل الاستقبال الا فيما يجاوز ٣٠٠٠ جنيه سنويا
وشرط الا يزيد عن ١٠٠ ٪ من المرتب او المكافاة او الاجر الاصيل .

ج) لا تسرى الضريبة على حوافز الانتاج التي يتقاضاها العاملون الا في حدود - ١٠٠ ٪ من الربح او المكافأة او الاجر الاصل، وبشرط الا تتجاوز ٢٠٠٠ جنيهه في السنة .

واشترط المشروع الا يتجاوز مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وجوافز الانتاج المنصوص عليها في النود السابقة ٤٠٠ جنيه سنويا .

٤ - استخدم المشروع خصم المبالغ والتكاليف الاتية من اجمالي الإيراد الخاضع للضريبة :

١) الاشتراكات التي يؤديها العاملون غير الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٧٥ في نظم التأمين الاجتماعي الأخرى أو نظم التأمين والمعاشات الحكومية أو غير الحكومية بالشروط المنصوص عليها بالفقرة (ب) من المادة ٦٢ من القانون .

ب) ١٠ ٪ مقابل الحصول على الايراد وتحسب هذه النسبة من الايراد الاجمالى بعد خصم الاشتراكات التامس الاجتماعى .

ج) القساطر التامين على حياة الممول لمصلحة او مصلحة زوجة او اولادة القصر بعد اقصى ١٥ ٪ من اجمالي الايراد الخاضع للضريبة او ١٠٠٠ جنيه ايهما اقل ويشترط عدم تكرار خصم ذات الاقساط من وعاء أية ضريبة أخرى .

ثانيا - الاعفاء من الضريبة

٧٢٠ ١ - راعى المشروع زيادة الاعفاء المقررة للاعباء العائلية من ٦٠٠ جنيه سنوياً الى ٨٤٠ جنيهها للممول المتزوج ولا يعول او غير المتزوج ويعول ومن ٦٦٠ جنيه الى ٩٦٠ جنيهها للممول المتزوج ويعول وعلى ان يمتد في تحديد الاعانة بالاحكام المنصوص عليها في البند (٤) من المادة ٣٢ من هذا القانون .

٢- راعى المشروع اعفاء اجور عمال اليومية من الضريبة اذا كان الاجر اليومي لا يجاوز ٤٠ قرش فاذا تجاوز الاجر اليومي هذا المبلغ فلا يسرى الاعفاء الا اذا كانت مدة الاستقدام للعمل الفعلية خلال السنة لا تتجاوز ستة شهور.

٢ - راعى المشروع اعطاء الایردات المرتبة لدى الحياة التى تؤدیها شركات التأمين عن بئانه التأمين التى لا تقل مدتها عن عشر سنوات .

٤ - قرر المشروع سريان الاعفاء المقرر للمزايا النقدية او العينية التي يحصل عليه الخبراء

الاجانب الخاضعين للضريبة بسعر ١٠ ٪ على المزايا المألقة التي يحصل عليها المصريون العاملون في مشروعات التعجير واستصلاح الاراضى او التعدين .
٥ - قرر المشروع سريان الاعفاء المقرر لتصاريح وتذكر السفر المجانية او ذات الاجر المخفض واستثمارات نقل الاثاث بالمجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون المبك الحديدية وشركات الطيران والملاحة للعاملين بها على اسر هؤلاء العاملين .

ثالثا سعر الضريبة

نص المشروع على الصعر العلم للضريبة في المادة ٥٦ منه ويسرى هذا الصعر على جميع العاملين بما في ذلك عمل اليومية غير المعفيين من الضريبة .. واستثناء اخضع المشروع المبالغ التي يحصل عليه العاملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والحكم المحل والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العلم والعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الاصلية من اية جهة ادارية غير جهات عملهم الاصلى نظير عملهم لاي تلك الجهة للضريبة بسعر مقداره ٥ ٪ من المبالغ التي يتم الحصول عليها .

رابعا الاعتراض والطعن

اجاز المشروع للممول الاعتراض على ربط الضريبة بطلب يقدم الى الجهة التي خصصت الضريبة . خلال شهر من تاريخ تسلم الايراد الخاضع للضريبة ويتعين على هذه الجهة ان ترسل الاعتراض مشفوها بربها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

وتتولى المأمورية فحص الطلب فاذا تبين لها جنية الاعتراضات قامت باخطار تعديل ربط الضريبة واذا لم تنتج المأمورية بصحة الاعتراضات احات الطلب الى لجنة الطعن مع اخطار صاحب الشأن بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاحالة .

■ الباب الرابع

الضريبة على ارباح المهن غير التجارية

اولا - نطاق الضريبة ووعاؤها

استحدث للمشروع الاحكام الاتية :

- ١ - روى النص في المادة ٧٤ من القانون على مبدأ انظمة الضريبة على ارباح المهن غير التجارية بحيث لا تسرى الا على الارياح الناتجة عن فزولة المهنة او النشاط في مصر .
- ٢ - تضمن المشروع بالنسبة لوعاء الضريبة ما ياتى :

(١) تحديد الأرباح الصافية على أساس الأرباح الناتجة عن العملية المختلفة التي يباشرها الممول بعد أن يخصم منه جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة وروعى النص على أن رسوم القيد والاشتراكات السنوية ورسوم مزاولة المهنة تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم .
(ب) زيادة النسبة التي تخصم من الأرباح الصافية مقابل الاستهلاك المهني إلى ١٥ ٪ بالنسبة للكتاب والادباء والمؤلفين والفنانين أعضاء اتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والمحلين والتقليبات الفنية .

ج - خصم التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهبات العامة من الربح الصافي أيا كان مقدارها وكذلك زيادة نسبة التبرعات والاعانات التي تدفع لغير هذه الجهات من ٢ ٪ إلى ٧ ٪ من الربح الصافي وأضافة دور العلم والمستشفيات إلى الجهات التي يسمح بتقديم التبرعات والاعانات . إليها ..

(د) خصم القسط التامين على حياة الممول لمصلحةه أو لمصلحة زوجته أو اولاده القصر بعد أقصى ١٥ ٪ من صافي الربح الخاضع للضريبة أو ١٠٠٠ جنيه أيهما اقل ويشترط عدم تكرار خصم ذات القسط من وعاء أى ضريبة أخرى

(هـ) نص المشروع على أن يخصم من الربح الاجمالى للممول نسبة مقدارها ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف اللازمة لمباشرة مهنته والنسبة المخصصة لمقابل الاستهلاك المهني والمبالغ التي يتعينها الى ثقلته لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات والتبرعات واقساط التأمين وبالم تكن هذه التكاليف والمبالغ تزيد على نسبة المشورين في المئة فيمنند تخصم هذه التكاليف والمبالغ بشرط ان تكون ثابتة من واقع دفاتر ومستندات تعتمد مصلحة الضرائب

٢ - استحدث المشروع نصا يقضى بجواز تحويل خسائر النشاط المهني حتى خمس سنوات وفقا للقواعد المقررة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

ثانيا - الإعفاء من الضريبة

١ - راعى المشروع زيادة حدود الإعفاء المقرر للإعفاء الفاعلية من ٦٠٠ جنيه سنويا الى ٧٢٠ جنيها للممول الاعزب ، ٨٤٠ جنيها للممول المتزوج ولايعول أو غير المتزوج ويعول وإلى ١٦٠ جنيها للممول المتزوج ويعول مع التمتع بالإعفاء مهما بلغ صافي البند (٤) من والاعتداد بالإعانة بالحكم المنصوص عليه في البند (٤) من المادة ٢٢ من القانون
٢ - راعى المشروع تعديل الإعفاء المقرر لأصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء في نقاباتهم بحيث تكون مدة الإعفاء خمس سنوات تبدأ من تاريخ التخرج أو لمدة سنة من تاريخ بدء مزاولة المهنة إذا كان هذا التاريخ تالياً لانقضاء مدة الخمس سنوات المشار إليها ولا يدخل في حساب مدة الإعفاء فترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء للاحتياط إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة .

ولايسرى هذا الإعفاء على أعضاء النقابات المهنية من العاملين بالحكومة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو شركات ووحدات القطاع العام الا إذا كان مصرحاً لهم قانوناً بمزاولة المهنة

٣ - اشترط المشروع إعفاء المعاهد التعليمية ان تكون تابعة أو خاضعة لإشراف إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العلم

٤ - استحدث المشروع النص على إعفاء الأرباح الناتجة من تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية

٥ - روى اعطاء الارياح الناتجة عن تكليف وتسجيل مصنقات اعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا التي تسجل لتوزيعها على الطلاب وفقا للنظم المقررة بالجامعات والمعاهد العليا

ثالثا - سعر الضريبة

نص المشروع على السعر العام للضريبة في المادة ٧٥ منه واستثناء اخضع المشروع المبالغ التي تدفع كمكافأة عن الارشاد او التبليغ عن اية جريمة من جرائم التهريب وكذلك المبالغ التي يحصل عليها الاجانب غير المقيمين ممن يقومون بلية مهنة او نشاط خاضع للضريبة بسعر مقداره ٢٠ ٪ من اجمالي الايرادات

رابعا - الدفاتر والاقرار

١ - استحدث المشروع نصا يقتضى يانه في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة لدى الممول يكون تدبير صال الارياح الخاضعة للضريبة بناء على مؤشرات الدخل وغيرها من القرائن التي تكشف عن ارباحه الفعلية وتكاليف مزاولة مهنته وفقا لطبيعة كل مهنة على ان يصدر بتحديد هذه المؤشرات والقرائن قرار من وزير المالية
٢ - ازم المشروع الممول الذي لم يقدم اقراره في الميعاد بتسديد مبلغ اضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي ويخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمأمورية دون الاحالة الى لجنة الطعن
٣ - استحدث المشروع نصا يقضى بالزام الممول الذي انقطع عن ممارسة مهنته او نشاطه ان يقدم خلال تسعين يوما من تاريخ انقطاعه اقرارا مبينا به نتيجة نشاطه وارباحه حتى تاريخ الانقطاع مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد دين الضريبة

خامسا - اداء الضريبة

١ - اوجب المشروع على مصلحة الضرائب ان تخطر الممول بالتنبيه بصدور الرد خلال ستين يوما من تاريخ الموافقة على تقديرات المأمورية او صدور قرار من لجنة الطعن او حكم من المحكمة الابتدائية والزمّت المصلحة بان ترد للممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وريدت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الوارد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد
٢ - عدل المشروع من نظام الخصم تحت حساب الضريبة على ارباح المهن غير التجارية فوجب على الجهات الملزمة بالخصم بان تخصص من كل مبلغ تدفعه الى اصحاب المهن الحرة ١٠ ٪ اذا كان المبلغ المدفوع يزيد على عشرة جنيهات ويقل عن خمسمائة جنيه و ١٥ / اذا زاد المبلغ عن خمسمائة جنيه
كما اضاف الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه او المنشأة بملقضى قوانين خاصة والمعاهد التعليمية ودور النشر الى الجهات التي تلتزم باجراء الخصم تحت حساب الضريبة
٣ - استحدث المشروع نظام التحصيل لحساب الضريبة على ارباح المهن غير التجارية على الوجه الاتي :

(ا) الزم اقلام كتّاب المحاكم على اختلاف درجاتها عند تقديم صحف الدعاوى او الطعون اليها لتقيدها بان تحصل مبلغا من المحامى الموقع على الصحيفة تحت حساب الضريبة المستحقة عليه

(ب) اوجب على كل مستشفى يقوم به اى طبيب باجراء عملية جراحية لحساب الخاص ان يحصل منه مبلغا تحت حساب الضريبة المستحقة عليه

(جـ) الزم مصلحة الجمارك بان تحصل على كل بيان يقدمه المخلص الجمركى من غير اشخاص القطاع العام مبلغا تحت حساب الضريبة المستحقة عليه وتحدد هذه المبالغ بقرار من وزير المالية .

والزم المشروع هذه الجهات بان تورد قيمة ماحصلته الى مصلحة الضرائب فى موعد اقصاه اخر ابريل ويونيو واكتوبر من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التى حصلت لحساب كل ممول خلال الثلاثة اشهر السابقة وذلك طبقا للاوضاع والاجراءات التى يحددها وزير المالية بقرار منه

٤ - اوجب المشروع على المصلحة ان ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقا لنظام الخصم او لتفصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره متى كان معتمدا من محاسب وذلك خلال تسعة اشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار مالم تتم المأمورية بامطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق له مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة الملن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة الاشهر حتى تاريخ الرد

٥ - استحدث المشروع نصا يقضى بعدم سريان احكام الخصم والتفصيل لحساب الضريبة على الممولين غير الخاضعين او المعافين منها طوال فترة عدم الخضوع او الاعفاء

■ الباب الخامس

الضريبة العامة على الدخل

اولا - نطق الضريبة ووعاؤها

رأى مشروع القانون المعروض الاحكام الاتية :

- ١ - تطبيق المساواة بين المصرى والاجنبى المقيم من حيث الخضوع للضريبة
- ٢ - نص المشروع صراحة فى المادة ٩٥ على ان يخضع لهذه الضريبة هو من يخضع لاحدى الضرائب النوعية ويضم بذلك الخلاف الذى ثار فى هذا الصدد فى ظل القانون الحالى ومع ذلك فقد اورد المشروع عدة استثناءات من هذا البندا نص عليها على النحو التالى :
- (ا) اخضاع التوزيعات التى يحصل عليها الاشخاص الطبيعيين من شركات الاموال المنصوص عليها فى الكتاب الثانى من القانون

(ب) اخضاع تصيب الشريك الموصى في الارباح التي تربط عليها ضريبة الارباح التجارية والصناعية باسم شركة التوصية البسيطة على ان يخصم ما يسد عن هذا التخصيص من ضريبة الارباح التجارية والصناعية

(ج) ملتزم ال الاشخاص الطبيعيين من الارباح الصافية الناتجة عن العمليات المتصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بطلب بعض الاحكام الخاصة بالتخصيص

(د) ملتزم ال الاشخاص الطبيعيين من الارباح والتوزيعات المحقة من المشروعات المتمتع باعفاءات ضريبية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بعد انقضاء مدة الاعفاء المقررة للمشروع وذلك دون الاجل بالاعفاءات المقررة للمستثمر العربي والاجنبي

ثانيا - تحديد وعاء الضريبة

١ - استحدث المشروع المروض القواعد الآتية عند تحديد الإيرادات الخاضعة لضريبة نوعية :

(أ) قصر خصم ٢٠ ٪ من القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على الاطيان او الطائرات المبنية مطلقا لجميع التكاليف على الاحوال التي يتم فيها تحديد تلك القيمة الإيجارية دون خصم هذه النسبة

(ب) تحديد ناتج الاسهم والسندات الذي توزعه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام والخاص بواقع ٥٠ ٪ مما تم توزيعه وذلك بشرط ان تكون الاوراق المالية للشركات مقيدة في سوق الاوراق المالية

(ج) تحديد وعاء الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المتصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون على اساس حاصل ضرب قيمة الضريبة النوعية في مائة مقسوما على سعر اعل ضريبة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية

(د) تحديد باقي اوعية الضريبة على الارباح التجارية والصناعية - فيما عدا ما هو متصوص عليه في المادة ٢٢ سالفة الذكر - ووعية المرتبات ووعية المهن غير التجارية على اساس الوعاء الذي اتخذ اساسا لربط الضريبة النوعية قبل خصم الاعفاء المقرر للاعباء العائلية

٢ - استحدث المشروع خصم المبالغ الآتية من مجموع الإيرادات الخاضعة للضريبة :

(أ) المبالغ التي سندتها الخزانة مقدما تحت حساب الضريبة النوعية المستحقة عليه على ان تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادات في السنة التي يتم فيها الاسترداد

(ب) التبرعات المدفوعة للهيئات المالية ووحدات الحكم المحلي ايا كانت مقدارها وكذلك التبرعات والاعانات المدفوعة لغير الحكومة او هذه الهيئات بما لا يتجاوز ٧ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي وضافة دور العلم والمستشفيات الى الجهات التي يجوز تقديم التبرعات لها ويشترط لخصم جميع التبرعات المشار إليها عن تحقيق بعضها من وعاء اى ضريبة

(ج) خسائر الاستغلال التجاري والصناعي وخسائر الاستغلال المهني في سنة تحققها دون غيرها من السنوات وعلى الا يكون لتحويل هذه الخسائر اثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل في السنوات التالية وذلك ما لم يكن الممول في سنة الخضوع إيرادات تخصم للضريبة العامة على الدخل ففي هذه الحالة يتم خصم الخضوع من مجموع الإيرادات الخاضعة للضريبة العامة على الدخل في السنة التالية

(د) زيادة اقساط التأمين على حياة الممول لتصلحه او لصلحه زوجته وأولاده القصر التي يجوز خصمها الى ١٥ ٪ من صافي الأيرادات الكلي السنوي او ٢٠٠٠ جنيه أيهما اقل بشرط الا يكون له سبق خصم هذه الاقساط من وعاء ضريبة اخرى

(هـ) - للجمع بنى يسمى بها ويعمل في ذات السنة التي قدم عنها لإقرار أسهمها أو سندات عن طريق الاكتتاب العام الذي تطرحه شركات المساهمة العامة والخاصة عند انشائها أو زيادة رأسمالها وكذلك للمبالغ التي يشتري بها سندات التنمية الحكومية أو شهادات استثمار أو استثمار أو يودعها أحد البنوك الخاصة فرعاً للبنك المركزي المصري وللأجل في حدود ٢٠ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي ويحدد أقصى قدره ثلاث آلاف جنيه
 وفي جميع الأحوال يشترط أن يتم إيداع سندات التنمية الحكومية أو شهادات الاستثمار أو الاستثمار أو المبالغ في أحد البنوك المشار إليها في ذات سنة الشراء مع عدم التصرف فيها لمدة ثلاث سنوات لتحتفظ إلا أن لا يزال سائتق به الممول عن إعطاء
 واشترط المشرع ألا يزيد ما يخص من مجموع هذه المبالغ وإقسط التامين على ٤٠٠ جنيه سنوياً

ثالثاً - الإعفاء من الضريبة وسعرها

- ١ - أعفى المشرع الأشخاص الذين لا يتجاوز صافي دخلهم الكلي السنوي ٢٠٠٠ جنيه من الضريبة
- ٢ - استبعد المشرع الإعفاء المقرر للإعفاء العائلية بالنسبة لممول الضريبة العامة على الدخل
- ٣ - إعفاء بالإعفاءات المقررة للضرائب النوعية
- ٤ - خفض المشرع سعر الضريبة فجعل سعر إعل شريحة ٥٠ ٪ على ما تجاوز ٧٥ ألف جنيه

رابعاً - الأفراد

وبالنسبة للموضوع في حالة وفاة الممول خلال السنة - على الورثة ووصي الشركة أو الممثلين ان يقدم لمقررات إعلاء الممول عن الفترة النطقية على الوفاة خلال اربعة اشهر من تاريخ الوفاة وإعلان الضريبة المستحقة على الممول من خلال المفكرة بذات السعر السنوي للضريبة
 وبالنسبة لحكم تطبيق القانون الضريبي السنوي لا المبدأ يلزم الممول بإداء مبلغ أضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الوفاة النهائي يخص إلى النصف إذا تم إعل الممول والمأمورية دون الإغالة إلى لجان الطعن

خامساً : تحصيل الضريبة

- ١ - ألزم المشرع ممول هذه الضريبة الذين يملكون عقارات مبنية يزيد حجمها عن ٢٠٠٠ جنيه سنوياً بإداء مبالغ لإسباب الضريبة العامة على الدخل على أن تؤدي هذه المبالغ في شكل أقساط للضريبة على العقارات المبنية وفقاً للقواعد والمواعيد المحددة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية
- ٢ - أوجب على مصلحة الضرائب أن تحظر الممول بالتسليم بصدور الورق خلال ستة يوماً من تاريخ موافقة على تقديرات المأمورية أو صدور قرار من لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وألزم المصلحة بأن ترد للممول من تلقاها المبالغ التي تكون قائمة وردت إليها بقرينة على الضريبة المستحقة عليه والتي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالتسليم بصدور الورق وإلا أنه يحظر عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المقرر من البنك المركزي المصري على الدوائن النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوماً حتى تاريخ الرد

اولا - نطاق الضريبة وسعرها

استحدث للمشروع هذه الضريبة لتسرى بصفة اساسية على ارباح شركات الاموال بوصفها من الاشخاص الاعتبارية الخاصة وكذلك على الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة وعلى هذا الاساس حدد المشروع الاشخاص الخاضعين للضريبة على النحو الاتي .

١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

٢ - شركات وحدات القطاع العام .

٣ - الشركات والمنشآت الاجنبية التي تعمل في مصر وحدها ويكون غرضها الوحيد او غرضها الرئيسي الاستثمار في مصر ولو كان مقرها القانوني او مركز ادارتها في الخارج .

٤ - فروع الشركات الاجنبية ويبيت التصدير بالعمولة في مصر بالنسبة للارباح التي تحقها عن مبادرة نشاطها فيها .

٥ - بنوك القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصري .

٦ - الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة باستثناء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

وتقرض الضريبة بسعر ٢٢ ٪ من صافي الارباح السنوية للشركة .

ثانيا - وعاء الضريبة

يحدد وعاء الضريبة سنويا على اساس ارباح الاستغلال والايادات العرضية والارباح الرأسمالية وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الربح ويصفه اساسية .

١ - قيمة ايجار العقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها او مستأجرة .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وبطبيعة كل صناعة او تجارة .

٣ - استهلاك اضرار يعادل خمسة وعشرين في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الانتاج ويحسب اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج وباردة واحدة فقط .

٤ - الضرائب التي تدفعها الشركة ما عدا الضريبة على ارباح شركات الاموال التي تؤدونها طبقا لهذا القانون .

٥ - (ا) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ايا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقا لاحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات بشرط الا تتجاوز قيمتها ٧ ٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .

٦ - الخصصات المدة لمواجهة خسائر او اعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط ان تكون هذه الخصصات مقيدة بحسابات الشركة وان تستعمل في الغرض

الذي خصصت من اجله والا تزيد على ٥ ٪ من الربح السنوي الصافي للشركة ويستثنى من ذلك الخصصات الفنية التي تلتزم شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لاحكام قانون الاشراف

والرقابة على التأمين في مصر الصالحين بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ .

اما المبالغ التي تأخذها الشركة من ارباحها لتغطية الاحتياطات على اختلاف انواعها والتي تعد لتغطية خسارة محتملة او لنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة اشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الارباح التي تسرى عليها الضريبة .

٧ - القسط التأمين الاجتماعي التي تؤديها الشركة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لصالح العاملين فيها .

٨ - المبالغ التي تستقطعها الشركة سنويا من اموالها او ارباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير او الانقار او المعاش او غيرها بالشروط المقررة .

٩ - الارباح التي تلتزم الشركة بتوزيعها نقدا بنسبة معينة على العاملين بها طبقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن .

١٠ - ما يدفع لاعضاء مجالس الادارة والمديرين واعضاء مجلس الرقابة من مرتبات ومكافآت واجور وبدلات حضور وطبيعة عمل وغيرها من البدلات والمزايا النقدية والعينية او الهبات الاخرى على اختلاف انواعها يشترط ان تكون المبالغ خاضعة لإحدى الضرائب النوعية او معفاة منها .

١١ - مقابل الحضور الذي يدفع للمسلمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .
وبالنسبة للإيرادات العرضية ينص المشروع على خصم إيرادات رؤوس الاموال المتقولة المملوكة للشركة والتي سبق ان خصصت لضريبة نوعية او اعفيت منها من مجموع الربيع الصافي وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار اليها بعد خصم نصيبها في تكاليف الاستثمار بواقع ١٠ ٪ من قيمة هذه الإيرادات وعلى ان يسرى ذات الحكم بالنسبة لإيرادات الاراضي الزراعية او العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات الشركة .

كما نص المشروع على سريان الضريبة على الارباح المحققة من بيع اي اصل من الاصول الرأسمالية للشركة او من التعويضات نتيجة الهلاك او الاستيلاء على اي من هذه الاصول سواء اثناء حياة الشركة او عند انقضائها على ان تستعمل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الشركة عن السنة المالية او السنوات التالية لبيع او استبدال هذه الاصول اذا تم استخدام ثمن بيع هذه الاصول او التعويضات المدفوعة عن هلاكها او الاستيلاء عليها بالكامل في شراء اصول راسمالية جديدة تحل محل الاصول المباعة او الهالكة او المستولى عليها وتؤدي الى زيادة الانتاج او تحسينه خلال سنتين من انتهاء السنة المالية التي تم فيها البيع او الحصول على التعويض وذلك بشرط امساك دفاتر منتظمة .

واجاز المشروع تحجيل الخسارة لمدة خمس سنوات ، واوجد في حالة توقف الشركة عن العمل توقفا كلياً او جزئياً اداء الضريبة المستحقة على الارباح التي تحققت حتى تاريخ التوقف واخطار مصلحة الضرائب خلال ثلاثين يوما والا التزمت بالضريبة على ارباح الاستغلال دون الارباح الرأسمالية المستحقة عن سنة كاملة .

كما اوجب المشروع على الشركة في حالة توقفها عن العمل توقفا كلياً او توقفا جزئياً بانهاء بعض اوجه نشاطها - اخطار مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقف والا التزمت بالضريبة المستحقة على ارباح الاستغلال عن سنة كاملة ، كما ازم الشركة بان تقدم خلال تسعين يوما من التاريخ المشار اليه باقرار مبين فيه نتيجة عملياتها وارباحها حتى تاريخ التوقف ومرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد دين الضريبة .

ثالثا - الاعفاء من الضريبة

حدد المشروع الاعفاءات من الضريبة على ارباح شركات الاموال على الوجه الاتي .
١ - الاستهلاكات التي تجريها الشركات الحاصلة على امتياز متى ثبت ان هذا الاستهلاك

يبرره هالك كل او بعض ما تملكه سواء بسبب ملحق ممتلكاتها من التلف على توالى الزمن او بسبب اضطرابها الى تسليمها في نهاية مدة الامتياز الى الجهة المختصة ..

٢ - مبلغ يعادل نسبة من رأس مال الشركة المدفوع بما لايزيد على الفائدة التي يقررها البنك المركزي المصري على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة. وذلك بالشروط -الآتين :
(أ) ان تكون الشركة من شركات المساهمة سواء كانت تابعة للقطاع العام او الخاص .
(ب) ان تكون الاوراق المالية للشركة مقيدة في سوق الاوراق المالية .

٣ - الارباح الناتجة من انجماع الشركة في شركة اخرى او اكثر طبقا للشروط والاضاح المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الانتعاج في شركات -المساهمة :
٤ - مانتجها الاسهم او الحصص التي تحصل عليها الشركة او غيرها من ارباح في مقابل ما قدمته نقدا او عينا في تأسيس شركة مساهمة اخرى بشرط ان تكون الشركة -للتابعة قد خضعت للضريبة على ارباح شركات الاموال او اعطيت منها ..

٥ - الارباح التي توزعها في كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التي يكون الغرض منها استثمار اموالها في الاسهم والسندات على اختلاف انواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من ايرادات تلك الاسهم والسندات خلال السنة المالية بالشروط الآتين :

(أ) ان تكون هذه الايرادات قد ادبت عنها بالفعل للضريبة النوعية الخاصة بها . او ان تكون مغطاة منها .

(ب) ان تكون ٩٠ ٪ على الاقل من رأس مال هذه الشركات بما في ذلك الاجتيازات والاموال المجمعة والقروض التي تعقدتها مخصصا لتوظيفها في الاوراق المالية .

٦ - ارباح شركات تربية النحل .
٧ - ارباح شركات استصلاح واستزراع الاراضي وذلك على النحو الآتي :

(أ) الشركات التي تقام بعد العمل بهذا القانون تحفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الاراضي منتجة ..

(ب) (الشركات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ولم تصبح اراضيها منتجة في هذا التاريخ تحفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الارضي منتجة ..

(ج -) الشركات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وكانت اراضيها منتجة قبل هذا التاريخ تحفى لمدة سنتين اعتبارا من اول سنة ضريبية لتاريخ العمل بهذا القانون على ان يصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الاراضي منتجة .

٨ - ارباح شركات استغلال حظائر تربية المواجن او ترويضها ليا وكذلك حظائر تربية الدواب وحظائر تربية المواشي وتسميتها وذلك على النحو الآتي ..

(أ) الشركات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية يستمر اعطائها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في ذلك القانون .

(ب) (الشركات التي لقيت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك الشركات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تحفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

٩ - ارباح الشركات الصناعية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خمسين عملا فاكتر تحفى لمدة خمس سنوات تبدأ من اول سنة تالية ليدلية الانتاج بشرط ان يكون لدى الشركة حظائر وسجلات ومستندات وحسابات امينة تميز عن المركز المالي الحقيقي لها وتتضمن

من حيث الشكل وفقا للاصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن :

رابعاً - الاقرار

٦ - ألزم المشروع شركات الاموال بالقطاع الخاص والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعمل في مصر وحدها وفروع الشركات الاجنبية ان تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة اقراراً مبيناً فيه مقدار ارباحها او خسائرها حسب الاحوال معتمداً من احد المحاسبين المقيدين بالسجل العلم للمحاسبين والمراجعين طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة مرفقاً به صورة من حسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر وصورة من اخر ميزانية معتمدة وكشف بيان الاستهلاكات التي اجرتها الشركة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الارقام الواردة في الاقرار .
وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

وفي حالة عدم تقديم الاقرار في الميعاد يسدّد مبلغ اضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي يخفض الى النصف في حالة الاتفاق مع مصلحة دون الاحالة الى لجان الطعن .

٢ - ألزم المشروع شركات و وحدات وبنوك القطاع العلم والهيئات العامة وغيرها من الافخاص الاعتبارية العامة ان تقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الاجل المحدد قانوناً لتقديم ميزانياتها اقراراً مؤثقاً من واقع دفاترها بنتيجة عملياتها ربها كانت او خسارة مرفقاً به صورة من حسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر ومن اخر ميزانية معتمدة وكشف بيان الاستهلاكات التي اجرتها الجهة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الارقام الواردة في الاقرار ، على ان تكون هذه الاوراق موقعة من احد المحاسبين والمراجعين طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ المشار اليه او من الجهاز المركزي للمحاسبين بحسب الاحوال .

وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

وعلى ان تلتزم هذه الجهات بتقديم الاقرار النهائي واداء الفروق الضريبية المستحقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماد ميزانياتها ، كما يكون لها استرداد ما ادته بالزيادة عما استحق عليها طبقاً لاقرارها النهائي .

خامساً - اجراءات ربط الضريبة

أوجب المشروع ربط الضريبة على ارباح شركات الاموال على اساس الارباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار اذا قبلته مصلحة الضرائب على ان يكون لها تصحيح الاقرار او تعديله كما اوجب المشروع ان يكون لها تصحيح الاقرار او تعديله كما اوجب المشروع على مصلحة الاعتماد بالاقرار المقدم منها طبقاً للشروط والافاضع المشار اليها متى كان مستنداً الى دفاتر او يقع على مصلحة الضرائب عبء الاتيان في حالة عدم الاعتماد بالاقرار .
لذا لم يقدم الاقرار طبقاً للشروط والافاضع سالفة الذكر ، ولم يكن مستنداً الى الدفاتر المذكورة كان للمصلحة عدم الاعتماد به وتحديد الارباح بطريق التقدير .

اذا توافر لدى مصلحة من الادلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار للحقيقة كان لها فضلاً عن تصحيح الاقرار او تعديله او عدم الاعتماد به وتحديد الارباح بطريق التقدير ان تلزم الشركة باداء مبلغ اضافي للضريبة بحد اقصى مقداره ١٠٠٠ جنيه ما لم تكن عدم مطابقة الاقرار للحقيقة راجعة الى استعمال احدي الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في القانون فحينئذ تحدد

الارباح بطريق التقدير دون اخلال بالمعقوبات المنصوص عليها في القانون .
كما اوجب على المصلحة ان تخطر الشركة بعناصر ربط الضريبة وبقيبتها وان تدعوها الى موافقتها كتابة بملاحظتها على التصحيح او تعديل او التقرير الذي اجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة وفقا لما يلي :

١ - اذا وافقت الشركة على التصحيح او التعديل او التقدير او تربط للضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون الضريبة واجبة الاداء .

٢ - اذا لم توافق الشركة على التصحيح او التعديل او التقدير او لم تقم بالرد في الميعاد على ملاحظته المأمورية من ملاحظات تربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى المأمورية وتكون الضريبة واجبة الاداء على ان تخطر الشركة بهذا الربط ويعنصره بخطاب موسى عليه بطم الوصول تحدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله او الطعن فيه .

فاذا وافقت الشركة على الربط او انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن اصبح الربط نهائيا .

اما اذا لم توافق الشركة على الربط اعيل الخلاف الى لجنة الطعن .

٣ - اذا لم تقدم الشركة الاقرار او المستندات والوثائق المرفقة به تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة الاداء كما يكون للشركة ابداء ملاحظاتها على هذا الربط خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الاخطار .

واقضى المشروع بسريان احكام الربط الاضافي وتصحيح الربط النهائي واجراءات الطعن المنصوص عليها في البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون على الشركات والجهات التي تخضع للضريبة على ارباح شركات الاموال .

ساسسا - تحصيل الضريبة

نص المشروع على ان يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة او على اقساط بحيث لاتجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة .

واجاز استثناء لرئيس مصلحة الضرائب او من ينييه تقسيط الضريبة على مدة اطول بحيث لاتجاوز ضعف عدد السنوات الضريبية وذلك اذا طرأت ظروف عامة او خاصة بالشركة حالت دون تحصيل الضريبة على النحو السالف الاشارة اليه .

استحدث المشروع الاحكام الآتية :

■ الباب الاول

- حصر الممولين

□ الفصل الاول

البطاقات الضريبية

١ - حظر المشروع على المختصين بالشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ او القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات التعاونية

والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية وال نقابات والروابط والائدية والاتحادات ودير النشر بالقطاع الخالص التعامل مع معمول الضريبة على الارباح التجارية والصناعية او الضريبة على ارباح المهن غير التجارية الا اذا كان الممول حاصلًا على البطاقة الضريبية وعلى ان يكون مثبتًا بها تاريخ تقديم الاقرار عن اخر سنة ضريبية . واجاز المشروع لوزير المالية تحديد فئات المعاملات التي تخضع للحظر المشار اليه .

٢ - نص المشروع على انه اذا تبين لاحدى الهيئات القائمة على مرافق الكهرباء او المياه او التليفونات ان من يطلب الانتفاع بخدمايتها لأول مرة من معمول الضريبة على الارباح التجارية والصناعية او الضريبة على ارباح المهن غير التجارية يجب عليها اثبات رقم البطاقة الضريبية ان وجدت والا التزمت بحفظ الطلب المقدم عن الممول لحين استخراج هذه البطاقة مع اخطار مصلحة الضرائب بالبيانات المتعلقة بالممول .

□ الفصل الثاني

اقرار الثروة

١ - الزم المشروع معمول الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبية على المهن غير التجارية بتقديم اقرار الثروة خلال ستة اشهر تبدأ من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون أو من تاريخ مزاولة النشاط او المهنة .

ونص المشروع على انه اذا كان الممول قاصراً او محجوراً عليه او غائباً الزم بتقديم هذا الاقرار الولي او الوصى او القيم او النائب بحسب الاحوال .

كما اوجب المشروع على الممول تقديم هذا الاقرار في حالة مفادرة البلاد مفادرة نهائية او حالة التوقف الكلى عن مزاولة النشاط او التنازل عن المنشآت .

٢ - احتفظ المشروع للبيانات الواردة في اقرارات الثروة بسرية تامة فاجب على كل شخص يكون من عمله اختصاصه الاطلاع على هذه البيانات مراعاة سريتها حتى ولو بعد تركه العمل ، كما حظر على غير المختصين الاطلاع على هذه الاقرارات .

■ الباب الثانى

التزامات الممولين وغيرهم

□ الفصل الاول

التزامات الممولين

اجاز المشروع للمول الذى يتوقف كليا او يرغب فى التوقف عن مزاولة نشاطه او يتنازل عن

كل منشأة أو يرغب في مغادرة البلاد مغادرة نهائية . أن يطلب من مصلحة الضرائب اخطاره بما تحده أو تقدره له من ارباح والضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة ضريبية بشرط ان يكون قدم الاقرارات المترتب بتقديمها وفقا لاحكام هذا القانون وبعد اداء رسم لا يجاوز عشرين جنيها ووجب على المصلحة اجابته الى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

□ الفصل الثاني

التزامات غير الممولين

١ - ألزم المشروع المختصين في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وال نقابات التي يكون من اختصاصاتها منح تراخيص لزاولة حرفة معينة أو لبناء عقار بأن يخطروا مصلحة الضرائب عند منح أي ترخيص أو تجديده بالبيانات الخاصة بالتراخيص ويطلب الترخيص طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

٢ - اوجب المشروع على المختصين في شركات و وحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ او القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٤ المشار اليهما وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والروابط والاندية والاتحادات بأن يخطروا مصلحة الضرائب ببيان تفصيلي عن أي معاملة تتم مع أي تاجر من تجار القطاع الخاص متى زادت قيمتها عن عشرة جنيهاات .

٣ - اوجب المشروع على كل جهة يكون من اختصاصها اصدار ترخيص بطبع أو نشر كتب أو مؤلفات أو مصنفات فنية وغيرها أو يكون من اختصاصها تسجيل أو الاحتفاظ بهذه الكتب أو المؤلفات أو المصنفات اخطار مصلحة الضرائب في كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف أو غيره ، واستثنى المشروع وزارة الدفاع من هذا الحكم .

■ الباب الثالث

حق الاطلاع وسر المهنة

١ - اوجب المشروع على الجهات الحكومية بما في ذلك ادارات الكسب غير المشروع و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات و وحدات القطاع العام وال نقابات ان توافي مصلحة الضرائب بكافة ما تطلبه من بيانات يقصد ربط الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون .

- ٢ - حظر المشروع على الماملين بمصلحة الضرائب ممن لا يتصل عملهم بربط او تحصيل الضرائب اعطاء اى بيانات او اطلاق الغير على اى ورقة او بيان او ملف او غيره الا في الاحوال المصرح بها قانونا .
- ٣ - كما حظر المشروع على موظفي مصلحة الضرائب اعطاء بيانات من الملف الضريبية الا بناء على طلب كتابي من الممول على الا يعتبر افشاء للسرية اعطاء بيانات للمتنازل اليه في حالة غياب المتنازل .

■ الباب الرابع

- ١ - نص المشروع على انه يتعين ان تلصق على مقر المنشأة صور من المحضر الرسمي الذي يحرر في حالة غلق المنشأة او غياب صاحبها وتعزز اعلانه وكذلك في حالة رفض الممول تسليم الاعلان .
- ٢ - كما اوجب المشروع ضرورة اعلان الممول في مواجهة النيابة العامة - بعد اجراء التحريات اللازمة في حالة ارتداد الاعلان مؤشرا على بما يفيد عدم وجود المنشأة او عدم التعرف على عنوان الممول

■ الباب الخامس

تنظيم الاعفاءات الضريبية

- ١ - روعي في النص على انه في حالة خضوع الممول لاكثر من ضريبة نوعية من الضرائب المنصوص عليها في الكتاب الاول من هذا القانون تجاوز مجموع اوعيتها حد الاعفاء المقرر للاعباء العائلية للممول ، فلا يتمتع الا باعفاء واحد في الوعاء الذي يختاره في اقراره السنوي على ان يستكمل حد الاعفاء من الوعاء الاخر اذا لزم الامر .
- ٢ - كما روعي في النص في المشروع على الا تطل احكام هذا القانون بما هو مقرر من اعفاءات ضريبية بمقتضى قوانين اخرى .

■ الباب السادس

□ الفصل الاول

الربط الاضافي

- ١ - اجاز المشروع لمصلحة الضرائب - خلال خمس سنوات من تاريخ الربط النهائي ان تجري ربطا اضافيا اذا ثبت لديها بصفة قاطعة ان الارياح او الايرادات التي سبق الربط

عليها تقل عن الارباح او الايرادات الحقيقية للممول مع الزامه بأداء ٥٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة نتيجة هذا الربط الاضافى .
٢ - استحدثت المشروع نصا يجيز للمصلحة من تلقاء ذاتها او بناء على طلب الممول تصحيح الاخطاء المالية والحسابية دون غيرها .
٣ - لزم المشروع الممول بأداء ٢٥٪ من قيمة الضريبة المستحقة عليه نتيجة الربط الاضافى من واقع اقرار الثروة فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ١٥٤ من هذا القانون .

■ الباب السابع

الطعون الضريبية

□ الفصل الاول

لجان الطعن

أوجب المشروع على المأمورية المختصة ان ترسل صحيفة الطعن الى لجنة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الصحيفة ، وان تخطر الممول بكتاب موضى عليه مصحوب بعلم الوصول يفرض الخلاف على لجنة الطعن .
فلذا اتفقى هذا المبدأ ولم يخطر الممول بذلك كان له ان يعرض الامر كتابة على رئيس اللجنة مباشرة او بخطاب موضى عليه يعلم الوصول وعليه فى هذه الحالة ان يطلب الى المأمورية احالة الخلاف الى اللجنة خلال خمسة عشر يوما على الاكثر والا جاز له ان يصدر قرارا بتغريم المأمورية المختصة مبلغا لا يقل عن عشرة جنيهات مع عرض الامر على رئيس المصلحة للنظر فى مساقلة رئيس المأمورية تأديبيا ان كان لذلك مقتضى .
واستحدثت المشروع نصا يقضى بجعل رئاسة لجنة الطعن لحدى الهيئات القضائية بدرجة قاض او ما يعادلها على الاقل .
كما ناط بهذه اللجان الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجميع الضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون .
ولا يحول الطعن فى قرار اللجنة دون اداء الضريبة المصددة فى هذا القرار .
واستحدثت المشروع نصا يقضى بأن تلتزم اللجنة بمراعاة الاصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضى .

□ الفصل الثانى

الطعن فى قرار لجنة الطعن

راعى المشروع حذف المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على

ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية على كسب العمل ، وبذلك تسرى على نظر الدعوى الضريبية امام المحاكم القواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه .
كما جعل ميعاد استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية اربعين يوما من تاريخ صدور الحكم .

■ الباب الثامن

تحصيل الضريبة

□ الفصل الاول

قواعد عامة

- ١ - اوجب المشروع ان يكون تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من هذا القانون بمقتضى ايراد واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونا بادائها .
- ٢ - خول المشروع لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذي بقيمة المبالغ الاضافية للضريبة والغرامات والتعويضات .
- ٣ - نص المشروع على ان المقاصة تقع بقوة القانون بين ما اداه الممول بالزيادة في اى ضريبة يفرضها هذا القانون او القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات او القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وبين ما يكون مستحقا عليه منها وواجب الاداء .
- ٤ - اجاز المشروع لوزير المالية ان يصدر صكوكا ضريبية بفائدة معينة وتكون لها قوة ابراء ممددة في مداد الضرائب المستحقة على الممول وعلى ان تعفى فوائد الصكوك من الضرائب .

□ الفصل الثاني

ضمانات التحصيل

استحدث المشروع نصا يقضى بأنه في حالة وجود اموال سائلة للممول مودعة بالبنوك واماوالم اخرى تكفى لاداء دين الضريبة يحظر توقيع الحجز على الاموال السائلة بالبنوك الا بقرار من وزير المالية .

□ الفصل الثالث

احكام متنوعة

- ١ - حدد المشروع مقابل التأخير بما يعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي المصرى .
- ٢ - بالنسبة لاعفاء الممول من الضرائب المستحقة عليه كلها او بعضها استحدث المشروع الاحكام الآتية :
 - (أ) اجاز اعفاء الممول من مقابل التأخير المستحق عليه كله او بعضه .
 - (ب) اضاف المشروع ال حالات الاعفاء حالة ثبوت عدم قدرة الممول على السداد .
 - (جـ) اجاز لمصلحة الضرائب سحب قرار الاعفاء اذا تبين انه صدر استنادا لسبب غير صحيح .

■ الباب التاسع

التقادم

جعل المشروع المعروف الاخطار بعناصر ربط الضريبة من اسباب قطع تقادم دين الضريبة علاوة على الاسباب الاخرى المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون

■ الباب العاشر

العقوبات

يتضمن هذا الباب بصفة عامة تحديد الجرائم الضريبية والجزاءات المقررة لها سواء كانت عقابية او مالية . ونورد فيما يلى الجرائم الضريبية والعقوبات المقررة لكل منها

العقوبات الجنائية

- اولا - فرض المشروع عقوبة السجن في الاحوال الآتية :
 - (أ) التخلف عن تقديم اخطار مزاوله النشاط طبقا للمادة ١٢٢ من القانون
 - (ب) التهريب من اداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون باستعمال احدى الطرق الاحتيالية الآتية :

- ١ - تقديم الاقرار الضريبي السنوي بالاستناد الى دفاتر او سجلات او حسابات او مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر او السجلات او الحسابات او المستندات الحقيقية التي اخفاها الممول من مصلحة الضرائب .
- ٢ - تقديم الاقرار الضريبي السنوي على اساس عدم وجود دفاتر او سجلات او حسابات او مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لدى الممول فعلا من دفاتر او سجلات او حسابات او مستندات اخفاها عن مصلحة الضرائب .
- ٣ - إتلاف او اخفاء الدفاتر او السجلات او المستندات قبل انقضاء الاجل المحدد لتقديم دين الضريبة .
- ٤ - توزيع ارباح على شريك او شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيب الممول في الارباح .
- ٥ - لصطناع او تغيير فواتير الشراء او البيع او غيرها من السندات بقصد تقليل الارباح او زيادة الخسائر .
- ٦ - اخفاء نشاط او اكثر مما يخضع للضريبة .
- (ج) التهريض او الاتفاق او المساعدة على التهريب من اداء احدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها .
- وعلى ان يكون الشريك المحكوم عليه مسئولاً بالتضامن مع الممول في اداء قيمة الضرائب المستحقة التي لم يتم اداؤها .
- وللحكمة بالحكم بالادانة في الاحوال السالف الاشارة اليها يحكم بتعريض يعادل ثلاثة امثال ما لم يؤد من الضرائب المستحقة .
- (د) اخفاء المحاسب الذي اعتمد الاقرار الضريبي بالوثائق والمستندات المؤيد له ما علمه من وثائق اثناء تادية مهمته ولم تفحص عنها الوثائق والمستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوثائق امرا ضروريا لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن الحقيقة وكذلك اذا اخفى الوثائق التي علمها اثناء تادية مهمته عن أى تعديل او تغيير في الدفاتر او الحسابات او السجلات او المستندات من شأنه ان يؤدي الى تقليل الارباح او زيادة الخسائر . وذلك كله دون الاخلال بالجزاءات الاخرى المنصوص عليها في قانون مزاولة المهنة .
- وفي جميع الاحوال تعتبر جريمة التهريب من اداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والامانة تهمر المحكوم عليه من ثولى الوثائق والمناصب العامة الثقة والاعتبار .
- ثانيا - فرض المشروع عقوبة الحبس او الغرامة التي لاتقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه في حالة عدم ذكر بيانات غير صحيحة في اقرار الثروة .
- ثالثا - فرض المشروع عقوبة الحبس والغرامة التي لاتقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه في حالة عدم تقديم الممول اقرار الثروة خلال شهر من تبينه مصلحة الضرائب عليه بموجب خطاب موجه عليه يعلم الوصول على ان تفرض ذات العقوبة في حالة امتناع الزوج عن توقيع الاقرار ولم يقدم اقرارا مستقلا .
- رابعا - فرض المشروع عقوبة الحبس لمدة لاتقل عن شهر ولا تتجاوز ستة اشهر او الغرامة التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن تعويض لا يقل عن ٥٠٪ ولا يزيد على ثلاثة امثال ما لم يؤد من الضريبة في الاحوال الآتية :
- ١ - عدم قيام الشركة او المنشأة او الهيئة او الجهة بحجز وتوريد الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وفقا لحكم المادة السادسة من القانون
- ٢ - عدم اداء الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المستحقة على ايرادات القيم المالية الاجنبية الخاضعة للضريبة خلال الميعاد المحدد في الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون .

٢ - عدم حجز وتوريد الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المستحقة على فوائد الديون الثابتة بأوراق عريضة إذا كان الدائن من الأفراد المقيمين في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية مركزها في الخارج وليس لديها فرع في مصر مهما يكن نوع السند المثبت للدين وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ١١ من هذا القانون .

٤ - عدم حجز وتوريد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على المبالغ التي تدفع على سبيل العسكرة أو السمسرة العارضة وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من هذا القانون .

٥ - عدم قيام اصحاب العمل والملتزمين بدفع الإيراد الخاضع للضريبة على المرتبات بحجز وتوريد الضريبة على المرتبات وفقا لحكم المادة ٧٠ من هذا القانون .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في البنود من ١ - ٥ سائلة الذكر تضاعف العقوبة في حالة العهد خلال ثلاث سنوات .

خلاصا - فرض المشروع عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة اشهر والغرامة التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه في حالة عدم قيام مؤجر الوحدة المفروشة سواء كان مالكا او مستأجرا لها بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لبدء عقد الايجار مفروشا ببيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد حجرتها وقيمة الايجار مفروشا والقيمة الاجبارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية .

سلبا - فرض المشروع عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين مالك الفراس سواء كان مالكا للأرض او مستأجرا لها اذا لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة بيان المساحات المزروعة من كل نوع من أنواع اشجار الفاكهة او من نباتات الزينة او النباتات الطبية او العطرية او المشتمل ، او اذا لم يقدم الاخطار بإزالة الفراس المنصوص عليها في الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٢ من هذا القانون .

سلبا - فرض المشروع عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر او الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها في حالة افشاء سر المهنة بالمخالفة لحكم المادة (١٤٦) من هذا القانون .

الفراغات:

نص المشروع على فرض عقوبة الغرامة في الأحوال الآتية :

أولا - غرامة لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه في الحالات الآتية :

١ - عدم تقديم اقرار الثروة المنصوص عليه في المادة ١٢١ من القانون

٢ - في حلقى الربط الإضافي المنصوص عليهما في المادة ١٥٣ و ١٥٤ من القانون .

٣ - عدم تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادتين ١٤٠ و ١٤١ من القانون او في حالة تقديمه مع تقسيمه بيانات غير صحيحة وعلمه بذلك .

٤ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من القانون .

٥ - عدم موافاة مصلحة الضرائب بما تطلبه من البيانات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون .

٦ - امتناع صاحب المهنة عن تقديم أى من الدفتريين المشار اليهما بالمادة ٨٤ من القانون .

ثانيا - غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه في الحالتين الآتيتين :

١ - عدم قيام الممول الذي توقف عن مباشرة النشاط بتقديم اقرار بنتيجة العمليات خلال تسعين يوما من تاريخ التوقف .

- ٢ - عدم قيلم ممولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وممول الضريبة على المهن غير التجارية وممول الضريبة العمة على الدخل والممولين الذين يخضعون لأكثر من ضريبة نوعية بتقديم الاقرار الضريبى السنوى فى الميعاد وتسديد الضريبة المستحقة من واقعه فى ذات الميعاد .
- وتضاعف هذه الغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات .
- ثالثا - غرامة لاتقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنية فى حالة مخالفة احكام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وكذا احكام الخصم والتحصيل لحساب الضريبة على ارباح المهن غير التجارية .
- رابعا - غرامة بواقع ٢٠٠ جنية فى حالة عدم امساك الممول الدفاتر المنصوص عليها فى المادتين ٢٥ و ٨٤ من القانون على أن تضاعف الغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات خالصا - غرامة لاتقل عن ١٠٠ جنية ولا تتجاوز ٢٠٠ جنية فى حالة :
- ١ - مخالفة المختصين بوحدة الجهاز الادارى للدولة وشركات ووحدات القطاع العام وغيرها من الجهات المنصوص عليها فى المادتين ١٢٩ و ١٢٠ من القانون لحظر التعامل بدون بطاقة ضريبية .
- ٢ - عدم اخطار مالك العقار بأسماء شاغليه من ممول الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على الارباح والمهن غير التجارية .
- ٣ - عدم اخطار اصحاب العقارات التى يجرى انشاؤها او ترميمها او هدمها عن الماولين واصحاب المهن غير التجارية الذين تم الاتفاق معهم .
- ٤ - عدم اخطار الجهات التى تختص بالترخيص بطبع او نشر الكتب والمؤلفات والمصنفات الفنية او تسجيلها او الايداع لديها فى كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم المؤلف باستثناء وزارة الدفاع .
- ٥ - عدم اخطار المختصين بوحدة الجهاز الادارى للدولة او غيرها عند منح اى ترخيص لمزاولة تجارة او صناعة او مهنة او تجديده .
- وعلى أن تكون الجهة التابع لها المخالف مسئولة معه بالتضامن عن اداء الغرامة سلبا - غرامة لاتقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنية فى الاحوال الآتية :
- ١ - عدم توريد الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الميعاد المحدد فى المادة الخامسة من القانون .
- ٢ - الاتفاق على أن تكون الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة على حساب المدين .
- ٣ - عدم اداء الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المستحقة على ايرادات القيم المالية الاجنبية الخاضعة للضريبة خلال الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة السابعة .
- ٤ - عدم توريد الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المستحقة على فوائد الديون المطلوبة للبنوك وجور التسليف وشركات الاموال التى مركزها مصر او لها فرع فيها خلال الميعاد المنصوص عليه المادة من القانون .
- ٥ - عدم توريد الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المستحقة على فوائد الديون المطلوبة لافراد مقيمين فى مصر وتكون ثابتة بمعقود رسمية فى الميعاد المحدد فى المادة ٩ من القانون .
- ٦ - عدم تقديم الاقرار المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون .
- ٧ - عدم قيلم ويرة الممول الذى توقف عن مباشرة النشاط وتولى خلال فترة الاخطار عن الابلاغ عن واقعة توقف مورثهم .

- ٨ - عدم قيام المتنازل بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بواقعة التنازل خلال الميعاد المحدد في المادة ٢٢ من القانون .
- ٩ - عدم تقديم الكشف والبيانات المنصوص عليها في المواد ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ من القانون في الميعاد .
- ١٠ - عدم قيام مستحق الإيراد أو الخاضع للضريبة على المرتبات بتوريد الضريبة إذا كان صاحب العمل أو الملتزم يدفع الإيراد غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشآت .
- ١١ - عدم قيام الموظفين العموميين بإبلاغ مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمور الضرائب .
- ١٢ - عدم قيام الشركات والبنوك والمنشآت والهيئات وغيرها من الجهات المنصوص عليها في المادة ١٧٧ من المشروع بموافاة مصلحة الضرائب في الميعاد المحدد فيها ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم خلال السنة السابقة وكذلك في حالة عدم قيامها بتوريد هذه المبالغ والقيم إلى الخزنة العامة خلال الميعاد المحدد قتلونها .
- وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .
- سابعاً - غرامة لاتقل عن ٢٠ جنيتها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيتها في حالة عدم إخطار مالك العقار أو المالك عن إدارته عن الوحدات المفروضة الموجودة في العقار ولولم يكن مؤجراً لها بوصفها مفروضة .
- ثامناً - غرامة لاتقل عن ٢٠ جنيتها ولا تتجاوز ١٠٠ جنيتها لصاحب المهنة في حالة اغفال قيد أي مبلغ أو تسليم الإيصال المنصوص عليه في المادة ٨٤ من هذا القانون .

التعويضات

- أجاز المشروع المعروض الحكم بتعويضات لصالح الخزنة العامة وذلك على النحو الآتي .
- أولاً - تعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة في الحالات الآتية .
- ١ - عدم توريد الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة في الميعاد المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون .
- ٢ - عدم أداء الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المستحقة على إيرادات القيم المالية الأجنبية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليم الإيراد .
- ٣ - عدم قيام المكلف بتوريد الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المستحقة على فوائد الدين المطلوبة للبنوك ودور التسليف وشركات الأموال أو لأفراد مقيمين في مصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية وذلك طبقاً لأحكام المادتين ٨ ، ٩ من القانون .
- ثانياً - تعويض يعادل قيمة ما لم يخصم أو يضاف أو يورد إلى مصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لنظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة على أرباح المهن غير التجارية مع إلزام المخالف بتوريد المبالغ المخصومة أو المضافة أو المحصلة الضريبة لحساب وعلى أن يضاعف التعويض في حالة العود من الناحية الإجرائية روعي في النص على أن يكون لوزير المالية أو من ينييه حتى تاريخ رفع الدعوى الصومية للتسلح

مع الممول مقابل مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة فإذا كانت الدعوى العمومية قد رافعت ولم يصدر فيها حكم نهائى يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة ولا يدخل في حساب هذه النسب قيمة الضريبة العامة على الدخل التى تستحق على الرعاى النوعى موضوع المخالفة او بسببه .
ويتشرف نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية بعرض مشروع القانون الموافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة القانونية التى اقراها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة بتاريخ / ١٩٨٧
رجاء التفضل بالموافقة وبإحالته الى مجلس الشعب .

نائب رئيس مجلس الوزراء
للشئون الاقتصادية والمالية

د . عبد الرزق عبد المجيد



تعليمات
وكتب دورية تفسيرية
عام ٩٠

تغطي التعليمات التفسيرية التي صدرت عام ٩٠ والكتب الدورية أيضا - التفسيرية - مواد بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ٨١ وهو الخاص بالضرائب على الدخل . المواد ١٧ و ٤٠ و ٣٣ وحظيت بالقاء الضوء عليها تفسيريا . كما حظيت أيضا المادة ٥٩ بتعليمتين تفسران التكيف الضريبي لبذل اقامة وبذل طبيعة عمل وحواجز يتحصل عليها عامل منتدب من عمله لجهة أخرى . وإيضاً مكافآت المنتدبين من جهات حكومية الى جهات خاصة .

مع ما صدر من تعليمات تفسيرية صدرت عام ٩٠ وينشرها الاقتصادى في ثلاثة كتب دورية ذات صبغة تفسيرية .

وينوه « الاهرام الاقتصادى » الى أن ما نشر بدليل الضرائب في السنتين الماضيتين من تعليمات تفسيرية لا تلغىها التعليمات الصادرة عام ٩٠ الا ما يصدر بشأنها تعليمات أخرى او كتب دورية كما هو الحال في الكتاب الدورى رقم ١٤ لسنة ٩٠ الذى اوقف العمل بتعليمات صدرت في عام ٨٩ لحين الفصل فيها ضريبيا .

تعليمات تفسيرية رقم (١)

للمادة (١٧) من قانون الضرائب
على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في
شأن مدى خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن
البيع أو التنازل عن الشقة المفروضة للضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية

ثار خلاف في الرأي حول مدى خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن البيع أو التنازل عن
الشقة المفروضة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
وقد رأت إدارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات بمجلس الدولة في
كتابها رقم ١٨١٨ بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ٨٩ ما يلي :

أولا : بالنسبة لشقة بيع شقة سكنية مفروضة :

رأت إدارة الفتوى في مدى خضوع بيع ممول لشقة سكنية مفروضة للضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية وفقا للمادة (١٧) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، بأن المادة
(١٩) من هذا القانون قد قضت صراحة بما لا يدع مجالا للشك بإخضاع اجمالي قيمة
التصرف في العقار أو الأرض أو الوحدات السكنية - وهذا التصرف ينصرف الى البيع -
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بواقع نسبة ٥ ٪ من هذه القيمة ، وهذا الحكم حكم
خاص ببيع العقار أو جزء منه ، ومن ثم فانه لا مجال لأعمال حكم المادة (١٧) المشار إليها
التي تقضي بخضوع بيع أصل من الأصول الرأسمالية للضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية سواء اعتبر بيع الشقة من الأصول الرأسمالية للمهن والمنشآت أم لم تعتبر كذلك
باعتبار أن النص الخاص بقيد العام اذ يعتبر حكم المادة (١٩) حكما خاصا ينظم خضوع
بيع الوحدات السكنية لهذه الضريبة .

ثانيا : بالنسبة لمعاملات التنازل عن الشقة

المفروشة الى المالك أو الى الغير :

فقد رأت ادارة الفتوى في مدى خضوع الحالات السابقة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية وفقا للمادة (١٧) المشار اليها ، ان المادة (١٧) يقتصر حكمها على خضوع الارباح الناتجة عن بيع أى أصل من الاصول الرأسمالية للمهن والمهشات على النحو الوارد بها ، في حين ان المادة (٢٠) من القانون المذكور قد قررت سريان الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على الارباح الناتجة من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء كانت معدة للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، وبالتالي فإن الواقعة المنشئة للضريبة بالنسبة لتأجير الشقق المفروشة هي القيمة الايجارية الناتجة عن هذا التأجير باعتبار انها تعبر عما حققه الممول من دخل نتيجة تأجيره للشقة المفروشة وتكون هذه القيمة في ذات الوقت هي الوعاء الضريبي الذي يتم محاسبة الممول وفقا له ومن ثم لامجال لأعمال حكم المادة (١٧) في هذا المجال على واقعتى الانتهاء والتنازل عن عقد ايجار الوحدة السكنية . وأضافت بأن نصوص القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد خلت من سريان الضريبة على الارباح التجارية والصناعية من نص يقرر خضوع واقعة انتهاء الممول لعقد ايجار شقة مفروشة أو التنازل عن عقد الايجار الى الغير (الايجار من الباطن) الذي يتم بموافقة المالك ومن ثم فإن هاتين الواقعتين لاتخضعان لهذه الضريبة استنادا الى القاعدة الاصولية التى قررها دستور سنة ١٩٧١ التى تقضى بأن فرض الضريبة يكون وفقا لاحكام القانون . وعلى ذلك فقد انتهى رأى ادارة الفتوى الى عدم خضوع الارباح الرأسمالية الناتجة عن التنازل عن الشقة المفروشة الى المالك أو الى الغير للضريبة على الارباح التجارية والصناعية وفقا للمادة (١٧) السابق الاشارة اليها . وقد وافقت المصلحة على فتوى مجلس الدولة ونهبت مأمورياتها الى تنفيذها .

تعليمات تفسيرية عامة رقم (١) لسنة ١٩٩٠

في شأن المعاملة الضريبية للشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها وصكوك الاستثمار وصكوك التمويل التى نص عليها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها ، ونشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢ تابع (ب) في ٩ يوتية سنة ١٩٨٨ .

وصدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر .

وتم استطلاع رأى مجلس الدولة في شأن المعاملة الضريبية للشركات سالفة الذكر وصكوك الاستثمار وصكوك التمويل التي نص عليها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ، وبرت المصلحة فتوى الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة رقم ١٩١ في ١٧ / ٢ / ١٩٩٠ منتهية الى ان الجمعية العمومية في جلسة عقدت في ٢٠ ديسمبر ٨٩ قد انتهت الى :
اولا : خضوع الارباح التي تحققها شركات تلقي الاموال لاستثمارها المنشأة طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ للضريبة على ارباح شركات الاموال طبقا لحكم المادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك استنادا الى المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والمادة (٢) من ذات القانون ، ، حيث يستفاد منهما سريان احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة .

وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على هذه الشركات فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، وضرورة ان تأخذ تلك الشركات شكل شركات المساهمة .
ثانيا : عدم خضوع ارباح صكوك الاستثمار التي تصدرها الشركات المشار اليها للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة طبقا للمادة (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك باعتبارها نوعا جديدا من الاوراق المالية التي نظم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية شروط واجراءات اصدارها ، وعدم ورودها ضمن الايرادات التي تسرى عليها تلك الضريبة والواردة بالمادة (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على سبيل الحصر ، مع مراعاة ادراج تلك الارباح ضمن وعاء الضريبة على ارباح شركات الاموال الخاضعة لها الشركة طبقا لحكم المادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتقاضى اصحاب الصكوك نصيبهم من ارباحها بعد استقطاع ما يخص من قيمة الضريبة على ارباح شركات الاموال .

كما تسرى على ارباح هذه الصكوك ايضا - اذا كان اصحابها من الاشخاص الطبيعيين - الضريبة العامة على الدخل ، باعتبارها من توزيعات شركات الاموال التي يحصل عليها الاشخاص الطبيعيين التي وبرت بالبند (١) من المادة ٩٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ثالثا : خضوع العائد الذي تنتجه صكوك التمويل التي تصدرها شركات المساهمة التي لا تعمل في مجال تلقي الاموال ، لنفس المعاملة الضريبية المقررة لارباح السندات ، وذلك لاتفاق القواعد الاساسية لاصدارها والحقوق المقررة لاصحابها مع النظام القانوني المطبق بالنسبة للسندات العادية المشار اليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .
وبالتالي فان العائد الذي تحققه تلك الصكوك لاصحابها يلقي نفس المعاملة الضريبية لارباح السندات . فيخضع العائد للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة طبقا لحكم المادة (١) بند (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك يخضع العائد للضريبة العامة على الدخل طبقا لحكم المادة (٩٥) بند (١) من ذات القانون اذا كان مالك صك التمويل من الاشخاص الطبيعيين . وقد وافقت المصلحة على فتوى الجمعية العمومية ولما كانت الفتوى قد انتهت الى معاملة عائد صكوك التمويل نفس المعاملة الضريبية المقررة لارباح السندات ، فان الامر يستوجب تطبيق نفس المعاملة من حيث الإعفاء من الضريبة المقررة للسندات في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وعلى ذلك فإن المصلحة من ناحيتها تنبه الى الالتزام بما يلي :

● خضوع الأرباح التي تحققها شركات تلقى الأموال لاستثمارها المنشأة طبقاً للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً لحكم المادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

● عدم خضوع أرباح صكوك الاستثمار التي تصدرها الشركات المشار إليها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . مع مراعاة إدراج تلك الأرباح ضمن وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال الخاضعة لها الشركة طبقاً لحكم المادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتقاضى أصحاب الصكوك نصيبهم من أرباحها بعد استقطاع ما يخص من قيمة الضريبة على أرباح شركات الأموال .

كما تسرى على أرباح صكوك الاستثمار أيضاً - إذا كان أصحابها من الأشخاص الطبيعيين - الضريبة العامة على الدخل باعتبارها من توزيعات شركات الأموال التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين التي ورنيت بالبند (١) من المادة ٩٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

● خضوع العائد الذي تنتجه صكوك التمويل التي تصدرها شركات المساهمة التي لا تعمل في مجال تلقى الأموال ، لنفس المعاملة الضريبية المقررة لأرباح السندات ، وبالتالي يخضع العائد للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقاً لحكم المادة (١) بند (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . ويعفى من تلك الضريبة في حدود الفائدة التي يقرها البنك المركزي المصري على الودائع لأجل تساوى أجل الصكوك ، وذلك بشرط أن تطرح صكوك التمويل للاكتتاب العام ، وأن تكون أسهم الشركة المصدرة للصكوك مقيدة في سوق الأوراق المالية .

وعلى ذلك فإنه إذا لم تطرح الصكوك للاكتتاب العام أو لم تكن أسهم الشركة المصدرة للصكوك مقيدة في سوق الأوراق المالية خضعت فوائد صكوك التمويل كلها للضريبة على إيرادات رؤوس - الأموال المنقولة ، كما أنه إذا توافرت جميع شروط الإعفاء ، وكانت فوائد الصكوك تزيد على الفائدة التي يقرها البنك المركزي المصري على الودائع لأجل تساوى أجل الصكوك ، خضعت الزيادة (فقط) للضريبة المذكورة .

كما يخضع عائد صكوك التمويل للضريبة العامة على الدخل طبقاً لحكم المادة رقم ٩٥ بند (١) من ذات القانون ، إذا كان مالك الصك من الأشخاص الطبيعيين ، مع ملاحظة أنه طبقاً للبند (٢) من المادة (٩٨) من نفس القانون فإنه لا يدخل وعاء هذه الضريبة العامة سوى ٥٠ ٪ فقط مما تم توزيعه من هذا العائد ، وبشرط أن تكون الأوراق المالية للشركة مقيدة في سوق الأوراق المالية .

تعليمات تفسيرية رقم ٢

للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن مدى خضوع بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والحوافز التي يحصل عليها العامل المنتخب من الجهة المنتخب إليها للضريبة على المرتبات بالسعر القطعي ٥ %

نصت المادة ٥٩ بند (٢) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن :

(١)
(٢) تفرض الضريبة بسعر ٥ % ودون أي تخفيض على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة ، والحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة أو هيئة عامة أو أي جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلي أو القطاع العام غير جهات عملهم الأصلية .

وقد ثار خلاف في الرأي حول مدى خضوع بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والحوافز التي يحصل عليها العامل المنتخب من الجهة المنتخب إليها للضريبة على المرتبات بالسعر القطعي ٥ % .

وقد رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/١/١٩٩٠

أولاً : عدم خضوع بدلات الإقامة للضرائب المقررة على المرتبات .
ثانياً : خضوع المبالغ التي يحصل عليها العامل المنتخب من الجهة المنتخب إليها علاوة على رواتبه الأصلية للضريبة المقررة بالبنود (٢) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أيما كان الوصف الذي يطلق عليها سواء كانت بدل طبيعة عمل أو حوافز أو غير ذلك .

وذلك تأسيساً على أن القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد استبعد بدل الإقامة الذي يمنح للعاملين المخاطبين بأحكامهما الذين تتوافر في شأنهم مناهة تقرير من الخضوع للضريبة في حين أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه اللاحق عليهما قد جاء بحكم عام أخضع بمقتضاه كافة المبالغ التي يحصل عليها الممول من المرتبات وما في حكمها والمناهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة للضريبة المقررة على المرتبات .

وكان الثابت أن قانون الضرائب على الدخل يعتبر الشريعة العامة في مجال الضريبة على المرتبات وإن ما ورد بكل من القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم خضوع بدل

الإقامة الضرائب يعد بمثابة الحكم الخاص ومن ثم يظل هذا الحكم ساريا في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وبذلك يخرج البديل المشار اليه من نطاق الخضوع للضرائب المقررة بالقانون المذكور .

ونظرا لأن المشروع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر قد نهج في تحديد سعر الضريبة على المرتبات نهجين مختلفين أحدهما أصلي وذلك بتحديد ضريبة تصاعدية تسرى على أساس النظر الى طبيعة مقدرات مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات ومهام وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة وما يمنع له من مزايا نقدية أو عينية وذلك كله بمراعاة الحدود المقررة للاعفاءات لبعض هذه الأوعية كبديل طبيعة العمل والحوافز وغيرها من الأوعية الأخرى بالمادة ٥٨ من القانون فلا تسرى الضريبة على هذه الأوعية الا فيما يجاوز الحدود المقررة لهذه الاعفاءات

وثانيهما استثنائي بتحديد نسبة مئوية بواقع ٥ ٪ تقرض دون أى تخفيض على المبالغ التى يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصل من غير جهة عمله الأصلية بغض النظر عن طبيعة ومسميات المقدرات التى تتكون منها تلك المبالغ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد أخرج المبالغ التى يحصل عليها العامل من جهة غير جهة عمله الأصلية من نطاق الخضوع للضريبة التصاعدية على المرتبات وأخصها بسعر استثنائي ثابت يسرى عليها دون أى تخفيض وأنه لم ينظر في تحديد وعاء الضريبة ذات السعر الاستثنائي الى طبيعة ومسميات المبالغ التى يتكون منها دائما ورد لفظ المبالغ الخاصة لتلك الضريبة دون أى توصيف أو تحديد لطبيعتها . وأن الحدود المقررة للاعفاءات المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تسرى الا على أوعية محددة بمسمياتها ، ومن ثم فانه ينحصر تطبيق هذه الاعفاءات على تلك المبالغ التى تخضع فقط في معاملتها الضريبية لحكم البند ٢ من المادة رقم ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك دون سواها .

وترتبيا على ما تقدم فان ما يحصل عليه العامل المنتدب علاوة على مرتبه الأصل من الجهة المنتدب اليها من بدلات أو حوافز يخضع للضريبة المحددة بالمادة ٥٩ بند (٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك طالما توافرت شروط تطبيق هذه المادة عليه . وقد وافقت مصلحة الضرائب على فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة

تعليمات تفسيرية عامة رقم ٢ لسنة ١٩٩٠

في شأن المعاملة الضريبية للفروق الناتجة عن اعادة تقييم أرصدة الأصول والخصوم المتداولة بالعملات الحرة للشركات الاستثمارية في تاريخ اعداد الميزانية

صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٠ / ٢ / ١٩٨٥ . وقد نص في مادته الأولى على أنه « في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ يعتبر أعلى سعر معطن للنقد الاجنبي هو السعر المعطن في مجمع البنوك المعتمدة مزيدا بالعلالة التى تحددها اللجنة المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ . »

وقد وريدت استفسارات عديدة في هذا القرار منها ما أصدرته الهيئة العامة للاستثمار منشورها المؤرخ في ١٦ / ٥ / ١٩٨٥ بكيفية تطبيق القرار متضمنة أنه بالنسبة لأرصدة الاصول والخصوم المتداولة والخاصة بالشركات الخاصة لاحكام قانون الاستثمار والتي تكون مقومة بالعملة الاجنبية يتم اعادة تقييمها في تاريخ تصوير الميزانية طبقا لسعر الصرف الملحق في ذلك التاريخ كما يلي :

● اذا أسفر التقييم عن ربح يكون به مخصص تقييم عملات اجنبية يضاف اليه او يخصم منه أي إيرادات أو خسائر اعادة تقييم في السنوات القادمة .

● اذا أسفر التقييم عن خسائر تحمل على حساب الارياح والخسائر عن السنة المنتهية بعد استبعاد الرصيد الدائن للمخصص سالف الذكر ان وجد .

ثم أصدرت الهيئة العامة للاستثمار كتابا دوريا بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٨٥ ، وكتابا دوريا تحت رقم (١) لسنة ١٩٨٦ للرد على الاستفسارات التي تلقتها فيما يختص بفروق اعادة التقييم منتبهة الى ان معالجة الرصيد الناتج عن عملية اعادة التقييم لايعتبر رجحا بل يعتبر فرق تقييم دفترى للاصول والخصوم المتداولة ولا يجوز فيه الا بعد الرجوع للهيئة . وقد استطلعت الهيئة العامة للاستثمار رأي مصلحة الضرائب في المعالجة الضريبية لهذا الحساب الذي انتهى الى عدم خضوع هذا الفرق للضريبة استنادا الى قواعد المحاسبة واحكام قانون الضرائب على الدخل وما استقر عليه الفقه والقضاء من أن الزيادة غير المحقة والنقص غير المحقق في قيمة الاصول والخصوم المتداولة لا يخضع (او لا يخصم) من الوعاء الضريبي .

ولما كانت هذه الفروق هي مجرد أرباح دفترية وليست أرباحا حقيقية وهي لا تخرج عن كونها قيودا دفترية تم اجرائها تنفيذا لتعليمات صادرة من الهيئة العامة للاستثمار . وقد حدد قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الإيرادات الخاضعة للضريبة على الارياح التجارية والصناعية أو الضريبية على أرباح شركات الاموال على سبيل المصير ، وليس من بينها فروق اعادة التقييم الدفترى لاصول وخصوم المنشأة لذلك فان هذه الفروق لا تخضع للضريبة . طالما لم يتم التصرف فيها أو استفادة المساهمين بها بأية صورة .

ملحق للتعليمات التفسيرية رقم ١ للمادة ٤٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

سبق للمصلحة ان اصدرت بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٨٩ التعليمات التفسيرية رقم (١) للمادة ٤٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . وحيث وريدت للمصلحة بعض الاستفسارات من المأموريات بخصوص ما اذا كانت موافقة الممول باللجنة الداخلية بالمأمورية تعتبر اقرارا منه بعدم مطابقة البيانات الواردة في اقراره للحقيقة وبالتالي تستوجب تطبيق الجزاء الوارد في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من عدمه ؟

وبدراسة هذا الموضوع انتهى الرأي بموافقة رئيس المصلحة بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٩٠ الى انه في مجال تطبيق احكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في اطار عمل اللجان الداخلية بالمأموريات يتعين التفرقة بين ثلاث حالات :

الحالة الاولى :

قيام المأمورية بتضمين تقرير الفحص ميررات الخضوع لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ طبقا لما ورد بالفقرة الاخيرة من التعليمات السابق الاشارة اليها والتي ورد بها « ويجب على المأمور الفالحص ان - يضمن تقرير الفحص ميررات خضوع الممول لحكم المادة ٤٠ والأدلة التي استند اليها » ، في هذه الحالة يتعين مناقشة هذه المبررات أمام اللجان الداخلية ، والبت في قبولها او رفضها .

الحالة الثانية :

عند عدم قيام المأمورية بإخضاع الممول لاحكام المادة ٤٠ عند الفحص ثم قيام الممول بالاتفاق مع المأمورية على تقديرات تفاير ما ورد - باقراره الضريبي فانه في هذه الحالة لا يجوز اعتبار مجرد موافقة الممول أمام اللجنة الداخلية اقرارا منه بعدم مطابقة اقراره للحقيقة ، وبالتالي لا يحق للمأمورية تطبيق احكام المادة ٤٠ عليه استنادا الى هذه الموافقة .

الحالة الثالثة :

في حالة عدم تضمين مذكرة الفحص ميررات الخضوع للمادة ٤٠ المشار اليها واكتفاء المأمورية بأثبات حفظ حقها في تطبيق المادة ٤٠ بالنماذج الضريبية المرسلة الى الممول دون ايضاح ميررات الخضوع بمذكرة الفحص فانه في هذه الحالة لا يجوز للمأمورية تطبيق المادة ٤٠ على الممول .. فضلا عن ان هذا يعتبر قصورا في فحص يستوجب المسائلة .
وتنبه المصلحة الى مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة ، باعتباره ملحقا بالتعليمات التفسيرية رقم (١) للمادة ٤٠ السابق الاشارة اليها ، والسابق صدورها من المصلحة بتاريخ ١٠/١٢/٨٩
٨٩ تحريرا في ١٦/٧/١٩٩٠

تعليمات تفسيرية رقم ٣

**المادة ٣٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بعدم سريان
الاعفاء من الضريبة على الارباح التجارية
والصناعية المنصوص عليه بالمادة رقم ٣٣ المشار
اليها على ارباح مشروعات استزراع الاسماك**

ثار خلاف في الرأي حول مدى سريان الاعفاء الضريبي المنصوص عليه بالبند (ثالثا) من المادة رقم ٣٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والخاص بإرباح شركات مصائد الاسماك على مشروعات استزراع الاسماك من عدمه .

وقد عرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات بمجلس الدولة ، افادت بكتابها رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ (ملف رقم ٨٢٤/١/٤) بما يلي :

انه لما كانت المادة رقم (٢٢) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والواردة ضمن نصوص الباب الثاني الخاص بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية تنص على أن (يعفى من الضريبة :

أولاً :

ثانياً :

ثالثاً : أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الاسماك وذلك على النحو التالى :

١ -

٢ -

رابعا : أرباح مشروعات مراكب الصيد التى يملكها اعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك من عمليات الصيد ، وذلك على النحو التالى :

١ -

٢ -

خامسا :

ولما كان المشروع قد اعفى بالنص المتقدم من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أرباح شركات مصايد الاسماك وأرباح مشروعات مراكب الصيد التى يملكها اعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك من عمليات الصيد وذلك على النحو الوارد بالنص المذكور ، وكان هذا الاعفاء استثناء مقررأ بنص خاص فانه تبعا لذلك لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه خاصة وانه قد ورد بنص يترتب عليه آثار مالية ، وبناء على ذلك فان اعمال الاعفاء الضريبى المشار اليه يكون قاصرا على أرباح المنشآت المحددة بالنص المذكور والتي لها وصف شركات مصايد الاسماك ، ومؤدى ذلك أن ماعدا هذه المنشآت من مشروعات تخضع أرباحها للضريبة المذكورة ولا تفيد من الاعفاء المقرر بالمادة المذكورة .

ولما كانت مشروعات استزراع الاسماك تمارس نشاطا يمكن لى فرد أو مجموعة من الافراد مزاولته بعد الحصول على الترخيص اللازم من الجهات المختصة وليس له علاقة بشركات مصايد الاسماك التى تختص بصيد السمك وبيعه وليس الترتيبه والبيع ، فمن ثم فان هذه المشروعات لا تعتبر من المنشآت المقرر الاعفاء الضريبى المشار اليه لارباحها حيث لا تعد من شركات مصايد الاسماك كما انها ليست من مشروعات مراكب الصيد التى يملكها اعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك التى يقتصر الاعفاء المشار اليه عليها بصريح النص المتقدم ، ومن ثم فان الاعفاء المقرر بالمادة (٢٢) المشار اليها لا ينطبق على أرباح مشروعات استزراع الاسماك ولايجوز والحالة هذه اعفاؤها من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية - ويؤيد ذلك ويؤكده أن المشروع قد قرر صراحة

اخصاص أرباح هذه المشروعات للضريبة على الارباح التجارية والصناعية طبقا لصريح حكم المادة (٢١) من ذات القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الواردة ضمن نصوص الباب الثانى الخاص بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية والتي تنص على انه :

أولاً :

ثانياً : تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها ليا ، ومن مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب وحظائر تربية المواشي وتسمينها ومشروعات مزارع الثروة السمكية
الامر الذى يقطع بعدم سريان الاعفاء المقرر بنص المادة (٢٢) المشار اليها من ذات القانون على مشروعات استزراع الاسماك ويؤكد عدم جواز اعفاء ارباحها تبعاً لذلك من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على النحو سالف الذكر .
لذلك انتهى رأى ادارة الفتوة الى عدم سريان الاعفاء من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المنصوص عليه بالمادة (٢٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل على ارباح مشروعات استزراع الاسماك المعروضة حالتها وعدم جواز اعفائها من هذه الضريبة طبقاً لهذا النص - وذلك على الوجه المبين بالاسباب .
وافقت المصلحة على فتوى مجلس الدولة ورأت تعميمها

تعليمات تفسيرية رقم « ٢ »

المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
بشأن اخضاع مكافآت المنتدبين من جهات
حكومية الى جهات خاصة لفئة ثابتة قدرها ٥ %
دون سند من القانون

لاحظ الجهاز المركزى للحسابات عند التفتيش على بعض المأموريات أن العمل يجرى على اخضاع مكافآت العاملين المنتدبين من جهات حكومية أو هيئات عامة أو قطاع عام الى المدارس الخاصة أو الجمعيات الخيرية أو الاتحادات أو المعاهد الخاصة ، وغيرها من الجهات الخاصة للضريبة على المرتبات لفئة مقطوعة قدرها ٥ % بالمخالفة لاحكام البند (٢) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ونظراً لأن المادة المشار اليها تنص على انه :-
استثناء من السعر المحدد في المادة ٥٦ من هذا القانون :-

(١)
(٢) تفرض الضريبة بسعر ٥ % ودون أى تخفيض على المبالغ التى يحصل عليها - العاملون الخاضعون للضريبة فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والحكم المحلى ، والهيئات العامة

وحدات القطاع العلم والمعاملين بكدرات خاصة - علاوة على مرتباتهم الاصلية من اى وزارة او هيئة عامة او اى جهة ادارية او وحدة من وحدات الحكم المحلى او القطاع العلم غير جهات عملهم الاصل . اى ان الشروط الواجب توافرها لتطبيق هذه المادة هى :-
(١) ان يكون الممول من المعاملين فى وحدات الجهاز الادارى للدولة . او الحكم المحلى او الهيئات العامة او القطاع العلم او المعاملين بكدرات خاصة
(٢) ان يحصل على مبالغ علاوة على مرتبه الاصل من وزارة او هيئة عامة او اى جهة ادارية او وحدة من وحدات الحكم المحلى او القطاع العلم .
فى حالة تخلف اى من الشرطين سالفى الذكر فان المبالغ التى يحصل عليها الممول تخضع للضريبة على المرتبتات بالاسعار العادية الواردة بالمادة ٥٦ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

تعليمات تفسيرية رقم « ١ » للمادة ١٣ بند ٥

من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ٨٩ بفرض ضريبة الايولة

سبق ان اصدرت المصلحة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٨ تعليماتها التفسيرية رقم (٢) للمادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن مدى خضوع جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية لضريبة التركة ورسم الايولة وجاء فى نهاية تلك التعليمات ان المادة (١٢) من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على ما يلى :-
يعفى من الرسم ولا يدخل فى تقدير قيمة التركة :

- أولا :
 - ثانيا مجموعهات الكتب ومجموعات النقود القديمة والاتواط ومجموعات طوابع البريد .
 - وطبقا لهذا النص كان يشترط للاعفاء من ضريبة التركة ورسم الايولة بالنسبة لهذه المجموعات توافر الشروط الاتية :
 - ألا تكون معدة للاتجار بها
 - ألا تزيد قيمة هذه المجموعات على عشر قيمة التركة بأجمعها بحيث تحصل الرسوم على مازاد على ذلك .
 - الاتباع فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ وفاة المورث باستثناء الصور والتماثيل الخاصة بأفراد أسرة المتوفى .
- ونظرا لأن المشرع بالمادة ١٣ بند ٥ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ٨٩ - وهو النص المقابل للبيدثا من الفقرة الثالثة من المادة ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - لم يستيق من هذه الشروط الا الشرط الاول وهو أن تكون تلك المجموعات والعملات والاتواط والطوابع غير معدة للاتجار فيها .

فيكون بهذه المثابة قد أسقط من النص الجديد الشرطين الثاني والثالث المشار اليهما لهذا
يتعين الغاء العمل بما جاء بالتعليمات التفسيرية رقم (٢) للمادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ خلافاً بالشرطين سالف الذكر .
ويعتبر مسألة الحكم على كون هذه الاشياء معدة للتجار فيها من عدمه من قبيل المسائل
الموضوعية التي يتصرف فيها على ضوء بحث جهة التنفيذ لها .
ويعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ ويلغى
العمل بالتعليمات التفسيرية رقم (٢) للمادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

تعليمات تفسيرية رقم (١)

**للمادة رقم (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن مدى خضوع الفائدة المستحقة على
المبالغ المسددة لحساب احتياطي شراء سندات
حكومية المودعة بالبنك المركزي للضريبة على
ايرادات رؤوس الأموال المنقولة**

استفسرت الادارة المركزية للحسابات المركزية بوزارة المالية وكذلك بعض شركات القطاع
العام عن مدى خضوع الفوائد التي تستحق لشركات العام عن استثمار المبالغ المخصصة
لشراء سندات حكومية مودعة بالبنك المركزي للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة .
وقد انتهى رأى المصلحة الى ان هذه المبالغ التي يتم تجنيبها من الارباح الصافية القابلة
للتوزيع في شركات القطاع العام على نمة شراء سندات حكومية وايداعها بالبنك المركزي
المصرى بحسابات وزارة المالية - شعبة حسابات القطاع العام - نظير فائدة تسدد لهذه
الشركات ، الى خضوع هذه الفوائد للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة .
حيث تعتبر هذه المبالغ قرضاً على الخزنة العامة لصالح الشركات الى ان يتم شراء سندات
حكومية بها ، وذلك استناداً الى بند (٢) من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
والتي تتضمن سريان الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة - على « فوائد القروض
على اختلاف انواعها التي تصدرها او تعقدتها الحكومة او وحدات الحكم المحلي او الاشخاص
الاعتبارية او الشركات او المنشآت بصفة عامة او تكون مطلوبة لديها بآية صفة كانت » .
وبناء عليه توجه المصلحة نظر المأموريات المختصة بمتابعة شعبة حسابات القطاع العام
بالادارة المركزية للحسابات المركزية بوزارة المالية في خصم الضريبة على ايرادات رؤوس
الأموال المنقولة على الفوائد التي تستحق لشركات القطاع العام وتوريدها للمصلحة طبقاً
لاحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته
التنفيذية .

كتاب دورى رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن اختيار الممول الخاضع لضريبة الأرباح الناتجة من الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية للجهة التى يتمتع فيها بالمساحة المعفاة حال امتلاكه لأكثر من مساحة مزروعة في أماكن مختلفة

أثار الجهاز المركزى للمحاسبات موضوع كيفية تحديد المساحة المعفاة من ضريبة الأرباح الناتجة عن الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية تطبيقاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل - حال امتلاك - الممول لأكثر من مساحة منزرعة بالمحاصيل البستانية في أماكن مختلفة إزاء اختلاف ضريبة الاطيان الزراعية من حوض الى آخر .

وقد انتهت مصلحة الضرائب العقارية بكتابتها رقم ٨٣٠ في ١٢/٩/١٩٨٩ ، (ملف رقم ٢٢٨ - ٢٢/٧) الى انه إزاء سكوت المشرع عند تحديد أسلوب الإعفاء المقرر بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، فإنه يكون للممول الخاضع للضريبة على الاستغلال الزراعى اختيار الجهة التى يتمتع فيها بالمساحة المعفاة حال امتلاكه لأكثر من مساحة مزروعة في أماكن مختلفة .

وبحث أن مأموريات الضرائب العقارية بالمحافظات تختص طبقاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - بربط وتحصيل الضريبة على الأرباح الناتجة من الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية وفقاً للبيانات والإقرارات المقدمة من الممولين إلى مأمورية الضرائب المختصة على النموذج (٤٧) ضرائب والمرسلة من هذه المأمورية الى مأموريات الضرائب العقارية على النموذج (٤٨) ضرائب .

لذلك فإن المصلحة تنبه الى مراعاة إعفاء المساحة التى يختارها الممول حال امتلاكه لأكثر من مساحة مزروعة في أماكن مختلفة من الضريبة على الأرباح الناتجة من الاستغلال الزراعى وذلك طبقاً للبيانات الواردة من مأمورية الضرائب على النموذج رقم (٤٧) ضرائب وحسابات الضريبة عن باقى المساحة وتحصيلها وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة على صورة النموذج رقم ٤٨ ضرائب - مع رد النماذج التى لا تشمل على بيان المساحة المعفاة الى مأمورية الضرائب لاستيقائها .

كما يرداعى تطبيق تعليمات المصلحة الصادر بها الكتاب الدورى رقم (١) لسنة ١٩٨٤ حول ذات الخصوص .

مكتب دورى رقم (١٩) لسنة ١٩٩٠ فى شأن تطبيق الأحكام الواردة فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الخاص بتأجير وبيع الأماكن على حالة البيوع الجبرية

نصف المادة رقم ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأحكام بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على أنه « يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية المؤجرة لغير أغراض السكن الحصول على ٥٠ ٪ - من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين » .

وقد ثار خلاف فى الرأى حول تطبيق أحكام هذه المادة فى مدى أحقية مالك العقار فى الحصول على نسبة الـ ٥٠ ٪ التى نصت عليها أحكام المادة ٢٠ وذلك فى حالة البيع الجبرى . إدارة الفتوى بوزارة المالية انتهى رأياها فى فتواها - الصادرة بكتابها رقم ٦٢٩ بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٨٨ ملف رقم ١٥ / ١ / ٦٢١ الى أحقية المالك فى الحصول على نسبة الـ ٥٠ ٪ من ثمن البيع أو التنازل عن المتجر أو المصنع التى كفلتها له أحكام المادة رقم ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى حالة البيع الجبرى تماما كما فى حالة البيع الرضائى . ونظرا لأهمية الموضوع فقد أعيد عرضه مرة ثانية على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة والتى أصدرت فتواها فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٩٠ بتأكيد ما سبق وإن خلص إليه الرأى القانونى بإدارة الفتوى من سريان حكم المادة رقم ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البيوع الجبرية .

وقد استندت كل من إدارة الفتوى لوزارة المالية والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى بيان رأياها الى أن الغرض الاساسى الذى هدف اليه المشرع من أحكام المادة رقم ٢٠ وهو الرغبة فى إعادة التوازن بين طرفى العلاقة التأجيرية ورفع القين عن أصحاب العقارات بالمواقع الممتازة والأهلة بالسكان حيث تكون القيمة الإيجارية لها منخفضة لانتساب إطلاقا مع ما يجنيه مستأجر ومستقل العين من أرباح . ومن ثم فلا مبرر على الإطلاق فى سلب المالك لهذا الحق مهما كانت طريقة البيع ذلك لأن البيع سواء تم جبريا أو رضائيا فإن ذلك لن يؤثر إطلاقا على قيمة حق الإيجار .

وقد تمت الموافقة على فتوى الجمعية العمومية ونهبت المصلحة على مأمورياتها وجوب مراعاة ملأه بهذه الفتوى بكل دقة من سريان حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البيوع الجبرية التى تجريها مصلحة الضرائب لمصانع أو متاجر مدينها المستأجر (المول) على أن يتم أخطار مالك العقار بمكان وميعاد إجراء البيع . كما نهبت المصلحة أيضا إلى الغاء كل ما يخالف ذلك من تعليمات سبق صدورها فى هذا الخصوص .

كتاب دورى رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠
فى شأن ايقاف العمل بالتعليمات التفسيرية
العامه رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد تقييم
وعاء الضريبة للجهات التى تتعامل بالعملة
الأجنبية وأسس احتساب وتوريد الضرائب
المستحقة

سبق للمصلحة ان أصدرت بتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٨٩ التعليمات التفسيرية العامة رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ بخصوص قواعد تقييم وعاء الضريبة للجهات التى تتعامل بالعملة الأجنبية وأسس احتساب وتوريد الضرائب المستحقة .
ولأن موضوع تقييم العملات الأجنبية الداخلة فى الوعاء الضريبى للجهات التى تتعامل بالعملة الأجنبية معروض حالياً على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاستطلاع الرأى فى شأن تحديد تاريخ سعر الصرف الواجب التطبيق عند تحويل العملات الأجنبية الى ما يعادلها من العملة المصرية .
فقد تقرر ايقاف العمل بالتعليمات التفسيرية العامة رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ المشار اليها باستثناء حالات التقادم وذلك لحين صدور فتوى الجمعية العمومية فى الموضوع ذاته .

الثالث

القسم

كيفية التعامل
مع مصلحة الضرائب

ارشادات عامة

- ١ - يلتزم كل ممول يزاول نشاطا تجاريا او صناعيا او حرفيا او مهنيا او نشاطا غير تجارى ان يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة النشاط
- ٢ - على كل ممول ان يطلب من مصلحة الضرائب استخراج بطاقة ضريبية وحتى لا يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في القانون
- ٣ - على كل مالك او منتفع بعقار مخصص كله او بعضه لتجارة او صناعة او مهنة تجارية او غير تجارية او ان يكون به مركز او فرع او مكتب لاية شركة او منشأة تجارية او صناعية مصرية او اجنبية ان يقدم الى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ شغل او تأجير هذه الاماكن اخطارا مبينا فيه الاماكن المستقلة في الاغراض المتقدمة ونوع التجارة او الصناعة او المهنة التي يزاولها شاغل المكان واسم المستغل سواء كان هو المالك او المستأجر كما يقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ النزول عن الايجار او إنهائه ويقع عبء الاخطار على المالك والمستأجر معا اذا كان من يزاول النشاط مستأجرا من الباطن
- ٤ - على اصحاب العقارات التي يجرى انشاؤها او ترميمها او هدمها اخطار مصلحة الضرائب عن المقاولين واصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الاتفاق معهم على اشاء او ترميم او هدم كل وبعض العقارات
- ٥ - على الجهات التي تختص بالترخيص بطبع او نشر الكتب والمؤلفات والمصنعات الفنية وغيرها او تسجيلها او الايداع لديها اخطار مصلحة الضرائب في كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب او المصنف او غيره
- ٦ - على المختصين في الحكومة ووجدهات الحكم المحلي والهيئات العامة وال نقابات التي يكون من اختصاصها منح ترخيص مزاولة تجارة او صناعة او حرفة او مهنة معينة او يكون من اختصاصها منح تراخيص لبناء عقار او لامكان استعمال عقار في مزاولة تجارة او صناعة او مهنة ان يخطروا مصلحة الضرائب عند منح اى ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص ويطلب الترخيص وفي جميع الاحوال لا يجوز منح ترخيص لمزاولة اية تجارة او صناعة او حرفة او مهنة غير تجارية او تجديده الا اذا كان الطالب حاصلا على بطاقة ضريبية
- ٧ - على المختصين في الحكومة ووجدهات الحكم المحلي والهيئات العامة والنقابات والشركات ووجدهات القطاع العام وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحية

والمؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والروابط والاندية والاتحادات ان يخطروا مصلحة الضرائب عن اى معاملة تزيد قيمتها على عشرة جنيهات مع اى تاجر من تجار القطاع الخاص وبين ان قيمة التوريدات والمشتريات والمقاولات والخدمات وما اليها في موعد اقضاء آخر ابريل ويوليه واكتوير ويتاير من كل عام وفقا لتاريخ التعامل .

٨ - على البنوك والشركات والهيئات والاشخاص الذين من مهنتهم بصفة اصلية او تبعية اداء ما تنتجه القيم المنقولة من ارباح وايرادات وغيرها ان يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل اول مارس من كل سنة اقرارا موضحا به اسماء ومحال اقامة ووظائف او مهن الاشخاص الذين قيدت لحسابهم او اديت لهم اية مبالغ .

٩ - على اصحاب وبعديرى المنشآت عامة واصحاب الانشطة او المهن غير التجارية الذى يؤدون بمناسبة قيامهم باى عمل من اعمال مهنتهم الى اى شخص من غير موظفيهم او عمالهم اية مبالغ على سبيل العمولة او السمسرة او الرد التجارى او غير ذلك من الاتعاب ان يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل اول مارس من كل عام اقرارا موضحا به اسماء ومحال اقامة ووظائف ومهن الاشخاص الذين اديت اليهم المبالغ ومقدار المبلغ المؤدى لكل منهم ونوعه .

١٠ - اذا تبين لاحدى الهيئات العامة القائمة على مرافق الكهرباء او المياه او المواصلات السلكية واللاسلكية ان من يطلب الانتفاع بخدماتها لأول مرة من ممول الضريبة على الارباح التجارية او الصناعية او الضريبة على ارباح المهن غير التجارية وجب عليها اثبات رقم البطاقة الضريبية واسم المأمورية التابع لها في الطلب المقدم منه ، فاذا لم يكن قد صدرت له بطاقة ضريبية وجب حفظ الطلب لحين استخراج هذه البطاقة وتخطر مصلحة الضرائب باسم الممول ثلاثيا وعنوان مزاولة النشاط ونوعه .

١١ - رقم ملك مدون بالبطاقة الضريبية وعليك ان تدونه في جميع - مكاتباتك التى ترسلها الى مأمورية الضرائب .. وتتصكك بايداع مكاتبات مصلحة الضرائب وصور جميع مكاتباتك الخاصة بالضرائب في ملف خاص تيسيرا لانجاز اعمالك وحتى يكون مرجعا لك .

١٢ - يجب عدم رفض اى مكتبة تصكك من مصلحة الضرائب لان الرقص معناه اهدار لحقوقك في الدفاع عما ورد بهذه الاخطارات وتصبح الضريبة نهائية بعد قيام المصلحة باتخاذ الاجراءات التى نظمها القانون في هذا الشأن .

١٣ - واضب على تسديد اقساط الضرائب في مواعيدها وحتى لا تجبر على تسديد باقى الاقساط فورا .

١٤ - احتفظ بجميع ايصالات السداد لترجع اليها عند اللزوم لمعرفة مركزك الضريبى .

١٥ - على كل ممول من ممول الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على ارباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل ان يقدم الى المصلحة اقرارا بما لديه من ثروة هو وزوجه واولاده القصر مهما تنوعت وايضا كانت ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذى يخضع ايراده للضريبة على الارباح التجارية والصناعية او للضريبة على المهن غير التجارية ويجب ان يوقع من الزوجين - ويقدم هذه الاقرارا دوريا كل كل خمس سنوات - كما يقدم في حالة مغادرة البلاد مغادرة نهائية او عند توقفه كليا عن مزاولة النشاط او عند التنازل عن كل منشاته وفي حالة كون الممول قاصرا او محجورا عليه او غائبا فان عبه تقديم ذلك الاقرار يقع على الولى او الوصى او القيم او النائب .

١٦ - اذا توقفت منشاتك عن العمل خلال السنة كليا او جزئيا او تنازلت عن كل او بعض من المنشاة وجب عليك تبليغ مأمورية الضرائب المختصة بذلك في خلال ثلاثين يوما على الاكثرم تاريخ التوقف حتى لا تلغزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة

١٧ - اذا تنازل اليك شخص عن كل او بعض منشأته يجب عليك تبليغ مأمورية الضرائب التابع لها المنشأة عن هذا التنازل في خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله حتى تتحدد مسؤوليتك بمقدار الضرائب التي تخطرك بها المصلحة .

١٨ - للشخص الذي يرغب في مقادرة البلاد مقادرة نهائية ان يطلب من مصلحة الضرائب اخطاره بما تحده او تقدره له من ارباح والضرائب المستحقة عليه حتى اخر سنة ضريبية بشرط ان يكون قد قدم الاقرارات المتتمة بتقديمها وفقا لاحكام القانون بعد سداد الرسم الذي لا يجاوز عشرين جنيها وعلى مصلحة الضرائب اجابته الى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمها المطلب .. ويسرى ذلك بالنسبة للممول الذي يرغب في التوقف عن مزاوله نشاطه التجاري او الصناعي او المهني او يتنازل عن كل منشأته .

١٩ - يجب على المولين تقديم اقراراتهم السنوية في المواعيد المحددة قانونا وهي من اول يناير الى ٣١ مارس بالنسبة لمولى ضريبة الارباح التجارية . والصناعية والمهن غير التجارية وهي من اول يناير الى ٣٠ ابريل بالنسبة لمولى ضريبة الدخل العام وعليهم سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات في خلال مواعيد تقديم الاقرارات وحتى لا تطبق عليهم الجزاءات المنصوص عليها في القانون .

٢٠ - حدود الاعفاء للاعباء العائلية لمولى ضريبة الارباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية والمرتبكات كمايلي . -

٧٢٠ سنويا للممول الاعزب

٨٤٠ سنويا للممول المتزوج ولا يعول اولادا او غير متزوج ويعول ولدا او اكثر

٩٦٠ سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا او اكثر ولا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد

٢١ - اعالة الابن في حدود سن ٢١ سنة الا اذا كان ذا عاهة تقعهه عن الكسب او كان طالبا بمراحل التعليم العالي وبشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين واحالة الابنة تكون اذا كانت غير متزوجة وغير عاملة

٢٢ - تلغزم كل منشأة سواء كانت فردية او متخذة شكل شركة - اشخاص بالنسبة للارباح التجارية والصناعية ان تقدم اقرارها السنوي مستندا الى الدفاتر والمستندات في الاحوال الاتية : -

١ - اذا كان رأس مال المنشأة يزيد على عشرة آلاف جنيه وفقا للعقد او السجل التجاري او الصناعي

ب - اذا تجاوز صافي ربح المنشأة السنوي وفقا لآخر اقرار او ربط نهائي خمسة الاف جنيه .

ج - اذا تجاوز اجمالي ايرادات النشاط الجارى للمنشأة خمسين الف جنيه في السنة . والالتزام بامساك الدفاتر في الحالتين الاخيرتين يكون عن السنة التالية للسنة التي قدم عنها الاقرار او تم خلالها الربط النهائي او تجاوز فيها اجمالي ايرادات النشاط الجارى المبلغ المشار اليه بحسب الاحوال .

٢٣ - يلتزم ممول الضريبة على ارباح المهن غير التجارية بامساك دفتر يومية يؤثر على كل صفحة منه من المأمورية المختصة وان يقيد فيه يوما بيوم كل الايرادات وكذلك التكاليف والمصروفات الفعلية اللازمة لمباشرة المهنة .

٢٤ - على مولى الضريبة على ارباح المهن غير التجارية ان يسلم الى كل من يدفع اليه مبلغا مستحقا بسبب ممارسته المهنة كاتعاب او عمولة او مكافأة او اى مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة موضحا به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل موقعا عليه منه ويستخرج هذا الايصال من دفتر ذى قسائم مسلسلته تسلمه مصلحة الضرائب لكل ممول .

٢٥ - المصلحة حق تصحيح الاقرار او تعديله واطارك بهذه التصحيحات والتعديلات وعليك ان توافي المصلحة كتابة براك فيها خلال شهر من تاريخ استلامك النموذج ١٨ ضرائب . ٥ ضريبة عامة .

كما وان لك الحق ان تطعن في النموذج ١٩ ضرائب خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامك له ويستفيد الشريك الذي لم يعترض او يطعن من اعتراض او طعن شريكه .

٢٦ - في حالة الخلاف الخاص بالممول الى لجنة الطعن يجب على الممول ان يحضر امام اللجنة في ميعاد الجلسة المحدد لنظر طعنه اما بنفسه او بوكيل عنه والا اعتبر الطعن كأن لم يكن في حالة عدم الحضور .

٢٧ - احرص دائما على الحصول على فاتورة شراء او صورة فاتورة البيع او ايصال سداد اتعاب المهن غير التجارية او ايصال من الحرفيين واعضاء النقابات المهنية حيث ان هذه المستندات تساعد وتسهل عملية تحديد ارباحك فضلا عن امكان خصم المبالغ للحرفيين من صافي الدخل السنوي في حدود ١٠ / منه ويحد اقصى ١٠٠٠ جنيه

٢٨ - اذا دفعت مبلغا على سبيل العمولة او السمسرة الى اى شخص ليس من مهنة السمسرة او الى اى شخص غير معروف نشاطه بتعين عليك اخطار مصلحة الضرائب عن اسماء هؤلاء الاشخاص وعن قيمة السمسرة او العمولات وعليك حجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة .

٢٩ - بالنسبة للشقق المختصة على المؤجر سواء اكان مالكا او مستأجرا ان يبلغ مأمورية الضرائب المختصة خلال ١٥ يوما التالية لعقد الايجار ببيان الوحدات المفروشة وعدد الحجرات وقيمة الايجار مفروشا والقيمة الايجارية لكل منها المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية .

وعليه عند انتهاء عقد الايجار اخطار مصلحة الضرائب بذلك خلال ١٥ يوما التالية لانتهاء العقد .

وعلى مالك العقار او المسئول عن ادارته ان يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار المملوك ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة وذلك في نفس المواعيد السابقة

٣٠ - يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة او على اقساط بحيث لا تتجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة

واذا طرأت ظروف عامة او ظروف خاصة بالممول تحول دون - تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة جاز لرئيس المصلحة او من ينييه تفسيطها على مدة اطول بحيث لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبية

٣١ - يستحق في اول يناير من كل سنة مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي المصرى على -

١ - ما يجاوز مائتي جنيه مما لم يورده من الضرائب الواجبة الاداء من واقع الاقرار او الربط او صدر قرار بتفسيطها ويسرى هذا الحكم لاول مرة على رصيد الضرائب المستحقة على الممول في اول يناير من السنة التالية لتاريخ صدور هذا القانون ثم تحسب سنويا على الرصيد في اول يناير من كل سنة مع حذف كسور الجنيه عند الحساب .

٢ - مالم يورده من الضرائب التي ينص القانون على حجزها من المنيب وتوريدها الى الخزنة العامة .

٢٢ - في حالة الربط الاضافي بسبب استعمال احدى الطرق الاحتياطية يلزم الممول بإداء ٢٥ / من قيمة الضريبة المستحقة نتيجة هذا الربط الاضافي في ذلك دون الاخلال للتعرض لعقوبة السجن فضلا عن انها جريمة مخرطة بالشرف والامانة تحرم المحكوم عليه من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار

٢٣ - يعاقب الممول بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ ج في حالة عدم تقديم اقرار الثروة في الميعاد .

٢٤ - في حالة ثبوت عدم مطابقة الاقرار السنوي في الارباح التجارية والصناعية للحقيقة فانه فضلا عن ان للمصلحة الحق في تصحيح الاقرار او تعديله او عدم الاعتماد به وتحديد الارباح بطريقة التقدير ان يلزم الممول بإداء مبلغ اضافي للضريبة بواقع ٥ ٪ من فرق الضريبة المستحقة بحد اقصى مقداره ٥٠٠ جنيه .

ويضاعف هذا المبلغ الاضافي في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة - ويزاد الى ثلاثة امثاله عند تكرار المخالفة في اية سنة من السنوات التالية للسنة التالية .

٢٥ - يلزم ممول ضريبة الارباح التجارية والصناعية وممولو ضريبة المهن غير التجارية وممولو الضريبة العامة على الدخل الذين لم يقدموا اقرارا في الميعاد بتسديد مبلغ اضافي يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط ويخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة الى لجان الطعن .

٢٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه مؤجر الوحدة المفروشة سواء كان مالكا او مستأجرا لها الذي لا يقوم بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لبدء عقد الايجار مفروشا ببيان عن الوحدات المؤجرة - مفروشة وعدد حجراتها وقيمة الايجار ومفروشا والقيمة الاجارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية .

بالنسبة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية :-

لاحظ ان ضريبة الارباح التجارية والصناعية تفرض على صال ارباح المهن والمنشآت التجارية او الصناعية او المتعلقة بالحرف وعلى صال الارباح التي تتحقق خلال السنة من اى نشاط تجارى او صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ويقصد بالصفقة الواحدة كل عملية شراء بنية البيع لاشياء منقولة غير معدة للاستعمال للشخصى او للاستثمار وبشروط :-
١ - ان يزيد ثمن شرائها او يبيعا عن عشرة آلاف جنيه او ان يزيد اجمالى الربح المحقق منها على الفى جنيه .

ب - ان تكون العملية ناتجة عن نشاط تجارى او صناعى وتذكر انها تفرض كذلك على :-

- الارباح الناتجة عن عمليات السمسرة او الوكالة بالمعولة
- الارباح الناتجة من تأجير محل تجارى او صناعى سواء شمل الايجار كل او بعض عناصره المادية او المعنوية .

- الارباح الناتجة من تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية
- الارباح الناتجة مع بيع اى اصل او يشترون العقارات لحسابهم عادة او بقصد بيعها وعلى الارباح التي يحققها من يشيرون العقارات لحسابهم عادة او بقصد بيعها وعلى الارباح من عمليات تقسيم اراضى البناء والتصرف فيها .

- ارباح تأجير اكثر من وحدة سكنية مفروشة او واحدة او جزء منها .
- تفرض ضريبة بسعر ٥ ٪ على اجمالى قيمة التصرف في العقارات المبنية او الاراضى داخل

كربون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها او بعد اقامة منشآت غير ذلك وسواء كانت اقامة المنشآت على ارض مملوكة للممول او للغير .

ويستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات والايالة من مورث بحالتها عند الميراث .

ولا تسرى الضريبة العامة على الدخل في هذه الحالة .

- الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق - الفاكهة المنتجة اذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ٢ افدنة - او من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية اذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فداناً واحداً - وكذا مشاتل المحاصيل البستانية ايا كانت المساحة المزروعة منها مالم يكن انشاء المشتل للمنفعة الخاصة لاصحابها وتكون فئات الضريبة ومع مراعاة المساحة المعفاة على اساس مثل الضريبة المقررة بضريبة الاطيان عن المساحة التي لا تجاوز عشرة افدنة وعلى اساس مثل هذه الضريبة على المساحة التي تزيد على ذلك .

طريقة احتساب الضريبة على ارباح الشقق المفروشة

بالنسبة للشقق المفروشة يحتسب صافي الربح على اساس قيمة الايجار الفعلي مفروشا مخصوصا منه ٥٠ ٪ مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها بالقانون ..

ولا يجوز ان تقل قيمة الايجار المتخذ اساسا لربط الضريبة عما ياتي :

١ - عشرة امثال القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للاماكن المنشأة قبل ١/١/١٩٤٤

ب - سبعة امثال القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للاماكن المنشأة من ١/١/١٩٤٤ وقيل ٥/١١/١٩٦١ .

ج - خمسة امثال القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للاماكن المنشأة من ٥/١١/١٩٦١ وقيل ٦/١٠/١٩٧٢ .

د - ثلاثة امثال القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الاماكن المنشأة منذ ٦/١٠/١٩٧٢ .

ترتبط الضريبة على اساس الارباح الفعلية ايرادا ومصروفا بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة في عقارات تقع خارج كربون المدينة .

تخفف الضريبة المستحقة الى النصف بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكن الطلاب .

سعر الضريبة

١ - بالنسبة للمنشآت التجارية :-

٢٠ / على الـ ١٠٠٠ جنيه الاولى بعد حد الاعفاء

٢٢ / على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية

٢٧ / على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية

٢٢ / على الـ ٢٥٠٠ جنيه التالية

٢٥ / على الـ ٣٠٠٠ جنيه التالية

٢٨ / على الـ ٣٥٠٠ جنيه التالية

٤٠ / على الـ مازاد على ذلك

يستحق رسم تنمية الموارد المالية للدولة قدره ٢ ٪ على ما زاد على ١٨٠٠٠ جنيه .

٢ - بالنسبة للمنشآت الصناعية .

٢٠ / على الـ ١٠٠٠ جنيه الاولى

٢٢ / على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية

٢٧ / على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية

٣٢ / على الـ ما زاد على ذلك

يستحق رسم تنمية الموارد المالية للدولة قدره ٢ ٪ على ما زاد على ١٨٠٠٠ جنيه

- تخضع التبرعات من الارباح التجارية والصناعية وفقا لما يلي :-

١) التبرعات المدفوعة للحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ايا كان مقدارها

٢) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقا لاحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للاشراف الحكومى بما

ولايجوز تكرار خصم ذات التبرعات من وعاء اية ضريبة اخرى .

٣ - بالخصبة للمرتبات والاجور

١ - سعر الضريبة كما يلي بالنسبة للمرتبات :-

٢ ٪ من الـ ٤٨٠ الاولى

٥ ٪ من الـ ٤٨٠ الثانية

١٠ ٪ من الـ ٩٦٠ التالية

١٥ ٪ من الـ ٩٦٠ التالية

١٨ ٪ من الـ ٩٦٠ التالية

٢٢ ٪ عما زاد على ذلك

رسم تنمية موارد مالية للدولة ٢ ٪ على ما زاد عن ١٨٠٠٠ جنيه

٢ - بالخصبة لتجمع المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت التى تصرف دفعة واحدة فى سنة ما يتم توزيع هذا التجمع على سوات الاستحقاق وتحسب الضريبة على اساس ذلك .

٣ - لاتسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يزيد على ٢٤٠ جنيه سنويا

٤ - لاتسرى الضريبة على بدل التمثيل او بدل الاستقبال الا فيما يزيد على ٣٠٠ جنيه سنويا

ويشترط الا يزيد على المرتب او المكافاة او الاجر الاصلى .

٥ - لاتسرى الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك فى حدود

١٠٠ ٪ من المرتب او المكافاة او الاجر الاصلى ويشترط الا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه فى السنة .

ول جميع الاحوال لايجوز الا تزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال

وحوافز الانتاج المطاة من الضريبة على ٤٠٠٠ جنيه سنويا .

٦ - تعطى اجور عمال اليومية من الضريبة اذا كان الاجر اليومى لاي تجاوز ٤ جنيه وذلك ايا

كانت مدة خدمتهم .

واذا تجاوز الاجر اليومى ٤ جنيه ولم يتجاوز ٦ جنيه فرضت الضريبة بسعر ٢ ٪ على

مايزيد على ٤ جنيه بشرط الا يتجاوز مدة استخدامه الفعلية خلال السنة ٦ شهور متصلة او

متفصلة .

ولا يحد من صافي اليومية كل من زاد أجره اليومي على ٦ جنيه
٧ - يخصم ١٠ ٪ من إجمالي الإيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الأيراد وذلك بعد
خصم اشتراكات التأمين الاجتماعي والصناعات الخصة والتأمين على الحياة وفقا للقانون .

بالنسبة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية :-

١ - هذه الضريبة تسرى على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها
الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها للعمل كما تسرى على كل مهنة أو نشاط
لا يخضع لضريبة نوعية أخرى .

٢ - يخصم من الأرباح الصافية المبالغ التالية :-

١ - ١٠ ٪ مقابل الاستهلاك المهني، تزداد إلى ١٥ ٪ بالنسبة للكتاب والادباء والمؤلفين والفنانين
أعضاء اتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والمحدثين ونقلات المهن الفنية
ب - المبالغ التي يقدمها الممولون إلى نقاباتهم لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات على ألا يجاوز
ما يخصم ١٠ ٪ من صافي الأيراد ويشترط عدم انتفاعه بقوانين المعاشات والتأمين
الاجتماعي .

ج - اقساط التأمين على حياة الممول أو مصلحة زوجته أو أولاده القصر بعد أقصى ١٥ ٪ من
صافي الأيراد الخاضع للضريبة أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل .

د - التبرعات المدفوعة للحكومة وبعثات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .
هـ - التبرعات والإعلانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المشهورة طبقا
لنظمها ودور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف حكومي في حدود ٧ ٪ من صافي الربح
السنوي

٢ - تحذف الخسائر في أي سنة إلى السنة التالية وتخصم من أرباحها وهكذا حتى السنة
الخامسة ولا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة أخرى

٤ - يخصم ٢٠ ٪ من إجمالي إيراد الممول مقابل جميع التكاليف مالم تكن هذه التكاليف من
واقع المقتدر المنظمة أو المستندات المعتمدة أو المؤشرات والقوائم الصادرة لبعض المهن
الحرة .

٥ - يعني أصحاب المهن الحرة أعضاء النقابات المهنية لمدة ٢ سنوات من تاريخ مزاولته المهنة
وتخفيض إلى سنة إذا مضى على التفرج أكثر من ١٥ سنة .

٦ - سعر ضريبة المهن غير التجارية :-

١٨ ٪ عن الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى

٢٠ ٪ عن الـ ١٥٠٠ جنيه التالية

٢٥ ٪ عن الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية

٣٠ ٪ عما زاد على ذلك

٢ ٪ رسم تنمية موارد مالية للدولة على ما زاد عن ١٨٠٠٠ جنيه

ويلاحظ أن المبالغ التي تدفع كمكافأة عن الإرشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم
التهرب المعلق عليها قانونا وكذلك المبالغ التي يحصل عليها الأجانب غير المقيمين ممن يقومون
بإية مهنة أو نشاط خاضعة لإيراداتها للضريبة فانها تخضع لسعر ضريبة ٢٠ ٪ بغير أي
تخفيض ومع عدم خضوعها للضريبة العامة على الدخل .

بالنسبة لضريبة الدخل العام :-

- تفرض ضريبة عامة على صافي الإيراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيين
- وتحدد اوعية الضرائب النوعية كما يلي :-

١ - ناتج الأسهم والمندبات الذي توزعه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام او الخاص على الأشخاص الطبيعيين على اساس ٥٠ ٪ مما تم توزيعه وذلك بشرط ان تكون الاوراق المالية مقيمة في سوق الاوراق المالية .

٢ - يحدد وعاء الارباح التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المهن غير التجارية على اساس الوعاء الذي اتخذ اساسا لربط الضريبة النوعية قبل خصم الاعفاء المقرر للاعياء العائلية .

٣ - ايراد الاراضي وكذا العقارات في حالة الايراد الحكمي

أ - القيمة الاجارية المتخذة اساسا لربط ضريبة الاطيان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف بالنسبة للأراضي الزراعية .

ب - القيمة الاجارية المتخذة اساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف بالنسبة للعقارات وذلك في الاحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الاجارية دون خصم هذه النسبة

وعند ادراج ايراد الاطيان الزراعية والعقارات هناك طريقتان :-

١ - طريقة الايراد الحكمي عن طريق اتخاذ الاموال الاميرية والعوائد السنوية كأساس لاحتساب الايراد وخصم ٢٠ ٪ من القيمة الاجارية كمصروفات .

٢ - طريقة الايراد الفعلي عن طريق مسك دفتر منتظم يقيد به الايراد الفعلي والمصروفات الفعلية المؤيدة بمستندات

ويشترط القانون ان يقدم طلب اختيار المحاسبة على اساس الايراد الفعلي خلال الفترة التي يجب ان يقدم خلالها الاقرار وذلك في نفس الاقرار مع لصق طابع تمفة فئة ٢٠ قرشا وعلى ان يكون الطلب شاملا لجميع العقارات المبنية او لجميع الاطيان ويشترط القانون ان يقدم طلب اختيار المحاسبة على اساس الايراد الفعلي خلال الفترة التي يجب ان يقدم خلالها الاقرار وذلك في نفس الاقرار مع لصق طابع تمفة فئة ٢٠ قرشا وعلى ان يكون الطلب شاملا لجميع العقارات المبنية او لجميع الاطيان الزراعية

- يخصم من مجموع الايرادات مايلي :-

أ (فوائد الدين بشرط عدم سبق خصمها من وعاء ضرائب نوعية والا تكون قد عقدت بضمان اوراق او ودائع ايراداتها معفاة من الضرائب

ب (- الضرائب المباشرة التي سددها خلال السنة السابقة فيما عدا الضريبة العامة على الدخل وضريبة التركات ورسم الايولة والغرامات والتعويضات ومقابل التأخير والمبالغ الاضافية للضريبة

ج (المبالغ المسددة تحت حساب الضريبة النوعية

د (الضريبة المسددة من واقع اقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها اقرار الضريبة العامة على الدخل .

هـ (التبرعات للحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي ايا كان مقدارها .

و (التبرعات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة ودور العلم والمستشفيات التي تحت اشراف الحكومة في حدود ٧ / من صافي الدخل الكلي السنوي للممول .

ز) القسط الايراد المرتبة لدى الحياة والنفقات الملزم بها للمول قانوناً او تنفيذاً لحكم قضائي على الا يجاوز الخصم ١٠ ٪ من صافي الدخل السنوي .

ح) اقساط التأمين على حياة المول لمصلحة او مصلحة زوجة واولاده على الا يتجاوز قيمة القسط ١٥ ٪ من صافي الايراد الكلي السنوي للمول او ٢٠٠٠ جنيه ايهما اقل بشرط عدم سبق خصمها من وعاء اي ضريبة اخرى .

ط) المبالغ التي يشتري بها للمول في ذات السنة المقدم عنها الاقرار اسمها او سندات شركات المساهمة او سندات التنمية للحكومية او شهادات الاستثمار او الادخار او ايداعها احد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك كله في حدود ٢٠ ٪ من صافي الدخل السنوي للمول ويحد القصي ٢٠٠٠ جنيه .

ويشترط ايداع السندات او شهادات الاستثمار او المبالغ في احد البنوك في ذات سنة الشراء مع التصرف فيها لمدة ٢ سنوات .

ويلاحظ في جميع الاحوال انه لايجوز ان يزيد اقساط التأمين والمبالغ التي يشتري بها اسمها او سندات التي تخصم على ٤٠٠٠ جنيه في السنة سعر الضريبة .

□ اولا : - لجان الطعن

لجان طعن الضرائب تختص بالفصل في جميع اوجه الخلاف بين المول ومصلحة الضرائب في المنازعات المتعلقة بالضرائب وتتناول نظر طعون ممول

١ - الضريبة على الايرادات رؤوس الاموال المنقولة

٢ - الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

٣ - الضريبة على المرتبات

٤ - الضريبة على ارباح المهين غير التجارية

٥ - الضريبة العامة على الدخل

٦ - الضريبة على ارباح شركات الاموال

٧ - ضريبة على ارباح شركات الاموال

٧ - ضريبة الدمغة

٨ - ضريبة التركات ورسم الايلولة على التركات .

سعر الضريبة تصاعدي ويلاحظ ان الشريحة الاولى ومقدارها ٢٠٠٠ جنيه معفاة - وبعد ذلك يبدأ سعر الضريبة من ٨ ٪ وينتهي الى ٦٥ ٪ والشرائح موضحة باقرار الدخل العام .

٢ ٪ رسم تنمية موارد مالية للدولة على مازاد عن ١٨٠٠٠ جنيه

ويتعين على المأمورية خلال ٦٠ يوما من تاريخ الطعن ان ترسل الى لجنة الطعن المختصة ملف السنوات المطعون فيها ويخطر المول بالاحالة ، على انه في حالة انقضاء تلك المدة دون احالة للممول ان يمرض على رئيس اللجنة مباشرة او بخطاب موصى عليه يعلم الوصول وفي هذه الحالة يقوم رئيس اللجنة بطلب الملف من المأمورية ويخطر المول الطاعن بتاريخ الجلسة .

هذا وتشكل كل لجنة من ثلاثة اعضاء من مصلحة الضرائب وجلساتها سرية ويجوز بناء على طلب الممول ان يضم عضوان يختارهما الممول من بين التجار او رجال الصناعة او المولين على ان يكون للعضو المختار ممن يقدمون ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن ١٠٠ في السنة واجاز الطعن مستقلة تصدر قراراتها ملتزمة باحكام القانون ومن حق كل من الممول ومصلحة الضرائب الطعن في قراراتها امام القضاء وعلى ان يتم ذلك في خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاعلان بالقرار .

ويلاحظ ان قرار لجنة الطعن يكون في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول واستحدث القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ امرين :-

١ - ضرورة حضور الممول او وكيله الرسمي امام اللجنة في موعد الجلسة المحدد لنظر طعنه والا اعتبر طعنه كأن لم يكن مالم يرد عذرا تقبله اللجنة ...
وواضح انه قد اصبح حضور الممول او وكيله الرسمي شرطا لازما لنظر الطعن ويغض النظر عن وجود اسباب الطعن بعريضة الطعن او في أية مذكرات تكون قد قدمت للجنة دون حضور الممول او وكيله .

٢ - يستفيد الشريك الذي لم يعترض او يطعن من اعتراض او طعن شريكه .
وللممول الحق في الاطلاع على ملفه بمقر لجنة الطعن بعد تقديم طلب الاطلاع الى السيد رئيس اللجنة .

ويتعين ان يكون الطعن جديا حيث ان القانون اجاز للجنة الطعن عند رفض الطعن الزام الطاعن بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .
ويصدر قرار لجنة الطعن يتعين تعديل ربط الضريبة وتصحيح الضريبة واجبة الاداء .
ويلاحظ ان حق الحضور امام اللجان ينحصر في :-

- ١ - اصحاب الشأن لنفسهم .
- ٢ - اقارب ذوي الشأن لغاية الدرجة الرابعة وازواجهم بتوكيل رسمي .
- ٣ - المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين بتوكيل رسمي
- ٤ - المحاسبون بتوكيل رسمي

□ ثانيا - لجان اعادة النظر في الربط النهائي

يجوز تصحيح الربط النهائي المستند الى تقرير المأمورية او قرار لجنة لجنة الطعن بناء على طلب من اصل وصورة مدمجتين يقدمه الممول الى المصلحة (لجنة اعادة النظر في الربط النهائي المختصة) خلال خمس سنوات من التاريخ الذي اصبح فيه الربط نهائيا وذلك في الاحوال الاتية :-

- ١ - عدم مزاوله صاحب الشأن اى نشاط مما ربطت عليه الضريبة النوعية او عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل
- ٢ - ربط الضريبة على نشاط معفى منها قانونا .
- ٣ - دخول اثرات غير خاضعة لضريبة نوعية في وعاء الضريبة العامة على الدخل مالم ينص القانون على خلاف ذلك
- ٤ - عدم تطبيق الاعفاءات المقررة قانونا
- ٥ - الخطأ في تطبيق سعر الضريبة

- ٦ - الخطأ في نوع الضريبة التي ربطت على الممول
- ٧ - عدم ترحيل الخصائر على خلاف حكم القانون
- ٨ - عدم خصم الضرائب واجبة خصم
- ٩ - عدم خصم القيمة الاجبارية للمقارنات التي تشغلها المنشأة
- ١٠ - عدم خصم التبرعات التي تحققت شروط خصمها قانونا
- ١١ - تحميل بعض السنوات الضريبية بايرادات او مصروفات تخص سنوات اخرى
- ١٢ - اذا تم الربط بالمخالفة لقرارات لجان تقييم رؤوس اموال المنشآت المؤسسة وتختص بنظر هذه الطلبات لجان تسمى لجان اعادة النظر في الربط النهائي يكون من بين اعضائها ممثلون من مجالس الدولة بمجلس النواب على الأقل - رئيس مجلس الدولة ومهينر اللجنة قرارها ويعتد به رئيس المصلحة او من ينوبه

ثالثا : - لجان الاسقاط الضريبي

- يجوز اعفاء الممول من الضرائب المستحقة عليه كلها او بعضها ومن مقابل التأخير في الاحوال الآتية :
- ١ - إذا تولى الممول عن غير تركه او عن تركه مستغرقة بالدين او غادر البلاد نهائيا بغير ان يترك أموالا بها .
 - مقابل التأخير في الاحوال الآتية : -
 - ١ - إذا تولى الممول عن غير تركه او عن تركه مستغرقة بالدين او غادر البلاد نهائيا بغير ان يترك أموالا بها
 - ٢ - إذا اظهر افلاس الممول او اذا ثبت عدم قدرته على السداد او عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه .
 - ٣ - إذا كان الممول قد انتهى نشاطه وكانت له اموال يمكن التنفيذ عليها تلي بكل او بعض مستحقات المصلحة ففي هذه الحالة يجب ان يتبقى للممول أو لورثته بعد التنفيذ ما يفل ايرادا في حضور الاحياء العائلية المقررة له سنويا .
 - ويتم ذلك بطبق يقدم الى المأمورية المختصة والتي تحيله بمذكرة الى لجنة الاسقاط المختصة .
 - وبالاعتماد أن لجنة الاسقاط الفرعية تختص بنظر طلبات الاسقاط الضريبي حتى ١٠٠٠ جنيه وتختص اللجنة العليا للاسقاط الضريبي بما يزيد على ذلك النصاب . والممول الحق في تقديم التماس اعادة نظر في حالة رفض طلب الاسقاط المقدم منه ويتم عن طريق رفعه الى : -
 - ١ - اللجنة العليا في حالة صدور القرار من اللجنة الفرعية .
 - ٢ - الادارة العامة للجان اعادة النظر في الربط النهائي والاسقاط الضريبي في حالة صدور القرار من اللجنة العليا للاسقاط وفي حالة رفض التماس المقدم منه للجنة العليا للاسقاط . ويجوز سحب قرار الاعفاء اذا تبين انه قام على سبب غير صحيح .

بالنسبة لضريبة التركة ورسم الإيلولة :-

واجبت الورثة أو من ينوب عنهم شرعا . -

١ - التبليغ عن الوفاء خلال ثلاثة ايام للمأمورية المختصة

٢ - تقديم اقرار مؤقت من كافة مشتعلات وعناصر التركة وتحديد اسماء الورثة ومحال اقامتهم خلال ثلاثين يوما وهذا النموذج يصرف مجانا من مأموريات الضرائب .

ويجب ان يرفق به المستندات التالية -

- اعلام الورثة

- مستندات التصرفات من المورث الى اى من الورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاء والالتزامات

- كشوف رسمية بالمال المربوط على الاطيان وعوائد العقارات المبنية عن سنة الوفاء

- ميزانية في تاريخ الوفاء عن المنشآت التجارية والصناعية

- كشف بجرد المنقولات المنزلية في حالة وجودها .

- شهادة من البلدية بعدم خضوع العقارات المبنية والاراضى الفضاء لمقابل التحسين طبقا للقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

- تقديم محضر جرد التركة من محكمة الاحوال الشخصية او النيابة الحسبية في حالة وجود قصر ضمن الورثة

- تقديم خطابات من البنوك او اية جهة اخرى بالارصدة المستحقة للمتوفى

- تقديم ما يثبت عمل او مهنة المتوفى .

٣ - اذا ظهرت عناصر اخرى خلاف ما ادرج بالاقرار المؤقت فيقدم ببيانها على الاقرار التكميل والذي يصرف مجانا من مأموريات الضرائب .

ويرفق بالاقرار التكميل كافة المستندات التى تنطق بالعناصر المستجدة

واخيرا فان سرعة انجاز التركة يتوقف على تقديم المستندات الكاملة مرة واحدة والحصص الشامل لعناصر التركة .



دليل
مأموريات الضرائب

● اخذت مصلحة الضرائب بنظام الترقيم البريدي الذي بدأت تطبيقه هيئة البريد بهدف تحقيق مزيد من السرعة والامان للمراسلات .

وقد قامت المصلحة بانراج كل مأمورية في رقم بريدي خاص بها في حالة تصدير خطابات منها او اليها ومكتب البريد الذي تتعامل معه .

ويستهدف هذا الترقيم ضمان سلامة وصول المراسلات بين المأموريات وايضا العملاء الذين يتعاملون معها وهو اجراء يعنى في النهاية توفير الثقة بين مصلحة الضرائب والممولين .

المأمورية	العنوان	مكتب البريد	الترقيم	تتبعون
٢ م			البريدى	
١ م . الشركات المساهمة	مجمع الملكى	الضرائب	١١٩٤٧	٣٥٤٧٦٨٨ - ٣٥٥١٧٣٣
٢ م . النقل والنسيج	مجمع التحرير	مجمع التحرير	١١٥١٧	٣٥٥٧٨٨٦ - ٣٥٤٧٦٨٨
٣ م . الأدوات الخياطة	٢٩ ش . طلعت حرب	محمد فريد	١١٥١٨	٣٩٢١٩٣٨ - ٣٩٢١٩٤٩
٤ م . المحل العامة والملاهي	٣٠ ش . شريف	محمد فريد	١١٥١٨	٣٩٢٥٨٨٢ - ٣٩٢٨٢٣٤
١ م . المين غير التجارية لوم	٨ ش . المسقية . جازين سيق	القصر العيسى	١١٥٦٢	٣٥٤٧٣٥٢
٢ م . المين غير التجارية ثان	٨ ش . المسقية . جازين سيق	القصر العيسى	١١٥٦٢	٣٥٤١٣٩٦
٣ م . فركات القامرة اول	ش . حسين حجازى . الملكى	الضرائب	١١٩٤٧	٣٥٥٠٥٨١
٤ م . التلافى على المصالح	ش . حسين حجازى . الملكى	الضرائب	١١٩٤٧	٣٥٤٨٠٩٦ - ٣٥٤٣١٠٩
٥ م . الدمغة	ش . حسين حجازى . الملكى	الضرائب	١١٩٤٧	٣٥٤٨٨١٢
٦ م . الايراد المـ	٦ ش . مديرية التحرير . جازين سيق	القصر العيسى	١١٥٦٢	٣٥٤٥٤٥٥
١ م . السلع الخالصة	١٥ ش . صه الدين	محمد فريد	١١٥١٨	٩١٨٠٤١ - ٩١٧٨٣
٢ م . الخدمات	١٨ ش . النهضة الوطنية	محمد فريد	١١٥١٨	٩١٨٠٤١ - ٩١٧٨٣
٣ م . الورش واليات	١٨ ش . النهضة الوطنية	محمد فريد	١١٥١٨	٧٥٣٩٥
٤ م . الاستقل	٥ ش . ٢٦ يوليو . وايد	محمد فريد	١١٥١٨	٩٠٥٥٢٤
٥ م . المطبوعات	صلى	ميلة الاستقل	١١٥٨٤	
٦ م . فركات القامرة ثانى	٥ ش . ٢٦ يوليو	المنية	١١٥١١	٩٢٢١٣٤
	مجمع الملكى	الضرائب	١١٩٤٧	٣٥٤٤٦٧

م	العامرية	المصنوع	مكتب البريد	الرقم البريدي كالمقرون
المقاهرة رابع	١ م . الدوة الجنوبية	٢٤ طي . الزمير	القاهرة	١١٢٣٩
	٢ م . مصر الجديدة	عدارة ١ مدينة الدوة - مدينة مصر	طنطا بوليس	١١٧٥٧
	٣ م . مدينة نصر الدوة الغربية - طمس	عدارة ١ مدينة الدوة - مدينة مصر	طنطا بوليس	١١٧٥٧
	٤ م . حفران	طي . محمد سيد احمد عدارات بئر الدوة	حفران الحماضات	١١٧٢٣
	٥ م . الطلق	٤ طي . حفران	مسكن البريد	١١٧٥٩
	٦ م . الحماضات الزراعية	مدينة مصر	مدينة مصر	١١٢٤٤
	٧ م . الدوة والكيمويك	١٠١ طي . حفران	قصر الطورام	١١٦٤٤
	٨ م . الزمير	٥٤ طي . حفران	قصر الطورام	١١٧٢٥
		١٢٥٨ طي . حفران	هدائق الزيتون	١١٧٢٥
				٢٤٣٩٠١٥
اسكندرية اول	١ الدوة العامة لحفران	٢٩ طريق الحرية	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٢ مستقر حفران	٢٩ طريق الحرية	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٣ ادارة الدوة	٤٩ طريق الحرية	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٤ م . الزمير	٤٩ طريق الحرية	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٥ م . الشركات المساهمة	٧٧ طريق الحرية	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٦ م . الدوكست	٤٨ طريق الحرية	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٧ م . القليش على الصالح	٧ شلح سدن - الخشبة	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٨ م . المستقلة	٥ ميدان التحرير الخشبة	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	٩ م . ابن الصرة	١٣٧ طي بونستين	صليبة زفكل	٢١٥١٢
	١٠ م . مرسى مصرى	خلف المنطقة الطبية	صليبة زفكل	٢١٥١٢

١٢/٤٨٣٧٥٧ - ٤٨٣٣٨٢

اسكندرية
اول

م	الأمورية	المصنوع	مكتب البريد	الرقم البريدي المظنون
م	استكشورية	١١ الدائرة العامة العراقية الاستكشورية للأن ٢٢ طريق الحرية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٢ . المثل	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٣ مركز التدريب الطبي	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٤ . المجلات	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٥ . المجلات والنسخ	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٦ . المجلات	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٧ . الأدوات الطبية والمواد	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٨ . الأدوات والكيمياء	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		١٩ . الأدوات	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٠ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
م	استكشورية	٢١ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٢ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٣ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٤ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٥ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٦ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٧ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٨ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٢٩ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢
		٣٠ . النسخ الطولية	صفيحة زفلول	٢١٥١٢

المأمورية	المعاون	مكتب البريد	التقديم	تتبعون	م
١. منطقة ضرائب الذهبية	ش. لواء الأول	ميت حدر	٣٥٥١٢	٠٥٠/٣٢٢٩٣٠	١.
٢. المنصورة أول	ش. لواء الأول	ميت حدر	٣٥٥١٢	٣٤٥٧٠	٢
٣. المنصورة ثان	عمارة الشيخ حسين	رايع النجار	٣٥٥١٣	٣٤٢١٣٨	٣
٤. ميت غمر أول	مجمع الاوقاف	ميت غمر	٣٥٦١١	٨٦٢٠٩١	٤
٥. ميت غمر ثان	ش. كنيسة الوردام	ميت غمر	٣٥٦١١	٨٦٢١٩٢	٥
٦. دكرنس	١١ ش. المدارس الإعدادية	دكرنس	٣٥٧٤٤	٤٧٤١٤٢	٦
٧. السنبلوين	٩ ش. سكة المنصورة	بقلانس	٣٥٦٣١	٩٩	٧
٨. المنزهة	م. السنبلوين	السنبلوين	٣٥٦٥١	٧٩٤٤٥٩	٨
٩. شربين	ش. جواد حسني	المنزهة	٣٥٦٤٢	٦٩١٠٥٩	٩
١٠. طعن المنصورة	ش. ابن لقمان	شربين	٣٥٦٦١		١٠
١١		المنصورة	٣٥٥١١		١١
١. منطقة ضرائب دمياط	ش. سعد زغلول بيني الشرق التجارية	دمياط	٣٤٥١١	٠٥٧/٢٤٩٧٦	١
٢. دمياط أول	ش. سعد زغلول	دمياط	٣٤٥١١	٢٢٧٨٣	٢
٣. دمياط ثان	ش. سعد زغلول	دمياط	٣٤٥١١	٢٤٩٧٦	٣
٤. فارسكور	خلف المستشفى الأميرى - فارسكور	لارسكور	٣٤٦١١	٤٠٤٣١	٤
٥. لجنة طعن دمياط	خلف المستشفى الأميرى	دمياط	٣٤٥١١		٥
١. منطقة ضرائب بور سعيد	ش. محمد سرحان وسعد زغلول	الامين والوس	٤٢٥١٥	٠٦٩/٢٢٧٨٤٤	١
٢. بورسعيد أول	ش. محمد سرحان وسعد زغلول	الامين والوس	٤٢٥١٥	٢٢٧٦٠	٢
٣. بورسعيد ثان	ش. محمد سرحان وسعد زغلول	الامين والوس	٤٢٥١٥	٢٢٧٦١	٣
٤. لجنة طعن بورسعيد	صارة ١٠ مساحي ١٥ ماتي	الامين والوس	٤٢٥١٥		٤

م	الأمورية	المقران	مكتب البريد	الرقم البريدي تطبيق
١	منطقة ضرائب الإسماعيلية	١٤ ش. الجريك	الإسماعيلية	١٥١ / ٢٢٥٧١
٢	والسويس	١٥٨ ش. التحرير والذرة	الإسماعيلية	٧٢٤٢
٣	م. الإسماعيلية أول	١٤ ش. الجريك	الإسماعيلية	٤١٥١١
٤	م. الإسماعيلية ثان	٢١ ش. إطنس الصباح	مسكن السويس	٤١٥١١
٥	م. السويس	ش. الشهيد الغازي	البريش	٤٣٥١٧
٦	م. البريش	مسكن الحافلة	البريش	٠٦٨ / ٤٣١٠٨٧
٧	الطور	مجمع المساح المكوي - بالطور	الطور	٠٦٨ / ٣٤١٠٨٧
	لجنة طعن الإسماعيلية	١٥٨ ش. التحرير والذرة	الإسماعيلية	٧٢٤٢
١	منطقة ضرائب الدوقية	عمارة البركة التجارية	شبين الكوم	٣٤٥١١
٢	م. شبين الكوم أول	عمارة الأوقاف	شبين الكوم	٣٤٥١١
٣	م. شبين الكوم ثان	ش. مينع زقول	شبين الكوم	٣٢١٧١٩
٤	م. التمون	ش. جوار سميد	التمون	٣٤٧٢٩٦
٥	م. منوف	ش. المحطة - منوف	المناجور	٣٨٤٣٠٣
٦	م. المنفاه	ش. المحطة - المنفاه	منوف	٣٦١٠٤٠
٧	م. كلا	ش. المنفاه	المنفاه	٣٦١٤١١
٨	م. بركة السبع	ش. مدرسة المساعي	كلا	٣٦١١١
٩	م. قويسنا	ش. عبد القادر رياض	بركة السبع	٣٩٠٣٦٢
١٠	م. طعن الدوقية	ش. الجيش	قويسنا	٣٩٤٠٧٥
١١	م. طعن الدوقية ٢	ش. جمال عبد الناصر - عمارة الأوقاف	شبين الكوم	٣٧٣٥١
١٢		ش. جمال عبد الناصر - عمارة الأوقاف	شبين الكوم	٣٧٣٣٠٣
١٣			شبين الكوم	٣٢٥١١

م	الماورئة	المنوان	مكتب البريد	الرقم البريدى لتفويذه
١	منطقة ضرائب الماورية	ش. عبد المستر خضر بنها الجديدة	بنها الجديدة	٠١٣/٣٢٣٣٠١١٣٥١٦
٢	م. بنها اول	ش. سمعد زغلول	فرعى	١٣٥١١
٣	م. بنها ثان	ميدان سمعد زغلول	بنها	١٣٥١١
٤	م. كفر شكر	ش. جمال عبد الناصر	بنها	١٣٧١٨
٥	م. طوخ	طريق مصر اسكندرية السريع	كفر شكر	١٣٧٤١
٦	م. شبين القناطر	ش. كفر هزة	طوخ	١٣٧١١
٧	م. شبرا الخيمة	ش. باغوص - شبرا	شبين القناطر	١٣٧٢٦
٨	م. قلوب بنها	ش. الجهنش	شبرا الخيمة	١٣٩١١
٩	دائرة ضمن اولى	ش. ٣٣ - سمعد مدينة شبين القناطر	قلوب بنها	١٣٥١١
١٠	دائرة ضمن ثان	مساجن مجلس مدينة شبين القناطر	شبين القناطر	١٣٧٨٦
		ب ١٣	فرعى	٤٨٠٩٢١
١	منطقة ضرائب الشرقية	١٩ ش. اللواء عبد العزيز على	الزقازيق	٤٤٥١١
٢	م. الزقازيق اول	ش. ٢٣ - بولي	الزقازيق	٣٢٢٧٨٣
٣	م. الزقازيق ثان	ش. ٩ - عبد العزيز على	الزقازيق	٤٤٥١١
٤	م. قلاوس	ش. السيد حسين والقراشى	قلاوس	٤٤١٤١
٥	م. بلبليس	ش. الطبران	بلبليس	٤٤٢٢١
٦	م. بنها القمح	ش. الهفدس سيد مرعى	بنها القمح	٤٤١٩١
٧	م. ابو كبير	ش. الداتا	ابو كبير	٤٤٢٧١
٨	م. ديرب نجم	ش. ١٧ - المعهد الدينى	ديرب نجم	٤٤٧٤٩
٩	م. الزقازيق	ش. جدوى - عبد الرحمت	الزقازيق	٤٤٥١١

المصدرية	المصنوعان	مكتب البريد	الترقيم البريدى	البلد	م
١	ه ش . المنيح محمد عبدالكريم - دكتور	الجميع الحكومي	٢٢٥١٦	٠٤٥٣٢٤٧٥١	١
٢	ه ش . احمد محرم	الجميع الحكومي	٢٢٥١٦	٣٣٣٨٠٦	٢
٣	ه ش . احمد محرم	المنيرة	٢٢٥١٤	٣٧٨٨٩١	٣
٤	صارية اوليول	المنيرة	٢٢٩١١	٣٠٨	٤
٥	احمد حواشي الدور الكائن ببرج المصاطير الدوار	المنيرة	٢٢٦٢١	٩٠٢١٥٥	٥
٦	احمد حواشي الدوار الكائن بالمنطقة	عزم صفة	٢٧٨٧١	١٧	٦
٧	وعكة القنصل	عزم صفة	٢٧٨٧١	٧٠٤٦٦	٧
٨	ه ش . احمد حواشي	المنيرة	٢٢٥١٤		٨
١	منطقة فرائب كل السبع	كل السبع	٣٢٥١١	٠٤٧٢٠٩٣	١
٢	م . كل السبع اول	كل السبع	٣٢٥١١	٣٢٢٠٩٣	٢
٣	م . كل السبع ثان	كل السبع	٣٢٥١١	٣٢٢٠٨٦	٣
٤	م . دسوق	دسوق	٣٢٩١١	٥٦٩٠٠٦	٤
٥	م . دسوق	دسوق	٣٢٩١١	٥٦٩٠٠٦	٥
٦	م . دسوق	دسوق	٣٢٩١١	٥٦٩٠٠٦	٦
٧	م . دسوق	دسوق	٣٢٩١١	٥٦٩٠٠٦	٧
٨	م . دسوق	دسوق	٣٢٩١١	٥٦٩٠٠٦	٨
٩	م . دسوق	دسوق	٣٢٩١١	٥٦٩٠٠٦	٩

م	العامودية	المصروف	مكتب البريد	الرقم البريدي المليون
١	مصلحة خيرات الغربية	ش عزيز فهمي طنطا	طنطا	٣١٥١١
٢	م. طنطا اول	ش. عثمان محمد	طنطا	٣١٥١١
٣	م. طنطا ثان	٢١ ش. الامين	طنطا	٣١٥١١
٤	م. طنطا ثالث	ش. عثمان محمد	طنطا	٣١٥١١
٥	م. المحلة الكبرى اول	ش. ١٣٠ بولس - عمارة الطور	المحلة	٣١٩٥١
٦	م. المحلة الكبرى ثان	ميوان المحلة	المحلة	٣١٩٥١
٧	م. كفر الزيات	ش. احمد ماهر	كفر الزيات	٣١٩١١
٨	م. زلفي	ميوان المحلة	زلفي	٣١٩٤١
٩	م. سفوف	ميوان المحلة	سفوف طنطا	٣١٩٢١
١٠	الوحدة الصناعية	٣١ ش. الامين	طنطا	٣١٥١١
١١	طنطا طنطا	عمارة سيدنا الامير	طنطا	٣١٥١١
١٢	امارة الطور	عمارة البيلوايشي	طنطا	٣١٥١١
١	مصلحة خيرات الجيزة	عمارة وادي النيل. ميت عطية	توزيع امينية	١٢٤١١
٢	م. بنش الجيزة	١٥ ش. قرة بن شريك	توزيع الجيزة	١٢٢١١
٣	م. مركز الجيزة	١٤ ش. اسطول بالدي	الاورمان	١٢٩١٢
٤	م. الجبلشين	١٤ ش. حماد القفا	توزيع امينية	١٢٩١٨
٥	م. الجبلشين	عمارة وادي النيل ميت عطية	توزيع امينية	١٢٤١١
٦	م. الهرم وبرايق الدكن	عمارة وادي النيل ميت عطية	توزيع امينية	١٢٤١١
٧	م. بنش امينية	عمارة الاولاد . ميوان سطة مس	توزيع امينية	١٢٤١١
				٣٤١٧٠٠٩٦٩٤١٢٠
				٣٤٥١٣٣٧
				٧٢١٤٧٢١٣٣٧
				٣٤٥٥٣٨٧٣٤٨٥٣٨٩
				٧٠٠٣٣٩

م	العامرية	الموضوع	مكتب البريد	الرقم البريدي العالمي
١	منطقة فرائب اليوم	١٣ ط. المظنين	١٣٥١١	٠٨٤٦٢٤١١٣
٢	م. اليوم اول	ط. الحرية عمارة الاولى	١٣٥١١	٣٢٣٠٧٠
٣	الميوم ثلث	ط. الحرية عمارة الاولى	١٣٥١١	٣٢٤٩٧٤
٤	م. سكرين	ط. الطراش سكرين	١٣٧٤٨	٥٠٠٣٣٨
٥	م. انشواى	ط. الجمهورية انشواى	١٣٩١١	٤٦
٦	لجنة ضمن اليوم	١٣ ط. المظنين	١٣٥١١	٣٢٤٩٧٥
١	منطقة فرائب بنى سويف	ط. احمد تولى	١٢٥١١	٠٨٧٣٢٢٠٥٨
٢	م. بنى سويف اول	ط. المستكوى	١٢٥١١	٣٢١١٣
٣	م. بنى سويف ثلث	ط. المستكوى	١٢٥١١	٣٢٣٤١
٤	م. بيا	ط. بنى سويف	١٢٦١١	٤٠٠٤٩٠
٥	م. الواسطى	ط. مصطفى ايجوى	١٢٩١١	
٦	ضمن بنى سويف	ط. الايامضية	١٢٥١٥	٣٢٣٠٣٨
١	منطقة فرائب الدنيا	٢ ميدان عبدالعظيم الشرقى	١١٥١٢	٠٨٧٣٢٢٤٥٧٥
٢	م. الدنيا اول	١١ ط. عدل يكن	١١٥١٢	٣٢٢٤٤٢
٣	م. الدنيا ثلث	ط. النيل عمارة الاولاد	١١٥١٢	٣٢٩١١٨
٤	م. موى	ط. المولى	١١٦٣١	١٥٢٠١٣
٥	م. مغارة	ط. الكنيسة الانجيلية	١١٦٩١	٥٦٠١٣٨
٦	م. بنى مزار	ط. الشافعى بنى مزار	١١٧٧١	٧٩٥ - ١١١
٧	م. مسكوط	ط. ناصر	١١٦٦١	
٨	لجنة ضمن الدنيا	ط. سعد زغلول	١١٥١٢	

الرقم البريدي لظبطون	مكتب البريد	المصنوعان	المأمورية
٠٨٨/٣٢٢٤٦٠	٧١٥١١	٣ فن. الطاهر	١ منطقة طرابلس اسبوط
٣٧٨٤٣٣	٧١٥١١	٣ صبرة الأولى	٢ اسبوط اول
٣٣٣٤٩١	٧١٥١١	٣ صبرة الأولى	٣ اسبوط ثاني
٣٧٩٩٩٧	٧١٦٤١	٣ صمد مصوب	٤ اربوئج
٧٤٩	٧١٦١٥	٣ فن. بنوني	٥ دبوطة
٤٠٩	٧١٦٣١	٣ فن. مجلس البنية	٦ مقلوبة
٩٨٦	٧١٥١١	٣ فن. عثمان بن عفان	٧ لجنة ضمن اسبوط ٢٠٢
٣٣٩٥٣/٣٢٤١٩٦		١٤ فن. التميم حوريس دوس	٨ لجنة ضمن اسبوط ١
٣٢٤٦٣٥			
٠٩٧/٣٢٣١٧٢	٨٧٥١١	١١ فن. احمد طاهر	١ منطقة طرابلس سوماج
٣٣٢٠٩٥	٨٧٥١٥	٣ فن. هنر بن الخطيب	٢ سوماج اول
٣٢٢٥٠٧	٨٧٥١٥	٣ فن. هنر بن الخطيب	٣ سوماج ثان
٠٩٧/٣٢٢٠٥٤	٨٢٩٥١	٢١ فن. مصطفى كليل	٤ جرجا
٠٩٧/٧٧٠٣٧٠	٨٢٦٢١	٣ فن. حمدي	٥ طينا
٠٩٧/٩١٠٩٦٠	٨٢٦١١	٣ فن. احمد طاهر	٦ طن
٠٩٧/٣٢٤٧٤٣	٨٧٥١١	٣ فن. اللطاس	٧ لجنة ضمن سوماج ١
			٨ لجنة ضمن سوماج ٢

م	العامودية	المصنوع	مكتب البريد	الرقم البريدي المليون
١	منطقة ضرائف لنا والنجس الأحمر	ش. ٢٣ يوليو	لنا	لنا ونجس صفدي ٠٩١٦٢٢٢٧١ الواحد
٢	لنا	ش. ٢٣ يوليو	لنا	٠٩٥٢٢٢٢٧١
٣	منج صفدي	ش. ١٠٩ يوليو	نج صفدي	٥٨٠٧٥٣
٤	الواحد	ش. شرق السكة الحديد	الواحد	٨٣٩٤١
٥	قوس	ش. عبدالمعزم ريفي	قوس	٨٣٩٥١
٦	الواحد	ش. استقللي	المربكة	٨٣٦٢١
٧	استا	حظف مستقلي الزبد	الجميع الزسلاقي	٨٤٥١١
٨	فرلوط	حظف المهد النجدي	فرلوط	٨٣٨٢٣
٩	لجنة طعن لنا	ش. ٢٣ يوليو	لنا	٨٣١٥٨ ٨٣٥١١
١	منطقة ضرائف اسوان	ش. كوريش الكيل	اسوان	٠٩٧٣٣٢٠٩٣
٢	اسوان	صارة الزفاف	اسوان	٣٢٤٦٨٩
٣	كوم اسود	حي السجين	كوم اسود	٩٣٣
٤	الفسق	ش. ٢٣ يوليو	نفس القوي	٨١٦١١
٥	لجنة طعن اسوان	ش. كوريش النيل	اسوان	٨١٦٧٥ ٨١٥١١

الفهرس

٥	تاتون الضرائب على اللخل وتعدلاته	
٨	١ - الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين ومايلحق بها	القسم الأول :
٤٨	٢ - الضريبة على أرباح شركات الأموال	
٥٦	٣ - أحكام عامة	
١١١	تعليمات تفسيرية عام ١٩٨٨	القسم الثاني :
١٢٩	كيفية التعامل مع مصلحة الضرائب	القسم الثالث :
١٤٥	تلل مأموريات الضرائب	القسم الرابع :

مطابع الاهل للصحافة - القاهرة - مصر

صدر من السلسلة :

- دليل الضرائب
- بنوك مصر
- تنمية المال في الاقتصاد الإسلامي
- شركات توظيف الأموال - الأسطورة - الانهيار - المستقبل
- دليل الجامعات ومؤسسات القبول
- صناعة الدواء والمافيا العالمية
- التنمية الصناعية في مصر
- البنوك الإسلامية
- الدليل القانوني لتوظيف الأموال
- المعونة الأمريكية لمن - مصر ام أمريكا ؟
- قرارات النقد الأجنبي والسوق المصرفية
- دليل الضرائب - الجزء الأول
- دليل الضرائب - الجزء الثاني
- الفتاوى الإسلامية في القضايا الاقتصادية الجزء الأول
- الفتاوى الإسلامية في القضايا الاقتصادية - الجزء الثاني
- صناعة السياسة الاقتصادية في مصر (٧٤ - ١٩٨١)
- كيف تستورد سيارة
- دليل التعامل مع الحمامك
- القوانين الاقتصادية الجديدة
- اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار
- ديون مصر وديون العالم
- دليل المصطلحات الاقتصادية القومية
- العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم
- دليل الضرائب - الجزء الأول
- دليل الضرائب - الجزء الثاني
- الفتاوى الإسلامية في القضايا الاقتصادية
- شركات توظيف الأموال والانفتاح الاقتصادي
- تجربة البنوك الإسلامية
- التجربة الليبرالية في مصر وأداء شركات القطاع العام
- تشريعات الاستثمار
- دليل الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية
- زلزال الخليج من الغزو العراقي إلى المجهول
- الشركات دولية النشاط
- دليل إستصلاح الاراضى
- الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية

Bibliotheca Alexandrina



0245668

